BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

تقرير عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

(القاهرة ١٩٥٢)

تأليف
مريت غالي

تقديم
الدكتور مصطفى الفقي

سلسلة علمية مُحكمة متخصصة في الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية - برنامج الدراسات الاستراتيجية، بمكتبة الإسكندرية.

رئيس مجلس الإدارة
مصطفى الفقي

رئيس التحرير
خالد عزب

سكرتارية التحرير
أمنية الجميل
آية رضوان

التدقيق اللغوي
محمد حسن

التصميم الجرافيكي
محمد شعراوي

الآراء الواردة في «شرفات» تُعَبِّر عن رأي الكاتب فقط، ولا تعبر عن رأي مكتبة الإسكندرية.

تقرير عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

(القاهرة ١٩٥٢)

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

غالي، مريت بطرس، -1908

تقرير عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة 1952 م / تأليف مريت غالي تقديم مصطفى الفقي. - الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، برنامج الدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2018.

صفحة ؛ سم. (شرفات ؛ 5)

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

تدمك 978-977-452-460-2

1. مصر -- مشاكل اقتصادية. 2. مصر -- أحوال اقتصادية -- العصر الحديث -- ثورة 1952. 3. مصر -- أحوال سياسية -- العصر الحديث -- ثورة 1952. 4. مصر -- أحوال اجتماعية -- العصر الحديث -- ثورة 1952. أ. الفقي، مصطفى، -1944 ب. مكتبة الإسكندرية. برنامج الدراسات الاستراتيجية. وحدة الدراسات المستقبلية. ج. العنوان د. السلسلة.

ديوي -330.962052 201894674895

ISBN 978-977-452-460-2

رقم الإيداع: 2018/4370

© ٢٠١٨ مكتبة الإسكندرية.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المحتويات

مقدمة ٧

تمهيد ١٣

تقرير عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

تمهيد ١٧

الباب الأول: العوارض ١٩

١- مستوى المعيشة ٢٢

٢- الميزان التجاري ٣٣

٣- مالية الدولة ٣٧

الباب الثاني: الأسباب ٤٧

١- توزيع الثروة ٤٧

٢- تخبط السياسة ٥٢

٣- عجز أداة التنفيذ ٥٩

الباب الثالث: العلاج ٦٥

١- تنمية الزراعة ٦٩

٢- الإصلاح الزراعي ٧٦

٣- تشجيع التصنيع ٨٠

٤- توزيع الإيراد القومي ٨٩

٥- الهجرة وتنظيم النسل ٩٦

٦- إصلاح الأداة الحكومية ٩٨

خاتمة ١٠٣

لمحة عن كاتب التقرير «مريت غالي» ١٠٥

مقدمة

قد يعجب البعض من إقدام برنامج الدراسات الاستراتيجية ووحدة الدراسات المستقبلية التابعة له، على خطوة نشر تقرير تاريخي كتبه السياسي ورجل الدولة مريت بك غالي في أغسطس عام ١٩٥٢، في وقت شهدت مصر تطورات جمة وتحولات جذرية تجعل مشهد السياسة والاقتصاد والاجتماع بها - ونحن في عام ٢٠١٨ - في غاية الاختلاف عنه في سنة ووقت إصدار التقرير، الذي كتبه غالي بعد شهر واحد من اندلاع ثورة يوليو المجيدة. ولربما يتساءل البعض: أين الاستراتيجية والمستقبل، وهما الموضوع الأساسي للمركز المنشأ حديثًا، من ذاك التقرير؟ بيد أن قارئ التقرير لن يخفى عليه الحكمة من إعادة نشره الآن. وفي الحقيقة، فإن ما شجع المكتبة على تقديم هذا النص الرائع للقراء المصريين والعرب الآن هو أنه يشير إلى حقائق وأزمات ما زالت قائمة حتى وقتنا الحالي، أو ربما اتخذت أشكالاً أخرى غير التي كانت عليها ولكن بنيتها ما زالت كما هي. لذا وجب علينا إعادة النظر فيما كُتب سابقًا لعله يهدينا إلى بعض سبل حل أزماتنا الحالية. ويحضرني في هذا المقام كلمات ونستون تشرشل عن تلك العلاقة بين العمق التاريخي والوعي المستقبلي حيث قال: «كلما نظرنا بعيدًا إلى الوراء، أصبح أفق المستقبل أوسع أمامنا».

يسهل على المطَّلع على هذا التقرير أن يدرك الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي كانت تنوء بها مصر عشية ثورة يوليو. يدرك غالي تمام الإدراك أن أزمة مصر الحقيقية ليست في تحلل الحياة السياسية في الحقبة الليبرالية أو عدم استقرار الحكم، بل إن السياسة ليست إلا عرضًا للحالة الاجتماعية التي هي بالأساس انعكاس للتنظيم الاقتصادي. ففي النهاية ليست السياسة إلا توزيعًا للقيم والموارد على المجتمع من خلال عناصر الحكم/ السلطة. لذا لا يتناول الوضع السياسي لمصر إلا قليلاً أو على حسب دلالاته على الوضعين الاجتماعي والاقتصادي. وبهذا يخرج تقريره من سياق الجدالات الآنية والتالية، وربما المستمرة، حول العهد الملكي ومدى أفضليته عن عهد الثورة.

يذهب غالي إلى أن أزمة مصر الأساسية هي ذلك التفاوت ما بين معدل الإنتاج ومعدل نمو السكان الذين يستهلكون وينتجون في الوقت نفسه. وهو ملمح ما زلنا نرى آثاره إلى الآن. وبالتالي يؤكد التقرير على إشكالية النمو السكاني في الوقت الذي كان فيه عدد سكان القطر المصري ما يربو بقليل عن عشرين مليون نسمة. بيد أنه لا يضعها كعامل مستقل بل في سياق الناتج العام للمجتمع آنذاك. فحيثما زاد الاستهلاك عن الإنتاج بحكم النمو السكاني المطرد ظهرت المشكلة. بل إن غالي يؤكد على الحكم السارية بأن السكان مورد ضخم في حاجة إلى الاستثمار والتخطيط والتوجيه. وكذلك فإن مصر، وإن افتقرت ماليًّا، كانت وما زالت غنية بمواردها وشعبها إن أحسن التخطيط لهما.

يسهب غالي في إيضاح الأزمات الهيكلية التي عانت مصر منها آنذاك، فيما يتعلق بشرح قوتي الاستهلاك والإنتاج. ودون أن يسميها، يستخدم مؤشرات رقمية وإحصائية للتدليل على تلك الأزمات وشرح أوضاع المجتمع المصري. وكان على وعي كامل بأن مصر لا تعيش في العالم منفصلة عن غيرها، بل إن اقتصادها جزء من اقتصاد دولي، وهو اقتصاد العالم الذي بدأ ينمو في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث أخذت البلدان الأوروبية والأمريكية في تنفيذ خطط إعادة الإعمار والبناء من خلال نماذج اقتصادية تناسب نهوضها. لذا يقارن غالي بين وضع الإنسان المصري الناهض أيضًا والإنسان الغربي اقتصاديًّا واجتماعيًّا. ولكن اللافت في مقارنته على صغرها أنه لا يستغرق في التركيز على الفجوة الحضارية بين الشرق والغرب، بل يركز على الأسباب المادية للنهوض أو النكوص الحضاري.

بالنسبة لغالي، فإن مصر كانت تنهض منذ عقود الاحتلال التي يراها قد ولت، وأنه لا سبيل للإفراط في لوم المحتل البريطاني على ما وصلت إليه الأمور في مصر قبيل ثورة يوليو، وهو رأي سيختلف معه الضباط الأحرار الذين تولوا مصر في العهد الجديد كما سيتضح بعد سنوات قليلة. فهو يرى أن سوء التخطيط والإدارة والتنفيذ على المستوى الوطني هو ما كرس أزمة الفجوة المتزايدة بين معدلي الإنتاج والاستهلاك. وتتخذ أزمة التخطيط تلك أشكالاً عديدة سواء في توزيع الموارد على

القطاعات الأساسية للاقتصاد، وهي في ذلك الوقت لا تتعدى قطاعي الزراعة والصناعة، أو في سوء الإدارة والتنفيذ وتكريس الأدوات اللازمة لتحقيق المخططات التي عملت عليها الحكومات المتوالية.

هنا يشير غالي إلى مفارقة ما زالت قائمة في دلالتها وأهميتها، وهي وجوب التجانس بين السياسة والإدارة. فهو يستنكف تطور نظام مصر السياسي، الذي أصبح يسمى لاحقًا بالليبرالي أو البرلماني، نسبيًّا، مع تخلف جهاز الإدارة. لقد أصبحت هذه النقطة عابرة الذكر موضع اهتمام بالغ لدى دارسي وباحثي السياسات العامة الذين يحاولون الربط ما بين السياسة كمجال لإدارة المجتمع، والإدارة كوسيط بين المجتمع والسياسة. ولكن الأمر الأكثر أهمية هو إشارة غالي إلى «سياسات الفساد» التي يبدو أن البعض داخل دوائر الإعلام والقرار كان يخجل من الحديث عنها باعتبارها تشويهًا لسمعة البلد. يستهجن غالي هذا التستر على الفساد الذي كان سببًا رئيسًا لثورة يوليو، وسريانه على مستويات مختلفة على نحو جعله داءً عضالاً يستعصي على العلاج. وهو يحسن في ربط هذا الداء بتراجع موارد الدولة. ولا يعدم القارئ أن يجد آثار الفساد المستمرة والمدمرة على اقتصادنا القومي حتى اليوم. بل إن غالي ليدهش لو بُعث ونظر إلى أحوال مصر بعد أكثر من ثلاثة أرباع قرن على تقريره وقد تحول الفساد إلى ثقافة تتخطى المؤسسات الحكومية إلى المواطن العادي.

ينتمي مريت غالي إلى طراز فريد من رجال الدولة الذين شهدتهم مصر في المرحلة السابقة على ثورة يوليو والتالية لها. وهو ما يوضحه التقرير الذي بين أيدينا. ولعل الاختلاف الرئيس بين السياسي ورجل الدولة هو أن الأخير يتجاوز التقلبات السياسية ليدرك ما تحتاجه الدولة من إصلاح واستمرارية. لقد ظل غالي يخدم مصر حتى بعد انتهاء الملكية وانتهاء الهياكل السياسية والبرلمانية التي كان عضوًا بها. وهو ما يتضح من السيرة القصيرة التي نستهل بها التقرير. ولكن الأهم بالنسبة لنا حاليًّا هو أن رجل الدولة صانع سياسات بالأساس، وصناعة السياسات تتطلب إحاطة شاملة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، والسياقين الإقليمي والدولي الذي

تتشكل في إطارهما تلك الأوضاع، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الصورة الكلية، إلى جانب اطلاع على التفاصيل الفنية والعلمية التي تشكل المادة الأساسية لتلك الأوضاع على مستويات مختلفة. وقد أحاط مريت غالي علمًا بالمستويين التحليليين، وأجاد في ربطهما ببعضهما بعضًا. وهو ما نفتقده لدى الكثيرين حاليًّا خاصة في المستويات المتوسطة من صناعة القرار في مصر.

ربما يمثل هذا التقرير صورة أولية وعميقة مما يعرف بأوراق السياسات Policy Papers التي يعمد مركز الدراسات الاستراتيجية بالمكتبة أن ينتج الكثير منها في الفترة القادمة؛ خدمة للوطن وإعانة لصانع القرار. فهذا التقرير ليس مجرد نقد علمي أو موضوعي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر، فهو يزيد عن هذا باقتراح لسبل الحل، أو ما يطلق عليه التوصيات في ذلك النوع من الكتابة السياسية المتخصصة.

وسبل الحل عند غالي بسيطة ومرتكزة بالأساس على إعادة تشكيل هيكل الاقتصاد والاجتماع في مصر من خلال التغلب على عقدة نقص الإنتاج في مقابل تصاعد عدد السكان. أما تفاصيل ذلك الحل، التي يُحسن غالي شرحها إحسانه توصيف العلة، فصعبة وتحتاج إلى إرادة ووقت؛ فهي بمثابة إعادة اختراع للمجتمع المصري واقتصاده وبالتالي بنائه السياسي. وربما لا يثير الدهشة أن الكثير من توصيات غالي قد تحولت إلى سياسات فعلية جرى تنفيذها في المرحلة الأولى من عهد ثورة يوليو. ولعل أسرع هذه التوصيات تنفيذًا هو قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر بعد حوالي شهر من تقرير غالي، والذي أعاد توزيع الملكيات الكبرى على صغار الفلاحين، وقدم نمط الزراعة التعاوني بين الدولة والفلاح. كذلك توصيته بالاهتمام بالتصنيع في سياق التكامل مع الزراعة. فقد شهدت مصر في عقدي الخمسينيات والستينيات أكبر طفرة تصنيعية في عهدها الحديث.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التقرير بموضوعه وتوصياته إنما يلمح إلى حقيقة تاريخية، وهي أن ثورة يوليو كانت في أحد أوجهها امتدادًا لتيار وطني كبير وعابر للطبقات الاجتماعية يسعى إلى الإصلاح. لقد كان غالي وزميله الدكتور إبراهيم بيومي مدكور اثنين من رموز ذلك التيار الإصلاحي غير المسيس،

وغيرهما كثير. وبالتالي كانت الثورة استكمالاً وربما تحقيقًا لمثل هذه الدعوات التـي نجد هذا التقرير خير مثال على انتشارها قبيل الثورة. فمن الواضح أن إعداد التقرير قد استغرق شهورًا قبل بزوغ «العهد الجديد»، وربما نجد بذور هذا التقرير في كتاب غالي الشهير الصادر عام ١٩٣٨ تحت عنوان «سياسة الغد: برنامج اقتصادي واجتماعي». وفي هذه الحقيقة ما يعزز فكرة مكتبة الإسكندرية من وراء إصدار هذا التقرير؛ لأنه حديث عن غد تحققت بعض أجزائه، وما زال الطريق أمامنا لاستكمال تحقيقه.

ولقد أدركت مريت غالي شخصيًّا في ثمانينيات القرن الماضي، وشاركت معه في إعداد (الموسوعة القبطية)، كما قمنا – هو وأنا – بشن حملة رسمية وشعبية على الملصقات الدينية على السيارات الخاصة، وقد تحقق لنا ما أردنا. لقد كان مريت غالي بحق ظاهرة محورية في منظومة الإصلاح حول منتصف القرن العشرين.

الدكتور مصطفى الفقي

مدير مكتبة الإسكندرية

تمهيد

كان مريت غالي وطنيًّا مدركًا لمشكلات وطنه عن معايشة ودراسة، وليس أدل على ذلك من هذا التقرير الذي بين أيدينا والذي أعده عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في مصر في الخمسينيات من القرن العشرين، ليكشف لنا في عدد من جوانبه أن ما تم علاجه من مشكلات منذ تاريخ كتابته وإلى عصرنا الحالي كان محدودًا، فقد حذر مريت من تحول الفائض التجاري لمصر بعد الحرب العالمية الثانية إلى عجز، وإلى استنزاف مصر احتياطها النقدي لسد الفجوة بين الصادرات والواردات، وفي حالة استمرار ذلك فسيصل الأمر إلى الاستدانة.

ومن جانب آخر، يرصد مريت غالي من خلال هذا التقرير تطور وظائف الدولة من القرن التاسع عشر إلى عصره؛ فقد اقتصرت وظائفها قديمًا على حفظ الأمن الداخلي وإقامة الحدود وبسط العدل، ثم تطورت تلك الوظائف لتشمل العناية بالمرافق العامة كالصحة والتعليم. ونلمح من خلال ذلك كله قدرته على النقد الموضوعي للأوضاع في مصر.

وقد انسحب التقرير ليرصد العلاقة المصرية الأثيوبية وما أصابها. ولأن عائلة بطرس غالي بشكل عام، عائلة سياسية متجذر دورها في التاريخ الوطني، فقد استطاعت أن تحتفظ بملف هذه العلاقة لديها، وقد وقعنا من خلال رقمنة أرشيف العائلة على وثائق غاية في الأهمية عن هذه العلاقة.

وقد قررت إعادة نشر هذا التقرير لأمرين؛ أولهما لاستعادة دور شخصية وطنية طواها تاريخنا وهي شخصية مريت غالي، والآخر لكي نؤكد مدى حاجتنا في مصر من آن لآخر لمثل هذه المكاشفات.

الدكتور خالد عزب

الإسكندرية في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٧

تقرير عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

تمهيد

لم يعد أحد ينكر أن مصر تعاني أزمة اقتصادية واجتماعية في منتهى الحدة والخطر. وكانت أسبابها واضحة وعوارضها بادية منذ زمن بعيد، لم يفت الباحثين والمفكرين أن يلفتوا إليها الأنظار في قوة وصراحة. وكان يمكن بشيء من بعد النظر مع التواصل في الخطة والتنفيذ أن توفر البلاد كثيرًا من مصاعبها الحاضرة، لكن هذا لم يحدث، وجاءت المسائل العارضة والعاجلة لتصرف الناس – خاصتهم قبل عامتهم – عن المشكلة الأساسية، وفي المسائل الطارئة ما بعد بهم عن تفهم أصل الداء وحقيقة العلاج اللازم.

ويرمي هذا البحث المختصر إلى تصوير أزمتنا الاقتصادية والاجتماعية تصويرًا يوضح أسبابها الرئيسية ويبرز عناصرها الهامة، ويبين ما بينها من ربط طبيعي وتفاعل متبادل. وليست صعوبته في ابتكار أفكار جديدة أو كشف حقائق مجهولة، لكنها في ذلك الاختصار الذي عمدت إليه رغم تشعب الموضوع وتعقده، ورغم ما قد يؤخذ عليَّ من تفويت بعض المعاني أو إهمال بعض النواحي، لأنه يوصلنا إلى تلك النظرة الشاملة اللازمة لمعرفة تطور الأزمة، ورفع الستار عما يخبئه للبلاد في السنوات القادمة.

وعمدت أيضًا على عدم التعرض للمسائل السياسية، إلا فيما يتصل منها مباشرة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، لكي يلتزم البحث حدود المسائل الواقعية التي لا يمكن الاختلاف فيها، ولكي يجذب الاهتمام نحو الناحية الاقتصادية التي كثيرًا ما تنسى أو تهمل في حماس السياسة. وطبيعي أن تتبوأ المسائل السياسية المكان الأول من اهتمام الناس، لأنهم ليسوا مجرد بطون تطالب بالغذاء، بل هم أيضًا عقول تتطلع إلى المثل العليا وقلوب تسعى وراء العزة والكرامة؛ لكن سرعان ما تستعيد الناحية المادية حقوقها، لأن مقتضيات الحياة لا بد منها، ولا بد أن تعد لها عدتها ويحسب لها حسابها في كل شيء.

لم أثقل هذه الصفحات بمختلف الجداول والرسومات البيانية التي حصلت عليها من المصادر الرسمية للوقوف على تطور الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتسهيل أمر قراءتها وتداولها بين الناس. وأرجو أن أوفق إلى إعادة نشر الباب الأول في طبعة يغلب عليها الطابع العلمي، وتشمل المراجع والإحصاءات التي انبنت عليها النتائج المعروضة فيما يلي.

مريت غالي

القاهرة في ١٥ أغسطس ١٩٥٢

الباب الأول

العوارض

موارد كل شعب هي جملة إنتاجه الاقتصادي، من زراعي وصناعي مضافة إليه قيمة بعض الخدمات التجارية والمهنية وريع مدخراته الموظفة في الخارج. ولا يستدل من كمية هذه الموارد على رخاء الشعب إلا مقرونة إلى عدد أفراده، فبقدر ما ترتفع نسبة الموارد إلى عدده تكون ثروته، وبقدر ما تهبط يكون فقره. وواضح أن كمية الإنتاج مرتبطة أوثق ارتباط بالطاقة الإنتاجية، فإذا كانت هذه الطاقة ناقصة عن حاجة السكان، فلن يتمتعوا بالموارد اللازمة لهم مهما يكن استعدادهم للجد والعمل.

وطبيعي أن يكون شعب غنيًّا وآخر فقيرًا، وليس الأول دائمًا أكثر سعادة من الثاني، بل قد يكون لكلٍّ منهما توازنه الخاص. ذلك أن هناك عوامل أخرى، طبيعية وتاريخية، اجتماعية وسياسية، أدبية ودينية، تؤثر أيضًا في سعادته أو شقائه، في رضاه أو غضبه، في هدوئه أو ثورته. على أن ما يهمنا أن ندرك تمامًا هو معنى التقدم الاقتصادي والتأخر الاقتصادي؛ فالتقدم أن تزيد موارد الأمة (أو طاقتها الإنتاجية) زيادة أسرع من عددها، والتأخر أن يزيد عددها زيادة أسرع من مواردها (أو طاقتها الإنتاجية). فإذا أردنا أن نحكم حكمًا صحيحًا على أحوالنا الاقتصادية الحاضرة، فسبيل ذلك أن نقارنها بأحوالنا الاقتصادية السابقة، لنعرف هل تقدمت مصر اقتصاديًّا أم تأخرت، هل هي سائرة إلى الثروة أم إلى الفقر؟

وبعبارة أخرى، قد نرضى أو نتحمل أن تكون مصر الآن فقيرة، إذا كان تطورها متجهًا إلى التقدم، لأن فقرها سيتحول إلى رخاء على مر السنين. وما كان يطمئننا في شيء أن تكون الآن غنية إذا كانت متجهة إلى التأخر، لأن رخاءها سينقلب إلى فقر لا محالة. وأخطر من هذا إذا كانت فقيرة

وتطورها متجهًا إلى زيادة هذا الفقر، فإن ذلك يجعل حاضرنا ملبدًا بالغيوم ومستقبلنا معرضًا لأشد العواصف.

وما رشد السياسة إلا في أن تنظر إلى الأمام، فتقدر المستقبل لتتجنب خطره أو تفيد من فرصه. وتطور الأمس وحده يلقي ضوءًا على تطور الغد، فيظهر لك الاتجاهات العميقة والآجلة التي تصنع المستقبل، وتصنعه أحيانًا في الخفاء، أو بمعزل عن المشاكل العارضة والعاجلة التي تكاد تستنفد كل وقت الحكومات ونشاطها.

تضاعف عدد السكان في القطر المصري منذ أوائل القرن الحاضر، فقفزوا من عشرة ملايين إلى ما يزيد عن عشرين مليونًا في نصف قرن. ولمجرد الاحتفاظ بمستواهم الاقتصادي السابق دون أي تحسن، كان يجب أن تتضاعف مواردهم أيضًا في نفس المدة؛ وكي يتحسن هذا المستوى عما كان عليه، كان يجب أن تزيد زيادة أسرع وبنسبة أكبر من نمو السكان. فإلى أي مدى تحققت الزيادة المطلوبة في الماضي، وإلى أي مدى يجوز لنا أن نأمل في تحقيقها مستقبلاً؟

زادت المساحة المزروعة في نفس المدة بنسبة ١٠٪، وزادت مساحة الحاصلات بنسبة ٢٥٪ تقريبًا، ولم يتغير في جملته متوسط محصول الفدان من مختلف الحاصلات، فإذا قورنت هذه النسب بزيادة السكان التي بلغت ١٠٠٪، ظهر على الفور مدى النقص الذي يعانيه الشعب المصري في موارده الزراعية؛ فقد بلغ هذا النقص الثلث تقريبًا، بمعنى أن متوسط حصة كل فرد من السكان من جملة الإنتاج الزراعي لم يبلغ الآن إلا ثلثي ما كان عليه منذ خمسين عامًا.

وعلاوة على ذلك، لم تكد نسبة المشتغلين بالزراعة تتغير منذ نصف قرن، فهي تمثل ما يقرب من ثلاثة أرباع جملة المشتغلين، وهكذا هبط إيراد أهل الريف، وهبط كذلك مستوى معيشتهم كما نبين فيما يلي. وبما أن توزيع إيراد الأرض بين الملاك والمستأجرين والعمال الزراعيين لم يطرأ عليه تغيير يذكر منذ أوائل القرن، فلا نتعرض له في هذه المرحلة التي نعنى فيها بإيضاح حركة التطور في الماضي، ويجيء محل هذا الموضع عند تناول وسائل العلاج، ومن بينها الإصلاح الزراعي.

أما نسبة المشتغلين بالصناعة فلم ترتفع، بل تدل الإحصاءات على أنها مالت إلى النقص، وهي تمثل الآن حوالي ٧/١ جملة المشتغلين بالقطر. ويُتساءل بحق كيف أن صناعتنا النامية لم تستوعب قدرًا ممن ضاقت عنهم الأرض الزراعية. ويرجع هذا إلى عدة عوامل، من بينها الزيادة الضخمة في عدد السكان في الجيل الأخير خاصة، ومن بينها أيضًا أن آلات الصناعة - رغم وفرة إنتاجها - لا تشغل عددًا كبيرًا من العمال، وأن المصانع الحديثة قضت على كثير من الصناعات اليدوية والمنزلية. وأصل الداء أن الطاقة الإنتاجية، في الزراعة والصناعة معًا، لم تلحق في أي وقت بنمو السكان، فضاق ميدان العمل المنتج أمام كثرة الناس بدل أن يتسع.

وقد كان تطور البلاد المتقدمة اقتصاديًا، مثل بعض بلاد أوربا الغربية وولايات أمريكا المتحدة، على عكس تطورنا تمامًا: نمت فيها الطاقة الإنتاجية نموًا أسرع من زيادة السكان، فتحسنت أساليب الإنتاج في الزراعة مما أدى إلى هبوط في نسبة المشتغلين بها، واتسع النمو الصناعي لزيادة السكان مضافًا إليها من استغنت عنهم الزراعة. ويلحظ في معظم تلك البلاد صعود مطرد في متوسط الإيراد الفردي وبالتالي في رخاء السكان، رغم ما تخلل تاريخها في القرن أو نصف القرن الماضي من أزمات وحروب.

أما في مصر، ففي بقاء نسبة المشتغلين بالزراعة مرتفعة كما كانت، رغم ضآلة الزيادة في جملة الإنتاج الزراعي وضخامة الزيادة في عدد السكان، دليل صريح - إن كنا في حاجة إلى دليل - على أن الموارد لم تنمُ بنمو السكان. ولا تغرينا الزيادة الظاهرية في جملة الإيراد القومي، لأن تضاعف السكان مع خفض قوة النقد الشرائية قد أدى إلى هبوط محقق في متوسط الإيراد الحقيقي للأفراد. فقد زادت دون شك ثروة مصر وزاد إيرادها في الخمسين عامًا الماضية، لكن عدد المصريين قد زاد زيادة أسرع وأضخم، فنقص متوسط نصيب كل فرد منهم من هذه الثروة وذلك الإيراد (بصرف النظر عن توزيعهما بين مختلف الطوائف)، وأصبحت الأمة في مجموعها أكثر فقرًا مما كانت عليه في أوائل القرن الحاضر.

وعلى افتراض أن مصر كانت متمتعة إذ ذاك بشيء من التوازن بين سكانها ومواردهم (وكان على كل حال توازنًا نسبيًّا، وراجعًا إلى القناعة والبعد عن التيارات السياسية والاجتماعية أكثر منه إلى مستوى اقتصادي فيه الكفاية)، فإن هذا التوازن قد اختل الآن اختلالاً خطيرًا. وقبل أن نبحث أسباب هذا الاختلال، يجدر بنا أن نحلل قدر الإمكان مظاهره المختلفة ونتائجه الحاضرة والمنتظرة؛ ويمكننا تبسيطًا للعرض أن نبحثها من وجهات نظر ثلاث، هي مستوى المعيشة والميزان التجاري ومالية الدولة.

١ – مستوى المعيشة

يقصد بمستوى المعيشة درجة اليسر الذي يحظى به الإنسان في الحصول على حاجاته الجسمية والعقلية اللازمة لحياة طبيعية كاملة. ويمكن تقسيم هذه الحاجات إلى أساسية، وهي المتصلة بالمحافظة على الحياة، كالغذاء والملبس والمسكن والعلاج الطبي، وإضافية وهي المتعلقة بازدهار الحياة والترويض الجسمي والروحي، كالتثقيف والنشاط الاجتماعي، ومختلف وسائل الراحة والتسلية.

والحكم على مستوى المعيشة يقتضي مقياسًا، وهناك عدة مقاييس يمكن التفكير فيها، كمستوى أكثر البلاد تقدمًا، أو مستوى بلد آخر شبيه بمصر، أو مستوى نظري يكون بمثابة مرتبة الكمال الذي يسعى إليه كل شعب. غير أن هذه المقاييس لا تفيدنا كثيرًا – ولو أشير إلى بعضها في سياق الحديث – لأنها غير ثابتة ولا متفق عليها من الجميع، وما يجب أن نقف عليه – كما قدمت – هو تطور مستوى المعيشة في الماضي، حتى نتبين حاضره ونكشف عما يخبئه مستقبله من صعود أو هبوط، من يسر أو عسر.

وسبيل ذلك أن نقارن مختلف عناصر مستوى المعيشة الآن بما كانت عليه في الماضي، فنتبين اتجاه التطور الذي نحن سائرون فيه. وقد حُسبت الأرقام والنسب التي نورد نتيجتها فيما يلي على أساس متوسط استهلاك الفرد من السكان من مختلف الأصناف، أي أنه قد أدخل في الحساب جملة

المستهلك وعدد السكان سنة فأخرى تباعًا. وبعد أن نكوّن صورة عامة عن تطور مستوى المعيشة في مجموع الأمة، نحاول تكميل الصورة وتفصيلها بمعرفة ما هناك من فوارق في هذا المستوى بين فئات السكان وبين أهل الريف وأهل المدن.

١- ولا نزاع في أن الغذاء أهم عامل في مستوى المعيشة، ولحسن الحظ أمكن الحصول على البيانات والإحصاءات التي توضح استهلاك المواد الغذائية في القطر منذ سنة ١٩٢٩. ولم يتيسر للمختصين الرجوع إلى أبعد من ذلك، مع ما التزموه من دقة في التقدير، لعدم توافر المعلومات اللازمة. على أن مدة تزيد عن عشرين عامًا كافية لرسم تطور التغذية، وإظهار تلك الاتجاهات الطويلة الأجل التي يجب الوقوف عليها.

والأرقام المبينة أدناه عبارة عن متوسطات فقط، أي أنها تصور جملة الاستهلاك الغذائي لمجموع السكان، لكنها لا تصور حقيقة التغذية في طائفة أو أخرى أو لدى الأفراد من مختلف الأعمار. ولا بد لمعرفة هذا من دراسات وإحصاءات محلية لمجموعة من الأفراد من فئة أو بيئة معينة، وقد تم منها بعض الشيء في مصر، ليس هنا محل عرضه، حيث يرمي الحديث إلى إبراز اتجاه التطور في مجموعه نحو الصعود أو الهبوط، لا قيمة التغذية الحقيقية.

وأول ما يلحظ فيها أن التغذية مالت إلى التنوع، فقل الاعتماد الكلي على الحبوب وهبط متوسط استهلاك الفرد فيها هبوطًا ضخمًا (حوالي ٣٥٪) وزاد متوسط استهلاك اللبن والمنتجات اللبنية زيادة ملحوظة (حوالي ٧٥٪) وكذلك السكر والنشويات. أما المواد الأخرى، كاللحم والخضار والفاكهة والزيوت النباتية، فلم يتغير متوسط استهلاكها كثيرًا، اللّٰهُمَّ إلا أنه مال إلى الهبوط. ومع أن نسبة الحبوب في جملة التغذية لم تهبط كثيرًا (من ٧٧٪ إلى ٧٠٪ تقريبًا)، ففي زيادة التنوع ظاهرة حسنة في حد ذاتها، ودليل على تقدم في أساليب التغذية.

لكن الزيادة في بعض المواد لم تعوض النقص في المواد الأخرى، وخاصة في الحبوب، وهبطت كمية الغذاء هبوطًا كبيرًا جدًّا. وتدل الدلائل على أن متوسط الاستهلاك الفردي لمجموع السكان كان

يزيد عن ٣٠٠٠ سعر (كالوري) في اليوم سنة ١٩٢٩، وأضحى في السنوات الأخيرة في حدود ٢٤٠٠. ويلحظ أن الهبوط الضخم حدث في السنوات العشر بين ١٩٢٩ و١٩٣٩، أي بين الفترة التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية مباشرة وبين فترة الحرب العالمية الثانية؛ أما بعد ذلك فقد أبطأت حركة الهبوط، على إثر التشدد في تقييد زراعة القطن، ثم زيادة استيراد المواد الغذائية. وكان الهبوط في استهلاك الذرة أكثر منه في القمح، لأن أكثر الوارد من الخارج كان من القمح لتموين المدن، ولأن أهالي المناطق القريبة من المدن أخذوا يسدون بالقمح وخبز القمح بعض نقصهم من الذرة.

ولكي تتضح الأفكار في هذا الأمر الحيوي نعرض هنا القيمة الكالورية لمتوسط استهلاك الفرد في البلاد الأخرى سنة ١٩٥٠: (١) يتراوح أعلى مستوى بين ٣٣٥٠ و٣١٠٠، وهو الذي يتمتع به الآن سكان إسكندناوه وأستراليا وشمال أمريكا، (٢) أما بلاد أوربا الغربية، كبريطانيا وفرنسا وألمانيا، وبعض بلاد أمريكا الجنوبية، كالأرجنتين وأورجواي، فتتراوح بين ٣١٠٠ و٢٥٠٠، (٣) وتليها سائر بلاد أمريكا الجنوبية وبلاد البحر الأبيض المتوسط (ومن بينها مصر) التي تتراوح بين ٢٥٠٠ و٢١٠٠، (٤) وفي النهاية تأتي البلاد الأسيوية الكبرى، كاليابان والصين والهند وإندونيسيا، التي تقل عن ٢١٠٠.

وعلى هذا يتضح أن الاستهلاك الغذائي في مصر كان مرتفعًا منذ نحو ربع قرن إلى درجة لم تكن تنتظر، وحال السكان إذ ذاك على ما نذكرها. وليس تفسير ذلك ميسورًا، وكل ما يمكن ملاحظته هو، أولاً أن الغذاء على وفرته لم يكن متوازنًا، فارتفعت فيه نسبة الحبوب وانخفضت كثيرًا نسبة العناصر الأخرى اللازمة، كاللحم والبيض واللبن والخضر والفاكهة، وثانيًا أن الأمراض الطفيلية كانت – ولا تزال – تحول دون إفادة الأجسام فائدة كاملة بما يأتيها من غذاء.

ولا يهمنا هنا أن نحكم على كفاية التغذية في مصر في الوقت الحاضر أو عدم كفايتها (وقد تكون إلى الآن كافية في كمها، لكنها ناقصة دون نزاع في توازن عناصرها)، بقدر ما يهمنا أن نبرز حركة الهبوط وما تشير إليه من هبوط في مستوى المعيشة. وسواء أكانت التغذية الآن كافية أم لا، فالمهم أنها قلَّت بدل أن تكثر، وقلَّت بنسبة وبسرعة تدعو إلى منتهى الخيفة من المستقبل. ذلك أن

نمو السكان يطرد دون توقف مع ركود الإنتاج الزراعي، فسوف تتسع مسافة الخُلْف بين عددهم المتزايد وما يتقاسمونه من غذاء.

هذا إلى أن حركة الهبوط في التغذية لم تقف في السنوات الأخيرة إلا بواسطة استيراد ضخم جدًّا في المواد الغذائية، ولا يزال هذا الاستيراد في زيادة، ولم يعد يقتصر على الحبوب بل أضحى يشمل اللحم والسكر والبذور الزيتية. وسنتناول فيما بعد أثر ذلك في ميزاننا التجاري ومستقبلنا الاقتصادي، وكل ما نود أن نبرزه الآن هو مدى نقص الإنتاج المحلي عن تغذية السكان، ومدى اعتمادنا على الواردات رغم ما فيها من خسارة مالية فضلاً عن احتمال قيام حرب تقطع عنا سبل التموين.

٢- أما العوامل الأخرى في مستوى المعيشة، وبالأخص الملبس والمسكن، فلا توجد بيانات إحصائية كاملة عنها، ولا يمكن إذن تقديرها بالدقة التي أمكن التزامها في تقدير الاستهلاك الغذائي. ولا مناص من أن نعتمد فيها بعض الشيء على الذاكرة والتقديرات الشخصية، رغم ما تثيره من اختلاف في الحكم على تطور الماضي. وحسبي أن أعرض هنا ما أمكن الحصول عليه من معلومات ثابتة، مع ما عنّ لي من ملاحظات للقارئ أن يقبل منها ما يشاء ويرفض ما يشاء.

ففيما يتعلق بالملبس، هناك إحصاء عن الأقمشة القطنية الصرف له دلالته باعتبار تلك الأقمشة أساسًا للملبس الشعبي، وخاصة في الريف. فكان متوسط الاستهلاك الفردي منها ١٠,٤ أمتار مربعة سنويًّا في السنوات الثلاث بين ١٩٣٩ و١٩٤١، ثم هبط إلى ٨,٢٥ بين ١٩٤٢ و١٩٤٧، وصعد ثانيًا إلى ٩,٢ في السنوات الثلاث بين ١٩٤٨ و١٩٥٠، أي بنقص بلغ حوالي ١٠٪ عما كان عليه قبل الحرب. ودون أن نحمِّل هذه الأرقام أكثر من دلالتها المحدودة، نعتقد أنها تدل على أنه ليس ثمة تحسن في مستوى الملبس، بل قد يكون فيه هبوط. أما الذاكرة، فتشير إلى أن أهل الريف كانوا على حال أحسن في ملبسهم منذ عشرين عامًا.

٣- وفيما يتعلق بالمسكن، أصبح من بين المسائل التي تشغل الرأي العام، وبدأت فيه حركة الإصلاح فعلاً بواسطة بعض المصالح الحكومية والمؤسسات والأفراد، وبذل مجهود يذكر في إنشاء

مساكن صحية للمزارعين والعمال. على أن هذا التطور لا يزال في أولى مراحله، ولم يؤدِّ بعد إلى تحسن ملموس في مستوى المسكن لدى عامة السكان، وأمامنا وقت طويل جدًّا قبل أن يعم جميع العزب والقرى والمدن. ومهما يكن من هذا الوقت وضخامة العمل اللازم، فقد خطت البلاد خطوتها الأولى، والأمل معقود على متابعتها بشرط توافر المال اللازم.

وهناك شيء من التحسن أيضًا في ناحيتين متصلتين بالمسكن، تتعلق أولاهما بتحسين المرافق العامة، وخاصة توفير الماء النقي في القرى، الذي خطا خطوات يعتد بها وإن تأخرت كثيرًا عما كان مقدرًا لها من وقت. أما الثانية، فهي زيادة التنوع في بعض الأثاث المنزلي، وخاصة المتصل منه بالتغذية والإنارة، فقد زاد مثلاً استعمال الكوبات والفناجين وانتشر «البريموس» انتشارًا لم يكن يُتصور من ثلاثين أو أربعين عامًا، وزاد متوسط الاستهلاك المنزلي للكيروسين زيادة ملحوظة.

٤- ولا بد من الإشارة في هذا المقام إلى استهلاك المكيفات، ونعني المشروعة منها مثل الدخان والقهوة والشاي، وإحصاءاتها ترجع إلى أكثر من أربعين عامًا، وهي دقيقة إذ إن تلك المواد مستوردة كلها من الخارج فتحصى كمياتها في الجمارك. وقد مرّ استهلاك التبغ بأدوار مختلفة، أهم ما يلحظ فيها أنه هبط كثيرًا في المدة بين الحربين، ثم صعد في السنوات الأخيرة إلى ما كان عليه قبل الحرب الأولى؛ فكان متوسط الاستهلاك الفردي حوالي ٧٠٠ جرام في السنة إذ ذاك، ثم هبط إلى ٣٥٠ بعد الأزمة العالمية الكبرى، وأخذ يصعد ثانيًا أثناء الحرب الأخيرة، ويتراوح بين ٦٥٠ و٧٠٠ منذ سنة ١٩٤٥.

أما البن، فقد نقص متوسط استهلاكه إلى النصف تقريبًا في الأربعين عامًا الأخيرة، بينما تضاعف متوسط استهلاك الشاي ثماني مرات في نفس المدة. وإذا اعتبرنا الصنفين مترادفين في أثرهما ورغبة الناس فيهما، فأدمجنا أرقامهما، خرجنا بالنتيجة الآتية: صعود مطرد في الاستهلاك، لم تتخلله إلا فترات هبوط ثلاث؛ في الحربين وفي الأزمة الاقتصادية العالمية؛ فزاد متوسط استهلاك الفرد من البن والشاي من حوالي ٦٠٠ جرام سنويًّا قبل الحرب الأولى إلى ما بين ١١٠٠ و١٢٠٠ في السنوات الأخيرة. وهذه الزيادة كبيرة جدًّا، ويظهر أنها راجعة في معظمها إلى انتشار استهلاك الشاي في الريف، حتى إنه

أصبح لدى الفلاح حاجة ضرورية لا غنى له عنها ولا عوض، وإن كان استهلاكه منه آخذًا في الهبوط منذ سنتين.

وزيادة استهلاك المكيفات رغم هبوط المستوى الغذائي ظاهرة لا تنفرد بها مصر، بل تلحظ في كثير من البلاد التي ازدادت فيها مشاغل الحياة وصعوبة المعيشة على إثر أزمة اقتصادية أو حرب طاحنة، وتفسيرها أن المرء يشعر بحاجة إلى مكيف يسليه عن مشاغله ويستعيد به قوته ولو لحظة، فلا يتردد في أن يحرم نفسه من غذاء لازم ليتمتع بسيجارة وقدح من الشاي. ومن هذه الناحية قد تفيد المكيفات الخفيفة، وضررها على كل حال محدود بعكس المخدرات (وإن كان «الشاي الأسود» أشبه بمخدر يضر بالصحة). وتدل زيادة استهلاكها على تنوع في حاجات السكان وإضعاف قناعتهم المعهودة، وقد يكون هذا تطورًا حسنًا في حد ذاته، إلا أنه من المزعج أن يأتي في وقت انكمشت فيه موارد البلاد أمام كثرة أهلها.

٥- فقد ازدادت بوجه عام طلبات الناس من الحياة، وهبطت إلى حدٍّ ما نسبة المصروفات الغذائية في جملة المصروفات العائلية. وقد تدخل في هذا الباب ظاهرة أخرى غير منتظرة، ألا وهي كثرة انتقالات الناس؛ فقد زاد متوسط ما يخص الفرد من السكان من الكيلو مترات في نقل الركاب بالسكك الحديدية من ٨٠ كيلو مترًا سنة ١٩٣٩ إلى ما يزيد عن ١٣٥ في ١٩٥٠، وهذا فضلاً عن زيادة أخرى كبيرة - لم يمكن إحصاؤها - في النقل بالأتوبيس بين مختلف المدن والقرى. وإذا كان جزء من هذه الزيادة راجعًا إلى كثرة الموظفين ومأمورياتهم المختلفة، فإنما يرجع الجزء الآخر إلى كثرة سفر أهالي الريف إلى المدن، لقضاء حاجاتهم من مختلف الجهات الإدارية وغيرها، وعمال المصانع وأنفار الجيش إلى قراهم لزيارة أهلهم وذويهم. وعلى كل حال يجب اعتبار الزيادة في السفر دليلاً على تحسن في أساليب المعيشة.

٦- بقي أن نتعرض في اختصار لتطور الصحة والتعليم، ويمكننا أن نقدره من ناحيتين، تتصل أولاهما بمدى زيادة وسائل العلاج (كالمستشفيات والأطباء) والتعليم (كالمدارس والمدرسين)، وتتجه

الثانية نحو تقدير مدى استفادة الأمة من زيادة هذه الوسائل، هل نقصت مثلاً نسبة الأمراض ونسبة الأميين؟ أو بعبارة أخرى، بعد أن تبينا عدم نجاحنا في محاربة الفقر، فهل كنا أحسن حظًّا في محاربة المرض والجهل؟

وفيما يتصل بالمحافظة على الصحة، لم تتقدم كثيرًا وسائل الوقاية اللّٰهُمَّ إلا في رعاية الأمومة والطفولة، ولم يسلم الجيل الأخير من أوبئة خطيرة ومهلكة، فضلاً عن أنه لم يمكن بعد تعميم وقاية فعالة ضد الأمراض المتوطنة التي تنهك قوى الشعب. أما وسائل العلاج فقد تقدمت وتعددت دون نزاع، وزاد عدد المستشفيات العامة والمخصصة، والمجموعات والمراكز الصحية، وما يؤخذ على الخدمة الصحية من نقص أو تقصير إنما يرجع إلى عيوب الإدارة العامة، التي لم تسلم منها مصلحة من المصالح، وما أصاب الأداة الحكومية من ركود وهبوط في الإنتاج.

وأما ثمرة هذه الجهود، فيبدو أن الناس لم يفيدوا منها الفائدة المرجوة، ولم يجنوا منها كل ما كان مقدرًا لها من ثمار. ولم يلحظ تقدم ظاهر في مستوى الصحة العامة سوى في الأمومة والطفولة، فقد هبطت كثيرًا وفيات الأطفال. وفيما عدا هذا الباب الهام، لم تخف كثيرًا وطأة الأمراض المنتشرة بين السكان. ولا يسهل الحصول على إحصاءات يمكن التعويل عليها في معرفة انتشار أنواع الأمراض ونسبة المرضى في مختلف الفترات، على أن بعض الأبحاث الاجتماعية والصحية المحلية وآراء الفنيين تكاد تتفق على ما يأتي:

لم يقل انتشار البلهارسيا والأنكلستوما (وهي الأمراض الطفيلية التي يمكن أن تسمى أمراض الفلاح المهنية، على نمط الأمراض المهنية المعروفة في بعض الصناعات) بل ربما يكون انتشارها قد زاد على إثر تحويل أراضي الحياض إلى الري الصيفي. وبما أن تلك الأمراض لا تكسب مناعة وأن المزارع يتعرض لها باستمرار بطبيعة عمله، فلن يرجى كثير من العلاج (اللّٰهُمَّ إلا أنه يخفف بعض المتاعب مؤقتًا على من يصابون بها)، ولن يجدي فيها إلا استئصال أسبابها بتعميم الناجح من التجارب التي أجريت في بعض المناطق، كالفيوم وكوم أومبو.

أما الأمراض التي يمكن أن تسمى أمراض الجهل وقلة النظافة، فقد خفت وطأة الدوسنطاريا إلى حد ما، وخاصة عند أطفال الرضاع تبعًا للتقدم في رعاية الطفل، ولدى أهل بعض المدن والمناطق الأخرى تبعًا لتوفير الماء النقي والعناية بالتخلص من المياه الملوثة بواسطة المجاري وغيرها؛ وخفت كذلك وطأة الرمد وعاهات العيون، ففي هذه الناحية تحسن ظاهر عما كانت عليه منذ جيلين أو ثلاثة. وتأتي بعد ذلك الأمراض التي يمكن أن يعزى انتشارها إلى الفقر والنقص الغذائي، وأخصها السل، والظاهر أنها في زيادة في الريف والمدن، بدليل الضغط على المصحات وشدة الحاجة إلى الإكثار منها.

٧- ونكاد نلحظ نفس التطور المزدوج في التعليم: زادت وسائله كثيرًا دون أن تأتي بكل ما كان يرجى منها من ثمار. فقد تعددت المؤسسات التعليمية في مختلف المراحل وتنوعت، وزاد عدد المدارس والفصول والمدرسين زيادة كبيرة جدًّا. ولست هنا بصدد التعرض لبعض نواحي العيب والنقص في حركتنا التعليمية والتثقيفية، وبعدها أحيانًا عن ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية، لكن الحق يقال إنها نهضة تدعو إلى كثير من التقدير والاحترام، ولعلها أبرز ثمرة لجهودنا منذ أن أطلقت يدنا في إدارة شئوننا الداخلية.

لكنا إذا نظرنا إلى الفوائد التي جنتها البلاد من هذه النهضة، وجدناها لا تتناسب مع ما بذل فيها من جهود وأنفق من وقت ومال. وإني ممن يؤمنون بأن المستوى الثقافي في أمة لا يقاس بتعدد جامعاتها وكثرة حاملي الشهادات العليا بقدر ما هو في انتشار قدر مناسب من التعليم العام بين جميع أبنائها وبناتها، وكرامة الوطن في تعليم أهل الريف كما يتعلم أهل المدن. ومن هذه الناحية، لم تحقق النهضة التعليمية ما كان معقودًا عليها من آمال، ويكفي دلالة على ذلك أن نسبة الأميين لا تزال مرتفعة جدًّا، وخاصة إذا قورنت بالمناطق الأخرى المحيطة بحوض البحر الأبيض، والتي لم ينفق فيها على التعليم في الثلاثين سنة الأخيرة ما أنفقناه من جهد ووقت ومال.

تلك هي البيانات والمعلومات التي أمكن جمعها لإظهار أثر التفاوت بين الموارد والسكان في تطور مستوى المعيشة، ومنها يتبين أن هذا المستوى لم يتحسن، بل إنه يتجه بوجه عام إلى الانخفاض. وزيادة في التفصيل، يمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية، هي هبوط في ضروريات الحياة، وتنوع في حاجات الناس، واتساع الشقة بين أهل الريف والزراعة وبين باقي الطوائف الاقتصادية والطبقات الاجتماعية التي تتألف منها الأمة.

وأهم تلك الاتجاهات هو دون نزاع سير مستوى المعيشة نحو الانخفاض، مع سرعة هبوط أهم عناصره وهو التغذية. وهو تطور طويل الأجل، وسوف يستمر في اتجاهه التنازلي إن عجزنا عن إيقافه، ما لم تحدث كارثة اجتماعية مثل ما أصاب بلادًا أخرى وأممًا لا تقل عنا طاعة ونظامًا وتدينًا. ولا نتردد في أن نقرر أن في هبوط مستوى المعيشة، وتفاقم ما يجره وراءه من مشاكل في جميع المرافق العامة ولدى كل فرد وأسرة، سدًّا لأبواب المستقبل وخيبة للأماني الوطنية المعقودة عليه، المتصل منها بشئوننا الداخلية والخارجية على السواء.

ويزيد من خطر هذا الهبوط أن تشاء الصدف – أو طبيعة الأشياء – أن تتضح نتائجه وتتجسم متاعبه في الوقت الذي أخذت فيه حاجات السكان تتعدد وتتنوع، وبهذا تزداد مطالبهم عندما يعجز إنتاج البلاد عن أن يحققها. فلم يعد الناس يقنعون بما قنعوا به في الماضي، وتقدم وعيهم فتغيرت نظرتهم إلى الدنيا والحياة فيها. وكم يكون هذا التقدم مفيدًا لو أنه اقترن بزيادة الطاقة الإنتاجية، فاتسع ميدان العمل المثمر لكل من أراد تنمية إيراده وتحسين حاله؛ أما أن يقترن بضيق العمل وانكماش الحركة الاقتصادية، فهذا يفسر القلق الاجتماعي في الحاضر وينذر بتضاعف مشاكله في القريب العاجل.

هذا إلى أن أهل الريف قد تحملوا القدر الأكبر من الهبوط في مستوى المعيشة، بينما تحسنت كثيرًا حال العامل الصناعي، في إيراد عمله وفي مختلف الخدمات التي ينفق عليها من أموال الدولة والشركات، ولم ينعم المزارعون إلا بالنصيب الأصغر من الخدمات والتشريعات الاجتماعية التي

حظي بها أهل المدن والصناعة. فاتسعت المسافة بين الفلاح والطوائف الاقتصادية الأخرى، وهو وضع سيئ في أية أمة، وخاصة في أمة زراعية ثلاثة أرباعها من الزراعيين، فأهل الريف يمثلون غالبية الأمة، وكل علاج أو إصلاح يهملهم لن يؤدي إلى فائدة ثابتة، وكل تقدم يسبقهم إنما يكون كالبناء على الرمال، لا أساس له ولا بقاء.

وقبل الفراغ من مستوى المعيشة، لا بد من الإشارة إلى البطالة، التي نلحظ شبحها عن قرب أو عن بعد في كل مشكلة اقتصادية واجتماعية. ذلك أن البطالة وثيقة الارتباط باختلال التوازن الاقتصادي وهبوط مستوى المعيشة العام، وقد تكون هي – مع التغذية – أوضح مظهر للأزمة الاقتصادية والاجتماعية في نظر الرأي العام، وشغله الشاغل الذي يقلق له ويضطرب. وأصلها كما هو معلوم أن النقص في مصادر الإنتاج (أو بعبارة أخرى ضعف الطاقة الإنتاجية) يضيّق ميدان العمل أمام كثرة من يحتاجون إليه ويبحثون عنه، ومن هنا تنشأ البطالة في صورها المختلفة، الظاهرة أحيانًا والخفية أحيانًا أخرى.

ففي الريف تتقاسم أيدٍ كثيرة عملاً محدودًا، بحيث لا يجد المزارعون ما يشغل وقتهم كله (قدرت مصلحة الفلاح أن أيام العمل لدى العمال الزراعيين لا تزيد في المتوسط عن ١٨٠ في العام)، ولا يحصلون على أجر يتناسب مع حاجتهم (وإن كان متناسبًا إلى حد ما مع القيمة الحقيقية لإنتاجهم الاقتصادي). وبهذا يتعطلون نصف السنة ويتقاضون عن النصف الآخر أجرًا منخفضًا. وتنطبق هذه النتيجة، لنفس السبب ولكن مع الفارق في الوضع، على صغار المستأجرين الذين لا يكاد ربحهم يتعدى ما كانوا يحصلون عليه أجرًا على ما يؤدونه من عمل لو أنهم عملوا مع أسرتهم كأجراء.

وما دامت الأيدي كثيرة، فليس ثمة ما يدفع صاحب العمل إلى أن يحسِّن نظمه وطرقه ووسائله، وبذلك يبقى متوسط الإنتاج الفردي في الزراعة ضعيفًا إلى درجة لا نجد لها مثيلاً، اللّٰهُمَّ إلا في بعض البلاد الأسيوية. ويمكن دون شك تنظيم زراعتنا على أساس علمي وآلي حديث، يقتصد الوقت وتكاليف الإنتاج، فيتقاسم العمل عدد من المزارعين أقل وترتفع أجورهم تبعًا لتحسُّن إنتاجهم

ويرتفع معها مستوى معيشتهم. لكن الباقين يتعطلون لا محالة ما لم تتسع لهم أراضٍ جديدة أو تفتح أمامهم أبواب المصانع، فما الحيلة ولم تتوفر بعد الأراضي والمصانع؟

ولا مبالغة في القول بأن الزراعة المصرية مصابة بداء كثرة الأيدي العاملة (وهي الوجه الآخر لقلة الأرض)، مما يهبط بمستوى المعيشة في الريف ويحول دون خلاصه من المأزق الاقتصادي الذي يتخبط فيه. وكان يقال بالأمس إن ثروة الأرض في كثرة الأيدي التي تهبط بالأجور وتصعد بالإيجارات وتضمن إنجاز الأعمال، ويبدو أن كثيرين لم يتنبهوا بعد إلى خطأ هذا الرأي، ولم يدركوا أن هذه الكثرة هي بالذات التي تعوق تحسين الإنتاج الزراعي واقتصاد تكاليفه، فضلاً عن أنها تنشر الفقر وما يتبعه من مشاكل اجتماعية وسياسية.

أما في المدن، فيؤدي ضيق ميدان العمل إلى تعطل المتعلمين، شأن أصحاب الشهادات العليا في هذا كشأن أصحاب الشهادات المتوسطة، وبهذا يزداد الضغط على التوظف في المصالح الحكومية، بحيث لا تكاد حكومة تقوى أمامه، وتخلق طائفة من الحاقدين على النظام القائم، الذي لم يفِ بوعوده للنشأ الجديد ولم يحقق لهم ما علقوا من آمال على الشهادات التي سعوا إليها بتشجيع منه. صحيح أن كثيرًا من هؤلاء المتعلمين في مستوى علمي وثقافي دون ما كان ينتظر، وأن أبواب العمل لم تقفل في أي وقت أمام الممتازين، لكن هذا لا يخفف من وطأة بطالة المتعلمين وما يترتب عليها من اضطراب اجتماعي وسياسي.

ويؤدي أيضًا إلى بطالة غير المتعلمين، فالبعض يضطر للعودة إلى قريته التي هجرها طلبًا للعمل، والبعض الآخر يحشر نفسه في صفوف حراس السيارات ومسّاحي الأحذية وبائعي ورق اليانصيب، وغيرها من الحرف غير المنتجة المنتشرة في البلاد الفقيرة، بينما ينزلق كثيرون في التسول والتشرد وأنواع الارتزاق غير المشروع. وليس غير العمال - البالغين قسطًا من التخصص في الصناعة وفي العمارة - يحصلون على كسب مناسب وعمل كافٍ.

ولسنا في حاجة أن نشير إلى ما يضيع على مصر من جراء نقص مصادر الإنتاج وضيق ميدان العمل، وما كانت تمتاز به من ثروة وقوة ورخاء لو أمكن تشغيل جميع العاطلين ونصف العاطلين في أعمال منتجة ومتناسبة مع كرامة الإنسان.

٢- الميزان التجاري

يستهلك كل بلد حاجته من إنتاجه المحلي ويبادل البلاد الأخرى في الزائد عنها، فيحصل على حاجته مما لا يتيسر له إنتاجه محليًّا، وهذا منشأ التجارة الخارجية والدولية. وطبيعي أن تختلف صورتها في شتى البلاد باختلاف تكوينها الاقتصادي؛ فبقدر ما تكون البلاد زراعية أو صناعية، غنية في المواد الخام أو فقيرة، وفيرة الإنتاج أو قليلة، واسعة السوق الداخلية أو ضيقة، مرتفعة المستوى الاجتماعي أو منخفضة، تتباين في عناصر تجارتها الخارجية وتتفاوت في اعتمادها عليها ونظرتها إليها.

والميزان التجاري عبارة عن حساب الوارد والصادر، ولا يمكن أن يزيد أحد الجانبين عن الآخر إلا إذا أدخل في الحساب عمليات أخرى غير تجارية؛ فهناك وارد وصادر من المال، كمصروفات السياحة الأجنبية وإيرادات الأموال الموظفة في الخارج وفوائد الديون الخارجية، ودخول وخروج رؤوس المال، وبإضافة هذه العمليات إلى العمليات التجارية، تكتمل صورة المعاملات الاقتصادية بين بلد وآخر، ويسمى هذا الحساب الشامل ميزان المدفوعات.

وطبيعي أن بلدًا لا يستطيع أن يستهلك أكثر مما ينتج، أو بلغة التجارة الخارجية أن يستورد أكثر مما يصدر، أو بلغة ميزان المدفوعات أن يدفع إلى الخارج أكثر مما يحصل عليه منه. وإن فعل فإلى حين، ولا بد أن يغطي العجز، سواء أكان ذلك على حساب الماضي (بإنفاق مدخراته في الخارج كبريطانيا أثناء الحرب أو مصر الآن بأرصدتها الإسترلينية)، أو على حساب المستقبل بالاستدانة (كمصر مثلاً في القرن الماضي)، وأحيانًا يكون هذا على حساب الغير، كالمساعدات التي قدمتها أمريكا لكثير من البلاد تحت عنوان برنامج مارشال أو النقطة الرابعة أو تمويل بعض الحلفاء في صورة من الصور.

ومصر من البلاد المعتمدة على التبادل مع الخارج أكبر اعتماد، بل يمكن القول بأن التجارة الدولية أساس حياتها الاقتصادية. ذلك أن سوقها الداخلية ضيقة من جراء انخفاض مستوى المعيشة لدى عامة السكان، وأنها في أمس الحاجة إلى استيراد الآلات والمواد اللازمة لتنمية إنتاجها الزراعي والصناعي، وأن صادراتها تكاد تقتصر على سلعة واحدة خاضعة لسعر عالمي قليل التأثر بالعوامل المحلية. وعلى هذا لا بد أن تشغل الحكومة دائمًا بالتجارة الخارجية، وأن تراعي مقتضياتها في جميع تصرفاتها، بما فيه السياسية منها.

كل هذه بديهيات ما كان لنا أن نرددها هنا، لولا أنها غابت، فيما يبدو، عن كثيرين، فلم يقدروا مقتضياتها المنطقية والعملية حق قدرها، ولم يدركوا تمامًا معنى التطور في تجارتنا الخارجية واتجاهاته التي أخذت تتضح في السنوات الأخيرة، والتي تنذر بأخطار آجلة إلى جانب ما تسببه الآن من مصاعب واضحة ملموسة. ويتلخص هذا التطور فيما يلي:

نشطت حركة التجارة الخارجية في أوائل القرن الماضي على إثر نهضة محمد علي، وما زال نموها يطرد إلى الآن. وتقدر جملة الصادر والوارد بأقل من مليون جنيه في سنة ١٨٠٠، فزادت إلى ٢,٥ على وجه التقريب في ١٨٢٥ و٣,٥ في ١٨٥٠، وقفزت بعد ذلك إلى ١٨ مليونًا في ١٨٧٥ و٣٠ في ١٩٠٠، ثم إلى ١١٥ مليون في ١٩٢٥ و٢٧٥ في ١٩٥٠. على أن قدرًا من الزيادة الضخمة في القرن الحاضر يرجع إلى ارتفاع الأسعار وهبوط العملة بعد الحربين العالميتين، فلم تكن كلها زيادة حقيقية في كمية الصادر والوارد. وتصور هذه الأرقام بعد المسافة التي قطعتها مصر في مائة وخمسين عامًا، من بلد في القرون الوسطى إلى دولة عصرية بمقوماتها المختلفة، وإن كانت قد انتابتها الآن أزمة خطيرة.

وكان الميزان التجاري غالبًا في صالح مصر طوال القرن الماضي والقرن الحاضر إلى ما بعد الحرب الأخيرة، ثم انعكس بعدها وأصبح عاجزًا وتكرر هذا العجز سنة فأخرى. وقد سدد معظمه بالأرصدة الإسترلينية المدخرة وقت الحرب، غير أن هذه الأرصدة تُستنفد بسرعة، ولن تبقى لنا بعد

ذلك أموال في الخارج لنغطي بها عجز الميزان التجاري، مما يؤدي حتمًا إلى انكماش الاستيراد مهما تكن الحاجة إلى التوسع فيه.

واحتل القطن المكان الأول في الصادرات في النصف الثاني من القرن الماضي، وبالأخص بعد قيام الحرب الأهلية في أمريكا، وما زال بعد ذلك يمثل تسعة أعشار صادراتنا تقريبًا. وقد أدت هذه السلعة الثمينة، التي نجحت مصر في إنتاجها نجاحًا باهرًا، أكبر الخدمات للنهضة الاقتصادية المصرية. إلا أن اعتماد قطر بأكمله على سلعة واحدة ليس وضعًا اقتصاديًّا سليمًا، وفيه خطر كبير وضرر محقق، لمسناهما في الماضي وتجسما أمامنا في الحاضر.

أما الواردات، فقد تطور تكوينها تبعًا للتطور الاقتصادي والاجتماعي. ودون أن نرجع بها إلى ما قبل ١٩٠٠، يمكن أن نميز فيها بين عناصر ثابتة وأخرى متغيرة. فالعناصر الثابتة هي المواد الخام أو نصف المصنوعة التي لا تنتج محليًّا، كالخشب والحديد، ولوازم المرافق العامة كالسكك الحديدية وطلمبات الري والصرف ومحطات الكهرباء والماء والمجاري، ومن العناصر الثابتة أيضًا المكيفات، كالدخان والبن والشاي.

وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى، أدت النهضة الصناعية بعد الحرب العالمية الأولى إلى نقص في استيراد منتجات الاستهلاك، وأخصها الأقمشة، تقابله زيادة في استيراد الآلات والمواد اللازمة للإنتاج الصناعي. وقد نقصت أيضًا واردات الوقود على إثر زيادة استخراج البترول المحلي، فقل كثيرًا استيراد الفحم الذي كان يشغل مكانًا كبيرًا في قائمة الواردات. ولا شك أن النهضة الصناعية، التي نلمس بعض آثارها في تطور تجارتنا الخارجية، من أهم مكاسبنا في الجيل الأخير، ولا بد أن نتابعها بكل ما أوتينا من وسائل ونشاط.

على أنه جد في السنوات الأخيرة عنصر هام جدًّا في وارداتنا، لم نكن نعرفه قديمًا إلا في فترات متباعدة، وهو استيراد المواد الغذائية الأساسية اللازمة لسد عجز الإنتاج المحلي. وجدير بالتأمل أن ميزان الصادر والوارد من الحبوب الغذائية كان غالبًا في صالح مصر، أو كان العجز في بعض السنوات

في حدود معقولة، أما في السنوات الأخيرة، فقد انعكس هذا الوضع، وأصبح العجز الضخم كأنه عامل اعتيادي وطبيعي لا بد أن يتكرر في كل عام.

ونلحظ فوق ذلك أن حركة الاستيراد في المواد الغذائية الأساسية قد امتدت إلى أصناف أخرى، كاللحم والزيوت النباتية، بل والسكر أيضًا رغمًا عن أنه أقدم صناعة في مصر. وعلى هذا يتضح مدى اعتماد المصريين على الخارج في سد حاجاتهم الأساسية من الغذاء، فقد وصلت الحال إلى أن نستورد نصف استهلاكنا من القمح، فضلاً عن مختلف الأصناف الأخرى. وهو وضع جديد، لم نواجهه من قبل، وفيه خطر جسيم على مستقبلنا الاقتصادي وعلى كياننا وحياتنا القومية.

فأما الخطر على كياننا، فلا يقتصر على وقف الاستيراد من جراء قيام حرب تعطل التبادل التجاري ووسائل النقل، وهذا هو الاحتمال القريب الذي يمكن أن يحدث في أية لحظة، بل يمتد إلى أن فائض البلاد المصدرة قد يقصر عن سد حاجة البلاد المستوردة. وقد أشارت الهيئات الدولية المختصة إلى هذا الاحتمال، الذي تدل الدلائل على أنه سوف يتحقق إن آجلاً أو عاجلاً، ما لم يستطع العالم أن يزيد كثيرًا من إنتاجه الغذائي. والاحتمالان - القريب والبعيد - يضعان مصر في مركز حرج جدًّا، يؤدي لا محالة إلى زيادة الهبوط في المستوى الغذائي، إن لم ينتهِ إلى قحط ومجاعة.

وأما الخطر على مستقبلنا الاقتصادي، فهو أن اطراد الزيادة في عدد السكان يؤدي إلى تخصيص قدر متزايد من إنتاج البلد لمجرد تغذيتهم، ولن يتم ذلك إلا على حساب حاجاتهم الأخرى. فسواء أزيدت المساحة المزروعة بالحاصلات الغذائية (وذلك على حساب الحاصلات التي يمكن تصديرها) أو زيدت الواردات الغذائية (وذلك على حساب الواردات الأخرى)، ففي الحالتين سوف تنقص حتمًا الموارد التي يمكن تخصيصها، بواسطة مالية الدولة أو مالية الأفراد، لتحسين المرافق العامة وتنفيذ المشروعات الكبرى وتنشيط الحركة الصناعية والتجارية (والحل الوحيد بالطبع هو زيادة المساحة المزروعة وتحسين إنتاج الأرض).

وليس هذا الاتجاه الجديد في تجارتنا الخارجية، الذي لخصناه في عجز الميزان التجاري في جملته وفي الأغذية بوجه خاص، إلا نتيجة مباشرة لاختلال التوازن بين كثرة السكان وقلة مواردهم. وقد يبدو غريبًا أن يفاجئنا هذا الاتجاه بشدة بمجرد انتهاء الحرب، لكن أسباب ذلك لم تكن بعيدة وكان يمكن أن تعد لها العدة لو أن الحكومات لم تعش ليومها فقط، بل تنظر إلى الغد في سياستها وتصرفاتها. فكانت الحرب فترة غير طبيعية، زيدت فيها مساحة الزراعات الغذائية ونقص الاستيراد في جميع نواحيه وتطور الناس سريعًا، فزادت طلباتهم من الحياة وضعفت رغبتهم في العمل أو قدرتهم عليه؛ ولما انتهت العمليات العسكرية، عادت مساحة الزراعات الغذائية إلى ما كانت عليه من قبل، وانطلقت البلاد في الاستيراد الذي كانت قد حرمت منه سنين طويلة.

وقد سبق لمصر، في الحرب الأولى بالأخص، أن مرت بأحوال شبيهة بالحاضر، ولكن سرعان ما عادت الأمور إلى مجراها المعتاد من وفر في الميزان التجاري وكفاية البلاد من إنتاجها الغذائي. أما الآن فليست أحوالاً مؤقتة، بل هي ظاهرة للأزمة العميقة التي نشأت عواملها منذ جيلين أو ثلاثة، ولم تفعل الحرب أكثر من أنها عجلت بتطور المرض، لأنها قوت أسبابه وأخفت عوارضه لمدة ما. وإذن فالصعوبات الحالية في تجارتنا الخارجية سوف تستمر في السنوات المقبلة باستمرار الأسباب التي أدت إليها، بل وقد تزيد إذا ما اتسعت مسافة الخُلْف بين حاجة السكان وطاقتهم الإنتاجية أكثر منها الآن.

٣- مالية الدولة

ليست مالية الدولة سوى جزء من مالية السكان يخصص للصرف منه على مصالحهم المشتركة، تستقطعه الحكومة في حدود القانون بواسطة الضرائب والرسوم مضافًا إليها ربح المنشآت العامة التي تديرها الدولة. ولا يمكن أن يزيد الاستقطاع عن قدر معين من إيراد الأفراد، بحيث يترك لهم ما يلزمهم لقضاء حاجاتهم الحاضرة ولادخار ما يضمن مستقبلهم ويسمح بتمويل المشروعات الإنتاجية. ومن هذا نشأ مبدأ التخفيف عن أصحاب الإيراد الصغير، الذين قد لا يفيض لهم شيء لتمويل خزانة الدولة، مع زيادة المستقطع من أصحاب الإيراد الكبير وجعله متصاعدًا.

وقد اتسعت في العصر الحديث دائرة أعمال الدولة، فبعد أن اقتصرت قديمًا على حفظ العدالة والأمن الداخلي والخارجي، امتدت تدريجيًّا إلى شتى المرافق العامة، كالمواصلات والماء والنور وبالأخص الصحة والتعليم، وأخيرًا شملت كثيرًا من المساعدات الاجتماعية (حتى إن الدولة في بعض البلاد الاشتراكية المتقدمة والغنية ترعى المواطن في كل خطوة من حياته، من قبل ولادته إلى ما بعد مماته)، وشملت أيضًا أعمالاً اقتصادية مختلفة كالإعانات لتنشيط الإنتاج أو لخفض الأسعار. على أن قدرة الدولة على النهوض بهذه الأعباء رهن بمالية السكان، أي أنه إذا نقص إنتاجهم وقل إيرادهم، عجزت عن أن تقوم بتلك الأعمال الكثيرة والخدمات المتنوعة، مهما تكن حاجة السكان إليها ماسة وضرورية.

ففي نهاية المطاف، لا تستطيع الدولة أن تصرف أكثر مما تحصّل، فإذا زادت المصروفات عن الإيرادات زيادة كبيرة ومستمرة، فلابد أن يغطي العجز من إنتاج البلد وموارده، إما على حساب الماضي (باستخدام الاحتياطيات إن وجدت)، أو على حساب المستقبل (بالاستدانة في الداخل أو الخارج)، وأحيانًا إذا تعذر هذا وذاك بالتضخم المالي بواسطة إصدار العملة دون أن تعتمد في غطاء حقيقي أو ميزان تجاري راجح، وحاضر أمامنا مثل كثير من البلاد التي انزلقت في هذا المنحدر الخطير.

تلك أيضًا بديهيات ما كان يصح أن يتسع لذكرها هذا البحث، لو كانت حاضرة دائمًا لدى المسؤولين، لكن تصريحاتهم وتصرفاتهم كثيرًا ما أظهرت غفلتهم عن المبادئ الأساسية والوقائع الملموسة. وبما أن الدولة تتصرف فيما يتراوح بين ربع الإيراد القومي وثلثه، فلسياستها المالية أعمق الأثر وأبعده في أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية، ولتطور مالية الدولة أهمية كبرى في دراسة هذه الأحوال، وجدير بنا أن نتعرف مراحل هذا التطور بالأمس ونستعرضها باختصار لكي نقف على اتجاهاته في اليوم والغد:

زادت ميزانية الدولة زيادة مطردة طوال المائة والخمسين عامًا الأخيرة، فبعد أن كانت جملة الإيرادات والمصروفات نحو ١,٥ مليون جنيه في ١٨٠٠، وصلت إلى ٤,٦ في ١٨٢٥ و٤,١ في ١٨٥٠، وقفزت إلى

٢٠ مليونًا في ١٨٧٥ و٢٣ في ١٩٠٠، ثم إلى ٧٢ في ١٩٢٥ وأكثر من ٤٠٠ في ١٩٥٠. ومن الطريف أن هذه الزيادة تكاد تعادل تمامًا الزيادة في التجارة الخارجية أثناء نفس الفترة، وإن اختلفتا في خطواتها المتعاقبة.

وترجع الزيادة في إيرادات الدولة إلى ثلاثة عوامل، يجب تمييزها قدر الإمكان لمقتضيات البحث والدرس: وهي أولاً نمو موارد البلد، مما يزيد من حصيلة الضرائب بغير زيادة في فئاتها، وثانيًا زيادة فئات الضرائب وأنواعها، مما يزيد من حصيلتها بغير نمو في موارد البلد، وثالثًا هبوط قيمة العملة، التي تؤدي إلى زيادة ظاهرية في الإيرادات تقابلها زيادة ظاهرية أيضًا في المصروفات.

وعلى وجه العموم، يمكن القول بأن الزيادة في القرن الماضي وأوائل الحاضر رجعت في معظمها إلى العامل الأول (أي نمو الإنتاج القومي)، ثم بعد أن استكملت مصر سيادتها الداخلية أخذ العامل الثاني (أي زيادة أنواع الضرائب وفئاتها) يضيف مفعوله إلى الأول. أما في المدة الأخيرة فجاء العامل الثالث (وهو هبوط قيمة العملة وارتفاع الأسعار) يضيف مفعوله إلى مفعول زيادة الضرائب، وكاد يتلاشى العامل الأول والأهم، ألا وهو الزيادة الحقيقية في موارد البلد.

وقد سرنا بسرعة في طريق زيادة الضرائب، سواء المباشرة منها أو غير المباشرة. (على أن وطأتها قد خُففت عن أصحاب الإيراد الصغير بطريقتين؛ إحداهما أن يُعفوا من قدر كبير من الضرائب المباشرة، وخاصة ضريبة الأطيان والضريبة العامة على الإيراد، والأخرى أن تعيد لهم الدولة في صورة خدمات وإعانات فرق أسعار قدرًا مما أخذته منهم بواسطة الضرائب غير المباشرة، كرسوم الجمرك والإنتاج). وقد كان سير أغلب البلاد التي سبقتنا في هذا الطريق أبطأ من سيرنا، لكن الزمن له حكمه، وما كان هناك مفر من أن نعوض تأخرنا في جباية الضرائب، وليتنا عوضنا أيضًا تأخرنا في طريقة صرف حصيلتها واستخدامها كلها للصالح العام.

فقد أصبحت الدولة المصرية تستقطع ما بين ربع الإيراد القومي وثلثه - كما سبقت الإشارة إليه - أو بعبارة قد تكون أصح ربع الإنتاج القومي أو ثلثه، وهي نسبة مرتفعة لم تصل إليها البلاد المتقدمة والغنية إلا بعد زمن طويل وتدرج كبير في زيادة الضرائب؛ وأغلبها بلاد قد استكملت

مقوماتها المادية (رغم ما أصاب بعضها من خراب ودمار في الحروب)، فأصبح لها في مواصلاتها وأبنيتها العامة والخاصة ومختلف مرافقها العمرانية رأس مال كبير تعيش عليه؛ بعكس بلد لم يزل في بدء تطوره الاقتصادي والعمراني الحديث، وأمامه أن يجد الموارد اللازمة لاستكمال تلك المقومات المادية فوق ما يلزمه للاحتفاظ بمستوى معيشة مناسب، فكيف به إذا كانت إيرادات الدولة قد وصلت إلى حد عالٍ لن يمكن زيادته زيادة محسوسة بغير نهضة شاملة في اقتصاديات البلد وأساليب إنتاجه وأنظمته المختلفة.

ومن المزعج أنه، رغم ذلك القدر الكبير الذي تستولي عليه الدولة من الإيراد القومي، أخذ العجز في ميزانيتها يتكرر دون انقطاع في السنوات الأخيرة. وقد استنفد بسرعة في سد هذا العجز الاحتياطي الكبير الذي كان قد تكوّن في العشرين سنة السابقة، كما تستنفد الأرصدة الإسترلينية لسد بعض العجز في الميزان التجاري. ودون التقيد بالمبدأ القديم القائل بأن تحتفظ الدولة باحتياطي مالي، فما من شك في أن استمرار العجز في الميزانيات المتعاقبة ظاهرة غير مطمئنة، يرجع آخر عهدنا بها إلى الربع الثالث من القرن الماضي، وهي فترة امتازت بتكرار العجز في ميزانية الدولة وكثرة استدانتها من الخارج.

أما الزيادة الضخمة في المصروفات التي سبقت الزيادة المطردة في الإيرادات، فترجع إلى عدة عوامل في المدة الأخيرة، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة رئيسية: أولها زيادة حاجات السكان تبعًا لنمو عددهم وزيادة طلباتهم، وثانيها بعض الظروف السياسية والاقتصادية الطارئة، وثالثها سوء التصرف في نواحيه المتعددة. ودون أن نقلل من أهمية هذا العامل الثالث (وسنعود إليه في غير هذا الباب)، ولا أن نتوقف هنا عند العامل الثاني (الذي يتصل بآثار الحرب العالمية وحرب فلسطين)، نلحظ أن معظم الزيادة في مصروفات الدولة يرجع إلى نمو السكان المطرد وحاجتهم المتزايدة إلى مختلف الخدمات العامة.

فقد حاولت مصر أن تعوّض في ربع قرن ما أسفر عنه عهد الاحتلال من تأخر في مرافقها الصحية والتعليمية والاجتماعية، إلى جانب استكمال مقومات سيادتها الدولية، كإنشاء التمثيل الخارجي وتعزيز القوة العسكرية. واقترن هذا الجهد بزيادة مطردة في السكان، مما جعل الدولة تنوء تحت حملهم، ولا يكاد يلحق بتكاثر عددهم إنشاء المدارس والمستشفيات ولوازم التعمير في المدن والقرى؛ ويمتد أثر هذا التكاثر إلى جميع المصالح الأخرى، فالمحاكم وملحقاتها في زيادة مستمرة، والإدارة تخلق مديريات ومراكز جديدة، وحفظ الأمن يقتضي التوسع في عدته، وها هو ذا مبنى البرلمان يضيق بممثلي الأمة ولما يمضِ على تشييده جيل واحد.

وجاءت الحرب الأخيرة لتزيد من مصاعب الدولة، فمن جهة زادت سرعة التطور في أفكار الناس وطلباتهم من الحياة والمجتمع، ومن جهة أخرى أوقفت كثيرًا من أعمال الإنشاء والتعمير. ثم انتهت ومالية الدولة في حال مرضية: في الميزانية وفر وفي الخزانة احتياطي، فتوسعنا في أعمال الدولة دون كثير درس أو نظر إلى المستقبل، وانزلقنا في تيار البذل والصرف في الضروري وغير الضروري، لكن سرعان ما استُنفد الاحتياطي وانقلب الوفر إلى عجز، وهو الوضع الجديد الذي يواجهنا الآن.

وتدل الدلائل على أن العجز سوف يستمر في السنوات المقبلة، رغم فك أزمة القطن الذي نرى بوادره الآن، وأنه لن يمكن زيادة إيرادات الدولة زيادة حقيقية بدرجة كبيرة. فالضرائب غير المباشرة تمثل إلى الآن الجزء الأكبر من إيرادات الخزانة، ولا يظهر أنه يمكن رفع فئاتها كثيرًا بغير ضرر على عامة السكان؛ والضرائب المباشرة قد زيدت زيادة محسوسة، ولا يظهر أن رفع فئاتها أكثر من هذا يأتي بمبالغ كبيرة يمكن التعويل عليها في سد عجز الميزانيات القادمة، فضلاً عن أنه يبطئ حركة الادخار اللازم لتنمية الطاقة الإنتاجية في القطر. هذا إلى أن حصيلة جميع الضرائب لا بد أن تتأثر بالحال الاقتصادية العامة، وهي على ما نعرفه الآن من كساد وعجز في الميزان التجاري.

وعلاوة على هذا، فإن نمو السكان مع ركود إنتاجهم سيصرف جل الإيراد القومي إلى سد تكاليف المعيشة، بحيث لا يفيض منه كثير لتمويل الخزانة العامة، وقد لاحظنا هذه الظاهرة في الميزان التجاري

وسوف تتكرر في ميزانية الدولة. وسينتهي تقسيم موارد القطر بين عدد متزايد من الناس، إلى جانب أثر التصاعد في الضريبة، إلى ضغط عدد أصحاب الإيراد الكبير الذين يعتمد عليهم في تمويل الدولة والمشروعات الإنتاجية، وزيادة أصحاب الإيراد الصغير الذين يصعب فرض ضرائب عليهم لقلة ما يفيض لديهم بعد سد حاجاتهم الضرورية، ولو سدًّا جزئيًّا وناقصًا. ولا خروج من هذا المأزق الاقتصادي والمالي إلا بزيادة الإنتاج الاقتصادي، فتزيد الموارد التي يتقاسمها السكان والتي تقاسمهم فيها الدولة.

وعلى هذا، تواجهنا ضرورة الحد من المصروفات بأية وسيلة، مما يسبب للحكومات مشاكل لا حد لها. وطبيعي أن يبدأ الاقتصاد في أسهل ناحية، ولو أنها مع الأسف أهم ناحية، ألا وهي المشروعات الجديدة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين المرافق العامة. وقد تمت موازنة المصروفات والإيرادات في السنوات الأخيرة على حساب المشروعات الإنشائية، وعلى حساب تعطيل بعضها أثناء السنة المالية (سواء أكان ذلك لعجز الأداة أو بناءً على تعليمات خاصة ترمي إلى تخفيف الضغط على الخزانة) ليخلق وفرًا يُوازَن به الحساب الختامي، وما هذا الوفر المزعوم في الحقيقة إلا خسارة نحمِّلها على المستقبل لضيق ماليتنا في الحاضر.

ويبدو أن إيرادات الخزانة العامة في السنوات القادمة سوف تعجز عن مواجهة تكاليف جميع الأعمال والمشروعات التي تحاول الدولة القيام بها الآن، وسوف يصعب السير بجد في كلٍّ من التسليح والتعليم والوقاية الصحية والعلاج الطبي، وفي نشر مختلف المرافق الاجتماعية، وفى إنشاء لوازم التقدم الاقتصادي، من مشروعات ري وصرف، وطرق ومواصلات، وقوة كهربائية، وغير هذا من شروط النهوض بالإنتاج الزراعي والصناعي.

وماذا يأتي بعد ضغط الباب الثالث؟ أنخفض عدد الموظفين، أم نتجه إلى الاعتمادات العسكرية أو اعتمادات التعليم والصحة؟ أو تحاول وزارة المالية محاولة أخرى، فتخفض جميع الاعتمادات بنسبة معينة، ثم سرعان ما تضطر إلى أن تستثني مصالح متعددة من هذا القرار. وكان اللازم أن يوضع برنامج

لمواجهة الأزمة على أساس البحث الشامل والدرس العميق، ويبيَّن دون خشية أو تردد الأولوية بين أعمال الدولة، ويصارح الرأي العام بحقيقة الموقف في الأمس واليوم والغد.

يمكننا الآن أن نجيب على السؤال الذي وضعناه في أول هذا الباب: هل تقدمت مصر اقتصاديًّا أم تأخرت؟ تأخرت دون شك، بمعنى أن نمو السكان سبق نمو الإنتاج، فلم تزد الموارد التي يتقاسمونها بنسبة زيادتهم، وقل نصيب كلٍّ منهم من هذا الإنتاج وتلك الموارد. ولسنا هنا بصدد توزيع الثروة القومية وإيرادها، وما لهذا التوزيع من أثر في إسعاد قليلين وشقاء كثيرين، وهو موضوع على جانب من الأهمية يستدعي أن نقف عليه فصلاً خاصًّا، لكنا نريد أن نبرز تمامًا أن الثروة القومية أضحت عاجزة عن أن تفي بحاجة الناس، بصرف النظر عن توزيعها بينهم، أو بافتراض توزيع متعادل تمامًا.

وقد تتبعنا مختلف النتائج المترتبة على عدم التوازن بين الموارد والسكان، فشاهدناها في هبوط مستوى المعيشة من حيث ضروريات الحياة (ولئن كان قد تقدم من حيث وعي الشعب وتنوع حاجاته وزيادة طلباته من المجتمع)، ثم لاحظناها في اختلال التجارة الخارجية ومالية الدولة. ومجمل القول إن الإنتاج الاقتصادي لم يعد متناسبًا مع حاجات الناس في مصالحهم الخاصة ومصالحهم المشتركة، فسواء أنظرنا إلى الميزانيات العائلية، أو ميزانية الدولة، أو ميزان التجارة الخارجية، ظهر في كل حالة عجز في الدخل عن أن يواجه لوازم الصرف.

ورأينا فوق هذا أن ذلك العجز، إلى جانب ما يسببه من نقص مستوى المعيشة العام، يأتي بنقص أيضًا في الأعمال الإنشائية، سواء أكانت متصلة بتحسين المرافق العامة أو متعلقة بتوسيع ميدان العمل في الزراعة والصناعة، وسواء أتمت بواسطة رؤوس المال الخاصة المدخرة لدى الأفراد، أو الأموال العامة التي تستقطعها منهم الدولة. ونقص الأعمال الإنشائية يهدد مستقبلنا الوطني، لأن هذه الأعمال بالذات هي وسيلتنا الوحيدة لرفع مستوى المعيشة ولإيجاد فائض يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية، فهي حلقة مفرغة، بدؤها ونهايتها في عدم كفاية الموارد للسكان.

وظهر لنا أن هذا التطور بدأ في الربع الأول من هذا القرن؛ حيث أبطأ نمو الإنتاج في سباقه مع نمو السكان، واستمر في ربعه الثاني؛ حيث أخذ نمو السكان يسبق نمو الإنتاج. وما كان يصح أن نفاجأ بالأزمة، والآن وقد أصبح لا سبيل إلى إنكارها، لا يصح أن نظن أنها مؤقتة وأنها تحل بانفراج أزمة القطن مثلاً وتحسن أسعاره. وإذن يمكن الجواب على سؤالنا الثاني: هل الأمة المصرية سائرة إلى الثروة أم إلى الفقر؟ يبدو أنها سائرة إلى الفقر، وإلى مضاعفة مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة عليه.

ولسنا في حاجة إلى تفصيل هذه المصاعب أكثر مما سبقت الإشارة إليه، فبعضها مادي ويمكن تقديره بدقة، وبعضها الآخر معنوي لا يسهل تقديره بدقة، ولو أنه واضح في الروح السائدة في البلاد والأفكار المنتشرة في المدن وفي القرى، ويتجسم أحيانًا في أحداث خطيرة - وإن كانت حتى الآن فردية أو محلية - نقرأ عنها في الصحف أو نرى آثارها ماثلة أمامنا في حريق ودمار. ونقرر دون تردد أن نهضتنا الوطنية الأكيدة - التي نعتز بها كل الاعتزاز - أصبحت في خطر، يهددها هبوط في مستوى المعيشة، مع ما يترتب عليه من نتائج فسيولوجية ومعنوية تضعف كيان الأمة، وتوقف في نشر المرافق العامة، مع ما في ذلك من خسارة وتأخر؛ وركود في الإنتاج هو كما قدمنا أصل الداء ونتيجته في آن واحد.

وإني أقدر خطورة ما أقرر. ولئن كنت أبعد الناس استسلامًا لموجة التشاؤم التي كانت قد عمَّت البلاد، فأرى أن تفاؤلاً لا يستند إلى أساس أخطر وأضر من مواجهة الحقيقة ومصارحة الناس بها. فيحتم الواجب والمصلحة معًا ألا نغمض عيوننا عن تلك الحقيقة مهما تكن مرارتها وقسوتها، وألاّ نتوكل على الله دون عمل جدي، وإن الله مع العاملين. فلا نقول إن تلك التكهنات القاتمة لا بد أن تتحقق مهما نعمل، بل نقول إنها واقعة لا محالة إن لم نعمل، إن بقينا في غدنا كما كنا في أمسنا نتخبط في غير سير مرسوم ودون تواصل في العمل والتنفيذ.

وقبل أن نحاول رسم هذا السير ووضع خططه ووسائله، يجدر بنا أن نعرف إلى أي مدى كان يمكن أن نتجنب ذلك الاختلال في التوازن الأساسي بين الموارد والسكان، وبأي قدر ترجع أحوالنا الحاضرة إلى أسباب اقتصادية قاهرة لا حيلة لنا فيها، أو إلى أسباب أخرى ثانوية كان يمكن معالجتها، أو إلى افتقارنا إلى التصرف الحكيم والنظر إلى المستقبل، وهي الأمثلة التي نحاول الجواب عليها في الباب الآتي.

الباب الثاني

الأسباب

لا تختلف كثيرًا أمراض المجتمع عن أمراض الأفراد، فتبدأ العدوى في الخفاء، ولا تظهر أعراضها إلا بعد أن تتسرب في الشرايين وتنتشر في مختلف الأجزاء. وكما أن الداء لا يتمكن من جسم الإنسان إلا إذا ضعفت حيويته ومناعته، كذلك لا يتمكن من المجتمع إلا عن طريق مواطن الضعف فيه ونواحي النقص. فالطبيب يجب أن يتناول بالعلاج اللازم مواطن الضعف في جسم الإنسان، ويد المصلح الاجتماعي والسياسي لا بد أن تمتد إلى نواحي النقص في المجتمع قبل أن يستطيع هذا أو ذاك أن يحارب العدوى ويستأصل الداء.

ولئن كان لأزمتنا الداخلية سبب أساسي هو تكاثر السكان وركود الإنتاج، فلها أيضًا أسباب أخرى زادتها حدة وخطرًا، ودون معالجتها في سرعة وحزم، لن تحل الأزمة حلاً مرضيًّا سليمًا ولن نخلص من مأزقنا الوطني خلاصًا حكيمًا ومتزنًا. فهناك ضعف في بنياننا الاجتماعي ونقص في تدبيرنا الاقتصادي، فضلاً عن عجز في أداة التنفيذ كفيل وحده بأن يفسد أحكم سياسة ويثبط أخلص النيات ويضيع أنشط الجهود. ولن تكتمل لدينا صورة أحوالنا الحاضرة وتطورنا السابق واللاحق، إن لم نستعرض مختلف أوجه الضعف والنقص والعجز التي أدت إلى تفاقم الداء واشتداد المرض.

١ – توزيع الثروة

يكاد كل من يعالج مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية – من كتاب وصحفيين وغيرهم – يقصر اهتمامه على توزيع الثروة، مكررًا بعض الأرقام والإحصاءات المعروفة، معلقًا على التفاوت بين الغني والفقير، بين كبار القوم وصغارهم، مصورًا الغني الذي يعيش في قصره على الكماليات ومترحمًا على الفقير الذي يموت لعدم حصوله على الضروريات، مبينًا كيف أن العدالة في التوزيع سوف تقضي على الفقر والجهل والمرض. وأصبحت هذه المسألة في نظر العامة – وفي نظر بعض الخاصة والأجانب

أيضًا - علتنا الأساسية، التي إن عولجت أدت على الفور إلى حل أزمتنا الداخلية وبدء عهد رخاء عام ورفاهية ينعم بها الجميع.

وساعد هذا الاتجاه أن الكلام عن توزيع الثروة وسيلة ميسورة للدعاية من مختلف الأنواع، وهو أيضًا سلاح تحت اليد للتشهير بمصر في الخارج والنيل من حقوقها. وقد كثر اللغط والجدل حول هذا الموضوع، حتى كاد الناس يفقدون فيه حكمهم السليم ونظرهم إلى الواقع، ويرون في كل شيء غير المساواة التامة الشاملة ظلمًا لا يطاق. وامتد هذا النفور من أصحاب الجاه والمال إلى نفور من ممثلي النظام العام، رجال الإدارة والسياسة، وفي هذا خطر على كيان الدولة لا بد أن يحسب له حسابه.

على أن هذه الدعاية ليست كلها مغرضة، وذلك التشهير ليس كله كاذبًا، ومن صور التفاوت بين الفقر والغنى لدينا ما تثور له نفس عادلة، ومن مظاهر الترف والبذخ - في الشئون العامة والخاصة على السواء - ما يستنكره المصلح الاجتماعي ويرفضه المدبر الاقتصادي. ولئن كان الرأي العام يعبر عن ثورته وغضبه بأسلوب غير أسلوب المصلحين من المفكرين والمسئولين، فهي على كل حال أسلوبه الخاصة، وله فيها كل عذر ومبرر؛ لأنه لم يشهد (قبل الأيام الأخيرة) محاولة جدية لتقريب ذلك التفاوت، والقضاء على أسباب الترف والبذخ.

وهناك دافع آخر قوي لشغل الرأي العام بهذه المسألة، وهو ما يقال وما يكتب، وما يشاع وما يعرف، عن حوادث الجشع والرشوة والسرقة التي ارتكبها بعض الحكام وأتباعهم وبعض رجال الأعمال في عهود مختلفة. وكثيرًا ما كانت ثمار جهودهم الدنيئة ماثلة أمام أعين الناس، وهم في أمان وهدوء، لا يُزعَجون بتحقيق أو يُهدَّدون بمحاكمة، بحيث أصبح جانب من الثروة موضع ريبة وشك دائمًا ومثار حقد وغضب في نظر العامة، مهما تكن طريقة الحصول عليه، شريفة كانت أو غير شريفة. وليس هذا الوضع - الذي ينذر بحرب الطبقات المعروفة قديمًا وحديثًا - مما يطمئن إليه السياسي المسئول الذي ينظر إلى مستقبل نهضتنا الوطنية.

ولا بد من وضع مشكلة توزيع الثروة في نصابها الصحيح، وبيان علاقاتها بمشاكلنا الأخرى، وإيضاح أثرها في أزمتنا الداخلية. وهي من الأهمية والخطورة بحيث يجب بحثها وتحليلها في ضوء المصلحة العامة وحدها، وبمعزل عن العاطفة والأفكار السطحية والأغراض الحزبية والطائفية، وفي هدى مختلف الاعتبارات الاقتصادية والإنسانية، والاجتماعية والسياسية، التي توصل إلى حكم سليم وعلاج يعود بالخير الأكبر على العدد الأكبر.

طبيعي أن يكون توزيع الثروة الزراعية هو المقصود أولاً في نظر الرأي العام، لأن الأرض الزراعية أهم مورد للثروة في مصر، ولأن الرغبة في تملك أفدنتها أقرب شيء إلى قلب المصري، ولأن أهل الريف والزراعة – وهم غالبية السكان – يعانون فقرًا أشد ونقصًا أوضح من أهل المدن والصناعة. هذا إلى أن الملكية الزراعية كانت رمز الجاه والسلطان ومصدر النفوذ السياسي، والتاريخ قديمه وحديثه مملوء بالصراع بين أصحاب «الإقطاعيات» وباقي طوائف الشعب، وانتهى الصراع في أغلب البلاد إلى القضاء على هذا السلطان وذلك النفوذ.

فمشكلة توزيع الثروة الزراعية في مصر ذات وجهين؛ أحدهما اقتصادي والآخر سياسي. فأما الأول، فلسنا في حاجة إلى التطويل في شرحه، وسبق لنا أن تناولناه بما يستحق من تحليل وتفصيل في بحث «الإصلاح الزراعي». وحسبنا أن نذكر هنا أسس المشكلة، وهي أن الملكيات الكبيرة (الزائدة عن مائة فدان) تشغل نحو ٢٩٪ من جملة الزمام المزروع، والمتوسطة (من عشرة إلى مائة فدان) نحو ٢٨٪، والصغيرة (من ثلاثة إلى عشرة) ٢٠٪ والضئيلة (أو القزمية كما يقول البعض، وهي الناقصة عن ثلاثة أفدنة) حوالي ٣٣٪، وهناك أكثر من مليونين من «الملاك» الزراعيين تقل «ملكيتهم» عن نصف فدان في المتوسط.

وقد أسفر تطور هذا التوزيع منذ نصف قرن عن بقاء الملكيات الكبيرة دون تغيير تقريبًا في عددها ومساحتها، وعن نقص في الملكيات المتوسطة والصغيرة، بينما زادت الملكيات الضئيلة زيادة كبيرة جدًّا. وإذا كان بقاء الملكيات الكبيرة يأتي ببعض الأضرار الاقتصادية والاجتماعية، فلا شك

أن في اطراد تفتت الأرض الزراعية إلى قطع متناهية في الصغر ضررًا أبلغ وأشد. وما لم يوضع حد لهذا التيار فسوف يزداد سرعة في السنوات القادمة، بفعل نمو السكان وتقسيم الأرض في المواريث، فتندثر شيئًا فشيئًا الملكيات الصغيرة - وهي عماد النظام الاقتصادي والاجتماعي في الريف - وتروح أجزاؤها لتزيد من تلك القطع الضئيلة التي تهبط بإنتاج الأرض، وتحول دون ما يجب أن تحققه لأصحابها من استقلال اقتصادي وثبات اجتماعي.

ولا يقل توزيع الإيراد أهمية عن توزيع الملكية، وعلاجه على كل حال أيسر تحقيقًا وأسرع تأثيرًا. وأساسه أن صاحب الأرض يحصل على قدر من إيرادها غير متعادل مع دوره في الإنتاج، بينما يحصل من يفلحونها بالفعل على نصيب أقل مما يستحقونه، وذلك لأن كثرة الناس الذين ليس أمامهم مورد رزق غير هذه الأرض تؤدي إلى انخفاض أجورهم وارتفاع إيجاراتهم. وينطبق هذا الوضع على نصف الزمام المزروع تقريبًا، الذي تشغله الملكيات الكبيرة والمتوسطة، ولا ينطبق على النصف الآخر باعتباره مملوكًا لمن يفلح أرضه بأيديه هو وأسرته.

ويهمنا أن نبين أثر توزيع الملكية والإيراد الزراعي في أزمتنا الداخلية، ويتلخص في النقط الآتية: أولاً، زيادة هبوط مستوى المعيشة لدى المزارعين الذين يفلحون أرضًا غير مملوكة لهم، على أن المقام لا يتسع لنا لاحتساب هذه الزيادة بالدقة، ويمكن تقديرها بوجه عام بتقدير ما قد يوجد من فارق بين معيشة الأهالي في بعض القرى وفي بعض العزب. وثانيًا، نقص الإنتاج في جزء كبير من الزمام لتعذر إدخال الأساليب العلمية والعملية الحديثة في زراعة المساحات الصغيرة، مما يزيد إلى حد ما من أثر اختلال التوازن بين مساحة الأرض وعدد المزارعين. وثالثًا، تضييق السوق الداخلية أمام منتجات الصناعة المحلية أكثر مما لو بقي في أيدي العمال الزراعيين وصغار المستأجرين نصيب أكبر من إيراد الأرض.

ويتضح إذن أن توزيع الثروة الزراعية يؤثر دون شك في الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، لكنه أثر محدود بالنسبة إلى ضخامة الآثار المترتبة على اختلال التوازن بين السكان والموارد. ولا نرمي بهذا

إلى أن نقلل من شأن الإصلاح الزراعي وننتقص من فائدته، بل نؤمن منذ زمن طويل بأنه ضروري كل الضرورة، وأنه خطوة لا مفر من أن نخطوها للنهوض بأحوالنا الاقتصادية والاجتماعية؛ لكنا نحذر من ذلك الخطأ الشائع والأمل العام بأن إعادة توزيع الثروة الزراعية ستحل أزمتنا، وتحقق ذلك الرخاء العام الذي نصبو إليه جميعًا.

ويبدو أن بساطة هذه النظرية أدت إلى انتشارها لدى العامة والخاصة، وخطرها في أن تصور أزمتنا كأنها ميسورة الحل ببعض الإجراءات من النوع المحبب إلى الشعب دائمًا. وليت أدواؤنا على هذه البساطة وليت دواؤها بهذه السهولة، ومن المغالطة والتضليل أن نؤمل الناس بهذا. فالعلة الأساسية ليست في التوزيع، بل في قلة الموارد وكثرة السكان، في ذلك الاختلال الأساسي الذي يتمثل في الريف في ضيق الأرض وكثرة المزارعين. ومهما تكن طريقة التوزيع، سواء أكانت متعادلة تمامًا أم لا، ومهما يكن نظام حيازة الأرض سواء أكانت ملكية فردية أو شيوعًا بين الناس لحساب الدولة، فلن يغير هذا أو ذاك في النقص الأساسي، ولن يجعل الأرض تتسع من تلقاء نفسها أو تنتج أكثر من طاقتها، ولا يقلل من عدد الذين يتزاحمون عليها لاستخراج قوتهم الضروري.

غير أن الاعتبارات الاقتصادية ليست كل شيء في مشكلة توزيع الثروة الزراعية، بل للاعتبارات النفسانية والسياسية دخل كبير - كما سبقت الإشارة إليه - في جعلها في مقدمة مشاكلنا الداخلية. وقد أدى تطور الجيلين الأخيرين إلى أن يتجسم في الأرض الزراعية أولاً وبالذات ذلك التفاوت الكبير بين الغني والفقير، الذي لا يتفق مع مبدأ التعاون والتضامن بين أبناء الأمة الواحدة. ولو افترضنا جدلاً أن الإصلاح الزراعي غير ضروري من الوجهة الاقتصادية، فيبقى ضروريًّا مع ذلك من الوجهة السياسية والاجتماعية، وبه تقدم الطبقة التي اشتركت في الحكم مدة طويلة، عربون حسن النية للشعب، وتمحو سببًا هامًّا من أسباب القلق الاجتماعي والاضطراب السياسي.

أما موارد الثروة الأخرى، فلم يظهر لتوزيعها بعد أثر يذكر في الضيق الاقتصادي، ولم تصبح إلى الآن مثار نزاع طائفي أو سياسي واضح. ذلك أن الصناعة والتجارة والأعمال الحرة لدينا لا تجر وراءها

آثار تاريخ طويل وذكرياته المرة أحيانًا، وأن مؤسساتها الكبرى قد أنشئت على أساليب حديثة وبعقلية عصرية، وما كانت طبيعتها لتسمح بغير ذلك. وقد بدأت الحركة العمالية منذ جيلين أو أكثر، وانتهى جهادها إلى أن نال العمال كثيرًا من مطالبهم وتحسنت ظروفهم تحسنًا واضحًا من حيث الأجور والمزايا وتشريعات العمل، وخاصة إذا ما قورنت بحال بقية الأمة. ومع أن مجال التحسين لا يزال واسعًا، فإن مشكلتهم لم تعد ملحة إذا قيست بمشكلة المزارعين مثلاً أو صغار خدام الدولة. على أن هناك تيارات سياسية مختلفة ونزعات متطرفة أحيانًا تتجاذب طائفة عمال الصناعة، وكان هنا محل استعراضها، لولا أنها تخرج عن حدود هذا البحث الصغير.

أما مظاهر الترف والبذخ غير اللائقة في أمة تعاني ما نعاني من متاعب، والمثيرة بحق لشعور الغضب والحقد في الرأي العام، فقد انتهى وقتها بالعهد الجديد الذي أقبلنا عليه وبزيادة وطأة الضائقة الاقتصادية والضرائب. وقد أخذت الدولة في معالجتها بزيادة الرسوم على الكماليات والتصاعد في الاستقطاع من الإيراد، وأعلنت عزمها على القضاء عليها فيما يخصها. ويبدو أن هذه المشكلة قد انتهت عمليًّا، ولو بقيت آثار إهمالها السابق ماثلة في الأذهان والقلوب.

٢- تخبط السياسة

دون خطة واضحة، مرسومة معالمها ومدروسة مراحلها وموفورة وسائلها، ليس ثمت سياسة أو سياسي، ولا تؤدي الدولة رسالتها وخدماتها ولا تنهض بمختلف أعبائها. وتخبط الخطط يحول دون استغلال القوة الكامنة في الأمة والثروة الكامنة في البلد، ويضيع وقتًا ومالاً وجهدًا لا يمكن بحال تعويضها فيما بعد. ولقد قصرت سياسة مصر منذ ربع قرن عن أن تحقق للأمة ما تصبو إليه من رخاء اقتصادي وتقدم اجتماعي، فأتت بخسارة في مادياتها وهبوط في روحها المعنوية، وبدأنا الآن نحس بفداحة هذه الخسارة ونشعر بخطر هذا الهبوط. فكان لهذا القصور أبعد الأثر في تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ولا بد أن نحلل أسبابه ومظاهره، ولو في شيء من الاختصار:

١- لم يكن هناك مجال لتخبط الخطط العامة قبل ١٩٢٣؛ لأن سياسة الاحتلال كادت تتجمد في بعض الأسس القليلة والقديمة دون أن تساير العالم في نهضته الاجتماعية، فانحصرت أهدافها في المحافظة على الأمن والنظام والعدالة الإدارية، وفي تنشيط الزراعة وتثبيط الصناعة، وفي الضغط على مصروفات الدولة. وقد نجحت دون شك في تحقيق هذه الأهداف، شأنها في هذا شأن كل سياسة واضحة ثابتة. ولما أطلقت يد مصر في تدبير شئونها الداخلية، كان أول همها أن تعوض ركود الاحتلال، فتسرع الخطى في التعليم ومحو الأمية والصحة وعلاج الأمراض، ونشر المرافق والخدمات الاجتماعية التي يتمثل فيها الفارق بين شعب متقدم وآخر متأخر، بين أمة موفورة العزة والكرامة وأخرى لا تزال في بدء الطريق الشاق الذي يوصل إلى الرقي والرفاهية.

هذا إلى أن شدة الاقتصاد في نفقات الدولة أثناء الاحتلال، مع العناية بزيادة الإنتاج الزراعي وبسط المساحة المزروعة، قد أدت إلى رواج مالية الدولة ومتانة الحالة المالية. مما أخفى الاختلال الكامن بين الموارد والسكان، وأوجد خيالاً بأن مصر بلد غني، وأنه لم يبقَ أمامها إلا أن تصرف ما لديها من موارد وفيرة لتحقق النهضة المرجوة. ولم يساورنا الشك أول الأمر في أن تلك الموارد قد لا تكفي للقيام بكل ما نحتاج من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية، ومشروعات اقتصادية وعمرانية وعسكرية، وفي أنها سوف تتضاءل شيئًا فشيئًا عندما تقسم على عدد متزايد من الناس.

وبهذا برزت الشئون الاجتماعية في مقدمة واجبات الدولة، واختفت إلى حد ما الناحية الاقتصادية، فوجه معظم الجهد والمال نحو النهوض بالمرافق الاجتماعية، أو بعبارة أخرى نحو الإنفاق قبل الإنتاج. فلم تنل المرافق الاقتصادية من موارد الدولة وعناية الحكومات ما تستحقه، ولا شك أن هذا الاتجاه - الذي كان له عذره التاريخي كما بيّنا - ساعد كثيرًا على بقاء ميدان العمل والإنتاج ضيقًا وناقصًا عن أن يقابل نمو السكان. بل وأكثر من ذلك، كان له أثره المحقق في أن الأمة لم تجنُ من خدماتها الاجتماعية الثمرة المرجوة؛ لأنها لم تتقدم التقدم الاقتصادي الذي يمكنها من الإفادة الكاملة من تلك الخدمات، وفي الفقر ونقص الغذاء ما يحول دون نجاح التعليم والصحة، وفي مصير مشروعات محو الأمية والأمراض المتوطنة أوضح دليل على ذلك.

وحسبنا مَثَل الطرق لنبين نتيجة التأخر في المرافق الاقتصادية، فلا تزال الطرق العامة في مصر - الآن في النصف الثاني من القرن العشرين - ناقصة في كمها وطولها ورديئة في نوعها إلى درجة تدعو إلى منتهى الدهشة، وخاصة أن إنشاء الطرق ليس عملاً فنيًّا دقيقًا، ولا يحتاج إلى آلات معقدة ومعدات ثمينة، ولا يثقل ميزاننا التجاري لأن مواده الأولية، كالحجر والأسفلت والأسمنت، يتوافر إنتاجها محليًّا. وأغلب طرقنا غير مرصوف، والمرصوف منها رديء ومتعب، ولا يقارن في شيء بطرق فلسطين ولبنان وسوريا، بصرف النظر عن طرق أوربا أو أمريكا. ومن المخجل حقًّا أن السفر بالسيارة من العاصمة إلى أسوان عبر مدن الصعيد لا يزال أمرًا شاقًّا للغاية، وإن نقصت المسافة عن ألف كيلو متر، كلها في الأرض المعمورة.

ويأتي هذا التأخر بأضرار وخسارة تساوي أضعاف أضعاف ما كان ينفق في إنشاء شبكة مناسبة من الطرق الرئيسية والفرعية. فيعطل حركة العمران في الريف ويساعد على اعتبار القرى منفى للموظفين في المشروعات الاجتماعية والنواحي الإدارية، ويزيد من تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي كما يزيد من ثمن منتجاته على المستهلكين، ويعطل حركة التجارة والتبادل الاقتصادي، ويكلف البلاد في قطع غيار وسرعة استهلاك السيارات والإطارات مبالغ ما أحوجها إلى توفيرها. وفوق هذا، يرهق الجمهور ويتعبه ويعطل مصالحه، كما يؤدي إلى إصابته بكثير من الحوادث التي ترجع إلى طرق لا تتحمل مرورًا كثيرًا ولا تتسع لسيارات النقل الكبيرة. كل هذه الأمور ما كان يصح أن تغيب عن المسئولين، وفي إغفالها إغفال لأبسط القواعد الاقتصادية، أمور عرفتها البلاد الأخرى منذ زمن طويل، فلها الآن من طرقها رأس مال هام يعود عليها بأعظم الفوائد اقتصاديًّا واجتماعيًّا.

٢- وقد تلونت نظرتنا إلى النهضة الاقتصادية بأثر آخر لتاريخنا السابق، ألا وهو ذلك الخوف من الأجانب ومالهم الذي ورثناه فيما يبدو من أيام الامتيازات والاحتلال. وقد عانت مصر من الامتيازات الأجنبية، القانونية منها المعتمدة على معاهدات قديمة، والسياسية المعتمدة على القوة والغضب، كثيرًا من الأضرار، وكثيرًا ما أهينت بها كرامتها في الوقت الذي أسيء فيه إلى مصالحها. وربما كان طبيعيًّا أن يتربى فينا ذلك الخوف من الأجانب ومالهم وهذا الشك في نواياهم وإخلاصهم، رغم أنهم لم يكونوا

كلهم غاصبين وسيئي النية، بل كثيرًا ما خدم مصر أنفار منهم بنفس الإخلاص الذي كانت تنتظره من أبنائها الصميمين.

لكنه كان غير طبيعي أن نحتفظ بذلك الخوف بعد استكمال سيادتنا الداخلية، دون أن ندرك أن حريتنا الجديدة في تصريف شئوننا الاقتصادية والمالية هي بالذات التي لم تترك لهذا الخوف سببًا ولا سندًا. فضيقنا المجال أمام النشاط الأجنبي ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً في تشريعات مختلفة وتعليمات إدارية بل وفي معاملة شخصية، وعملنا طاقتنا على أن نخرج الأجنبي من البلاد ليهجرها إلى حيث يريد. ولا بد من أن نتخلص من تلك العقلية العقيمة – وهي أشبه بمركب النقص الذي يصيب بعض الأفراد – ما دامت السلطة الآن في أيدينا وما دمنا لا نخشى من الأجانب نفوذًا أو تدخلاً غير مشروع، ولا وضعًا أو امتيازًا لا نوافق عليه.

ومراقبة النشاط الأجنبي ضرورية بلا شك، وحماية المصالح الوطنية ضرورية أيضًا، وما من بلد لم ينظم هذه وتلك بما تقتضيه ظروفه الخاصة، لكن الفرق بعيد عن التنظيم اللازم وبين التضييق المقصود وغير المقصود. وفي الواقع كان لهذا الاتجاه شأن كبير في ركود حركة التصنيع والنشاط الاقتصادي بوجه عام، فقد كادت مصر تنكمش على مواردها الخاصة في الوقت الذي كانت فيه أحوج ما يكون إلى التمويل الأجنبي والخبرة الأجنبية لزيادة طاقتها الإنتاجية وإفساح ميدان العمل أمام نمو السكان.

٣- وربما كان طبيعيًّا أيضًا أن تمتد هذه العقلية إلى الشركات الوطنية، فأصبحت هي الأخرى محل شك وريبة وخوف. صحيح أنه بدا من بعض المؤسسات نزعة إلى الجشع وإهمال صالح المستهلكين، لكن الأمر هنا أيضًا أمر تنظيم ورقابة تحول دون تلك المساوئ، لا تضييق المجال أمام المشروعات الإنتاجية وتثبيط همة القائمين عليها. ويجب أن يدرك الكل أن أجلَّ خدمة تقدم للأمة في أزمتها، إنما هي زيادة الإنتاج وإفساح ميدان العمل، واستخدام جميع ما لدينا من وسائل تشريعية وإدارية ومالية في سبيل تسهيل المشروعات الإنتاجية وتشجيع المقدمين عليها.

٤- وأصيبت الشئون الاقتصادية والاجتماعية بنقص في التوجيه والتصميم مع تعديل وتبديل لا ينقطعان، فعولج أهم المشاكل الوطنية وأبعدها أثرًا في مصير الأمة طوال ربع القرن الماضي في جو من الأزمات السياسية والمساومات الحزبية لم يترك مجالاً للبحث والروية ولا فرصة لمتابعة الجهد ومواصلة التنفيذ. ويرجع ارتجال السياسة وعدم استقرارها من جهة إلى كثرة الوزارات التي تعاقبت على الحكم، ومن جهة أخرى إلى افتقارنا لخطط ثابتة، مستمدة من طبيعة مشاكلنا ومعتمدة على تعرف وسائلنا، كان يمكن متابعتها رغم تلك التقلبات الوزارية المتلاحقة.

وأحوج الأمور إلى الاستقرار والثبات كان أكثرها تغييرًا وتعديلاً على توالي السنين، وكيف يستساغ التخبط المستمر في التعليم مثلاً، وهو بطبيعته لا يأتي بثمرته إلا بعد زمن طويل، وكم عدل وبدل في أنظمته؛ فما كاد وزير جديد يجلس في كرسي المعارف دون أن يعيد النظر في سياسة سلفه، وقد تغير وزير المعارف نحو ٣٥ مرة منذ بدء الحياة البرلمانية. وكيف ندهش بعد ذلك إذا بدت ثمرة التعليم هزيلة وغير متناسبة مع ما أنفق عليه من وقت ومال وجهد.

وكم عدل وبدل في شئون الموظفين، وكم أصدرنا من كادرات عامة وكادرات خاصة، وكم تفننا في الإنصاف والتيسير والتنسيق وغيرها من الابتكارات التي يضل فيها العقل وينفد الصبر. وكان اللازم أن نعمل على تبسيط مشكلتهم شيئًا فشيئًا، وتوحيدها قدر الإمكان توطئة للحل الكامل الذي لا بد منه والخطة الثابتة التي بدونها لن تستقر الأداة الحكومية؛ لكنا عملنا على عكس هذا، فعقدناها وضخمناها بحيث كادت تصبح في نظر المسئولين داء مستعصيًا لا سبيل إلى معالجته.

وكم تدخلنا في الشئون الاقتصادية والمالية، فبنينا تدخلنا على معلومات ناقصة وتقديرات خاطئة؛ وكم لعبنا مثلاً بسوق القطن دون بحث وروية، فكانت الخسارة فادحة على الاقتصاد الوطني. وبعد أن ظهرت نتيجة هذه التصرفات في عدم تصريف المحصول وإعراض المستوردين عنه، كيف يستساغ أن نقول إن هناك «مؤامرة» ضد القطن المصري، ونحن أول المتآمرين عليه، حسنت نيتنا أم

لا؟ حقيقة يجب أن نبلغ سن الرشد في سياستنا، وندرك خطورة تصرفاتنا ونقدر نتائجها قبل أن نقدم عليها.

وهناك أمثلة أخرى كثيرة لو اتسع لها المقام، وأمرها على كل حال معروف ولم يعد محل إنكار أو مناقشة. واستمرار الارتجال والتخبط في إدارة الشئون العامة إنما حال بين الأمة واستغلال قواتها واستثمار مواردها كاملة، وأضاع عليها كثيرًا من الفرص السانحة والأموال الطيبة والوقت الثمين والجهد والحماس، وأدى بغير شك إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الاختلال بين الموارد والسكان. فالخسارة خطيرة، وخاصة في أمة تعاني مثل ما نعاني من نقص في الإنتاج ونمو مطرد في السكان.

٥- ورغم كثرة أعباء الدولة ونقص مواردها، فإنها دأبت منذ بدء الحياة البرلمانية على الإسراف في أعمالها والتبذير في تصرفاتها، كأن القائمين عليها يجهلون أن مصر بلد فقير يجب أن يقتصد القرش قبل الجنيه كما يقال، وخاصة في الأموال العامة، أو كأنهم يفقدون حكمهم السليم عندما يلفظون بالآلاف والملايين ويتصرفون فيها، أو كأنما تعوزهم النظرة الشاملة التي تستوعب ميزانية الدولة وتميز بين الأهم والمهم، بين المنتج وغير المنتج، بين الضروري والكمالي.

ومن بين مئات الأمثلة التي يمكن كل قارئ أن يستذكرها من تجربته أو مشاهداته الخاصة، لا نظن أن ثمة مثلاً أوضح من أن يتقدم وزير الأشغال إلى البرلمان بطلب الاعتمادات اللازمة لإنشاء مستعمرات لمكاتب الري وموظفيه في بعض المناطق، فتكون المساحة المطلوبة – فيما أذكر – ٣٥ فدانًا لمستعمرة أسيوط و٦٠ فدانًا لمستعمرة إسنا، بل و١٧٠ فدانًا لمستعمرة قنا، على أن تنزع هذه المساحات من أجود الأطيان الزراعية المجاورة لتلك المدن وأن يكون الفضاء الفاصل بين المباني مائة متر! حقيقة يصعب على المرء أن يتصور هذا الإنكار التام لأبسط قواعد التصرف العادي والتدبير السليم، أو ذلك الإهمال المقصود لكل معاني الاقتصاد والاعتدال التي تجب مراعاتها في الأزمة الخطيرة التي تجتازها البلاد.

وتقام قرية بدمنهور شبرا شمال القاهرة بها ١٦٠ منزلاً جديدًا لبعض الأهالي الذين تهدم منازلهم في تلك الناحية لمشروع من مشروعات التجميل، فلا يسع القائمين على هذا العمل إلا أن يكلفوه نحو ثلاثمائة ألف جنيه من أموال دافعي الضرائب. ويوضع تصميم لتوسيع بعض الطرق العامة، مثل طريق القاهرة إلى حلوان، أو طريق المنصورية بحري الأهرام، أو مدخل القناطر الخيرية، فبدل أن نوسعها من ٦ أو ٨ أمتار إلى ١٢ مترًا أو ١٦ مثلاً، بل عشرين إذا شئنا أن نتغالى بعض الشيء، لا يسع الوزير المختص إلا أن يجعل عرضها أربعين مترًا! ويدافع عن رأيه قائلاً إنه ينظر إلى المستقبل فيعمل لمائة عام؛ وما هي فائدة هذا النوع من النظر إلى المستقبل إذا عجزت موارد الخزانة عن متابعة هذا العمل بعد الشروع فيه؟

وكم يصرف مثلاً في بعض أحياء القاهرة، في إنشاء ميادين فسيحة وطرق واسعة وتماثيل كبيرة؛ ولو كانت العاصمة قد استكملت مرافقها الضرورية، ما كان يثير هذا العمل انتقادًا أو معارضة، ولو كانت خزانة الدولة مليئة لأمكن تحقيق الكمالي والضروري في آن واحد. أما أن تفتقر بعض الأحياء الأخرى إلى المجاري وتختنق بحاراتها وأزقتها، وأن تسوء حالة الأبنية الأثرية والتحف المعمارية التي هي فخر القاهرة وتراثها الجليل، وتصرف مئات الآلاف في أعمال كمالية كان يمكن إرجاؤها بغير ضرر، فهذا هو عين التناقض والإسراف، والتصرف غير الحكيم في الأموال العامة.

ويطول الحديث في مختلف مظاهر البذخ في المشروعات والمنشآت، في الولائم والاحتفالات، في المؤتمرات والاجتماعات، وغيرها وغيرها مما كان مثار تعليق مستمر وانتقاد صريح في التقارير الرسمية، وأعمدة الصحف والمجلات، وأحاديث العامة والخاصة. وقد «استوى» الموضوع كما يقال وانتهى زمن هذا الإسراف؛ لأن الناس – أو بعضهم على الأقل – فهموا ضرره وخطره، ولأن موارد الخزانة لم تعد تتحمله بحال. أما ما ضاع في سبيله من مال وفرص، فلا يعوَّض، بل يروح ليضخم الخسائر التي أصابت «شركة الوطن» من جراء تخبط الخطط لدى «مجالس إدارتها» المتعاقبة.

٣- عجز أداة التنفيذ

والنقص في التوجيه يقابله نقص في التنفيذ، واقترن تخبط الخطط بعجز في العمل وهبوط مطرد في إنتاج الأداة الحكومية. ولهذا الهبوط أسباب معروفة وأعذار ربما كانت مقبولة في بدء عهد الاستقلال؛ فقد تسلمنا من عهد الاحتلال أداة منفذة في حالة جيدة، إلا أنها كانت صغيرة ومحدودة في دائرة أعمالها، فلما أقدمنا على المشروعات العمرانية والمرافق الاجتماعية (التي كانت قد تأخرت أثناء الاحتلال كما سبقت الإشارة إليه)، اقتضى ذلك توسعًا سريعًا في تلك الأداة، فتعددت الإدارات والمصالح وكثر فيها الموظفون والمنفذون، مما أدى إلى هبوط في نظامها وإنتاجها.

كان هذا طبيعيًّا ومنتظرًا، وكان لا بد من فترة نعيد فيها تنظيم الأداة المنفذة لكي تواجه الزيادة الكبيرة في أعبائها وأعمالها. على أنه لم يكن طبيعيًّا أن يمر أكثر من ربع قرن دون أن نحاول محاولة واحدة جدية لتنظيم الوزارات والمصالح طبقًا لمقتضيات النهضة الوطنية. فتركت الحكومات تلك النظم واللوائح البالية – التي ترجع في معظمها إلى بدء عهد الاحتلال – دون أن تصلحها وتجددها، فوقف نظامنا الإداري جامدًا أمام سير الحياة وتطور الأمة، وتغير طرائق العمل ووسائل الإنتاج. وأضيفت إليه وزارات وإدارات، ومصالح وأقسام، وكلها يقوم على نفس الأسس العتيقة، فزاد الجهاز الإداري ضعفًا كلما ازداد حجمًا، وتضاعف عجزه كلما تضاعفت أعباؤه.

وكان تناقضًا واضحًا أن تقدم الأمة على حياة مستقلة، قوامها السياسي دستور مستمدة أحكامه من أحدث الدساتير البرلمانية، وقوامها الإداري نظام قديم وضع لزمن آخر وأهداف بعيدة كل البعد عن أهداف النهضة الوطنية. فلم تقوَ أداة التنفيذ على مسايرة الحياة البرلمانية، ووجد فيها محترفو السياسة بابًا مفتوحًا على مصراعيه للتدخل المستمر والإفساد لأغراض شخصية أو عائلية أو حزبية. وما من شك في أن ضعف أداة التنفيذ ساعد على ما صادفنا من متاعب واضطراب في سياستنا، وأن تاريخنا في ربع القرن الماضي كان يختلف كثيرًا لو أن الدستور السياسي صاحبه دستور آخر إداري مطابق لمقتضياته وأهدافه.

١- وقد انتهت الأداة الحكومية إلى درجة من الانحلال والتفكك تعالت ضدها الشكوى من جميع النواحي، فأصبحت إجراءات الحكومة مضرب المثل في بطئها وتعقدها، وكذلك مشروعاتها في نقصها وكثرة تكاليفها، وكذلك أيضًا خدماتها في إرهاق المنتفعين بها. ولسنا بصدد استعراض جميع أوجه النقص في التنفيذ، وسبق لي أن درسته بما يلزم من تحليل وتفصيل (بالاشتراك مع الدكتور إبراهيم بيومي مدكور في بحث «الأداة الحكومية»)؛ وحسبنا هنا أن نوضح بوجه خاص أثر هذا النقص في أزمتنا الاقتصادية والاجتماعية، ونبرز ما يشير إليه تطور الماضي من خطر على كيان الدولة ومصير الأمة إذا لم تعالج المشكلة الإدارية بما تقتضيه من قوة وحزم.

والنتيجة هنا أيضًا هي ضياع كثير من إمكانيات الأمة هباء، وإنفاق كثير من الوقت والمال والجهد في غير ما فائدة أو جدوى. فأما الوقت فلا يكاد مشروع حكومي يتم في المواعيد المنتظرة أو المعقولة، بل يبطؤ العمل فيه ويطول تنفيذه رغم شكاوى المنتفعين وصيحات الجرائد. وقد أصبح الجهاز الإداري أشبه بالسلحفاة الضخمة التي لا يمكن تنشيط سيرها ولا تحريكها تحت جمود غطائها. وهكذا يتطلب تنفيذ أعمال الحكومة أضعاف الزمن الذي تنفقه البلاد النشطة التي عرفت قيمة الوقت وفهمت ضرورة اقتصاده وعدم الإسراف فيه.

وأما المال، ففي هذا البطء ذاته زيادة في التكاليف، لأنه يُشغِل إدارات كبيرة في أعمال محدودة يمكنها أن تتمها في سرعة لو نظمت طرائق العمل وأصلحت أساليب الإدارة. على أن ضياع المال لا يقتصر على بطء العمل، بل في تعقد الإجراءات الحكومية وكثرة الموظفين والمراتب الإدارية مع شدة التركيز ما يزيد من تكاليف الإنتاج الحكومي زيادة كانت تؤدي إلى إفلاس سريع لو أدير مصنع أو مزرعة بهذه الطريقة.

وأما الجهد، فيؤدي البطء والتعقيد وعدم تنظيم العمل إلى مضاعفة الجهود اللازمة لإتمام أبسط الإجراءات وتنفيذ أي مشروع أو تدبير. وكثيرًا ما يقوم الوزراء والموظفون بعمل مضنٍ، لكن إنتاجهم الحقيقي لا يكاد يذكر إلى جانب ما كانوا ينتجونه لو نظمت الإدارة على الأسس المنطقية والواقعية

التي تعتمد عليها في البلاد المتقدمة. وسرعان ما تنفد همتهم وتفتر عزيمتهم ويثبط نشاطهم، دون أن يؤدوا إلى الأمة الخدمات التي يحق لها أن تنتظرها منهم.

ويمتد ضياع الوقت والجهد إلى جمهور المنتفعين بالخدمات الحكومية؛ فلا يتم لديهم أبسط الإجراءات الإدارية بغير زيارات متكررة ورجاءات مستمرة، و«نرفزة وفوران دم» ما كان أغناهم عنها؛ وكم تتعطل مصالح الأفراد والمؤسسات في «الجري وراء الأوراق»؛ وكم تبطؤ حركة الأعمال الأهلية والإنتاج الاقتصادي من جراء بطء الإجراءات وتعقدها، وكثرة الإدارات المختصة بعمل واحد، وكثرة الموظفين الذين يجب الحصول على «تأشيرة» منهم؛ وكم تضيع فرص من جراء طول الإجراءات اللازمة للحصول على إذن أو رخصة أو أي حق من حقوق الأفراد على الدولة.

٢- ويزيد من خطر هذا البطء والتعقيد أن الدولة أصبحت تتدخل في جميع الشئون وجميع الأعمال، ولا يكاد الفرد يخطو خطوة واحدة في حياته وعمله دون أن يكون للدولة نظر فيها. ولا بد من هذا التدخل للمراقبة والتوجيه، والمحافظة على حقوق المجتمع وحقوق الناس ومنع الاعتداء عليها، لكن المصالح والإدارات يجب أن تراعي مقتضيات الأعمال الحرة في السرعة والتبسيط، لا أن تثبط النشاط الاقتصادي وتعرقل حركة الإنتاج والتبادل بالبطء والتعقيد وكثرة الإجراءات وطولها.

ولا شك أن المنتجين والتجار في مصر - مصريين كانوا أو أجانب - يعانون متاعب من هذه الناحية، ومصاعب أكثر من المنتجين والتجار في معظم البلاد الأخرى؛ مما يضيع علينا وقتًا يستخدمه غيرنا خير استخدام، وفرصًا يغتنمها غيرنا وكنا نحن أولى بها. والميدان الاقتصادي ميدان منافسة وكفاح لا يعرف مهادنة أو تراخيًا، فكيف يستساغ أن يحرم الاقتصاد الوطني من ميزات السرعة والتبسيط التي ينعم بها اقتصاد البلاد الأخرى؟ وليس الأمر هنا أيضًا أمر تخلص من القيود اللازمة وتحرير من المراقبة الضرورية، بقدر ما هو التخلص من البطء والتعقيد والتحرير من القيود والإجراءات التي تضر بدل أن تفيد.

وليت هذه الإجراءات المطولة والتأشيرات المتسلسلة تضمن تطبيق القانون واحترام التعليمات وتنفيذ الخطط المرسومة، فنقول إن في هذا ما يعوض شيئًا من أضرار البطء والتعقيد. لكن الواقع على عكس ذلك، ولقد أضحى أوضح مظهر لعجز أداة التنفيذ ضعفها في تطبيق القوانين وتنفيذ قراراتها على الجميع. وعلاوة على ذلك، أصبح الاعتقاد شائعًا لدى الجمهور بأن ما من قانون لا يمكن التهرب منه ولا قرار يتعذر التمحك فيه، وفي هذا خطر محقق على كيان الدولة؛ وللجمهور بعض العذر دون شك في اعتقاده، واستثناء واحد يمحي في نظر الناس مئات الأحوال التي يحترم فيها القانون، وخاصة إذا جاء الاستثناء لصالح صاحب سلطة أو محسوبية أو مال وفير.

٣- وهنا يسوقنا الحديث إلى موضوع مخجل، كنا نود أن نمر به في صمت، لولا أنه عامل هام من عوامل ارتباك الشئون العامة وعجز أداة التنفيذ، وهو موضوع السرقة والرشوة والإتجار بالنفوذ والوساطة في شتى أعمال الدولة، من أعظمها شأنًا إلى أصغرها. على أننا لن نعرض أمثلة من هذا الفساد الذي انتشر انتشارًا مرعبًا في أداة الحكم، ونظرة إلى الجرائد في أي يوم تكشف من صوره المختلفة الشيء الكثير، فضلاً عما يرد منها في التقارير الرسمية وتصريحات المسئولين.

وهنا نقطة لا بد من وضعها في نصابها الصحيح؛ فيقال إن في الاعتراف بهذا الفساد وكثرة التعليق عليه تصويرًا لبلادنا بصورة تسيء إليها إساءة بالغة، وإن المصلحة تقضي بأن نستره ونكتمه لكي نقفل الباب على تلك الدعاية المضرة بدل أن نمونها ونشجعها بأنفسنا. وليست هذه الدعوى أكثر من خطأ وسوء تقدير لدى المستقيمين والصالحين في معاملاتهم الخاصة والعامة، لكنها تضليل مقصود إذا صدرت من المشتركين في نشر الفساد والمسئولين عنه، والمستفيدين بالسرقة والرشوة والإتجار بالنفوذ.

والحقيقة أن ستر العورات وكتم الفضائح في الشئون العامة يضر أكثر مما يفيد؛ لأنه يحول دون كل رقابة فعالة ومعاقبة جدية. والجراثيم تربى في الظلام لا في ضوء الشمس، وإذا تسربت إلى المجتمع،

فلا سبيل إلى استئصالها إذا أخفيت وأنكرت، بل يجب أن تعرف وتناقش لتثير الغضب والاستنكار الواجبين على مجتمع محتفظ بحكمه سليمًا ووعيه حيًّا.

ثم لنفكر قليلاً: على من نخفي هذا الفساد الشائع؟ أعلى أهل البلاد، وهم العالمون بما يجري؛ وإن نقصهم بعض الوقائع والتفاصيل، ذهبوا إلى تأويلات قد تضخم الأحداث وتبالغ فيها، فالأولى أن يقفوا على الحقيقة كاملة؛ أم على البلاد الأخرى، وهي العليمة بأحوالنا وظروفنا؟ وليس عيبًا أن نعترف بضعف أو نقص، وهناك شعوب أخرى كثيرة تقاسي أنواعًا مما نقاسيه ولا تستطيع أن ترمينا بما هي واقعة فيه، لكن العيب كل العيب أن نكتمه ونستره ولا نحاول علاجه كما يحاول الآخرون. والذين يريدون أن يخدعوا الغير بإنكار فضائح معروفة وظاهرة، إنما يخدعون أنفسهم ويسيئون إلى الوطن.

فليست الدعاية السيئة في الاعتراف بالداء المخجل والعمل على علاجه، وكم تقوى النظم الأمريكية في أعين الناس عندما تكشف لجان التحقيق عن فضائح خطيرة فتعلنها على الملأ في كل تفاصيلها، وكم تكسب النظم الإنجليزية احترامًا وثقة عندما يرغم وزراء على الاستقالة لأسباب كنا نرى فيها هفوات لا تستحق التعليق؛ لكن الدعاية السيئة هي في إنكار الفساد وإهماله، وأساءت إلينا أعظم إساءة، لأنها أضعفت صداقة أشخاص وبلاد نحن في أمس الحاجة إليها في قضيتنا السياسية، وأفقدتنا ثقتهم بنظمنا الإدارية والمالية وما كان أحوجنا إليها في أزمتنا الاقتصادية.

وفي الواقع، لا تفهم دعوة الستر والكتمان إلا ممن تشاءم ويئس من الإصلاح. وما أكثر المواطنين الذين يظنون أن الأمة قد تعودت هذا الفساد، وألفته بحيث لا ينتظر من خاصتها أن يعالجوه ولا من عامتها أن يرغموهم على معالجته، ويعتقدون أنه أصبح أشبه بالأمراض المتوطنة أو العاهات المستديمة التي لا سبيل إلى التخلص منها. وإن كنت من بين هؤلاء اليائسين، لما أقدمت على وضع هذا البحث، ولوفرت ما يتطلبه من تعب وعناء؛ لكني أرى بالعكس أن الإصلاح في مقدورنا ووسائله في متناولنا، وأن أول خطوة في سبيله هي الصراحة التامة في تصوير الداء وتشخيصه.

وبعد، فقد سطرت هذه الأسطر قبيل الحركة المباركة الأخيرة، ولم أشأ أن أحذفها ولا أن أغير فيها شيئًا، وإن بدت الآن أشبه بالمرافعة بعد كسب القضية. والأمل معقود على أن العهد الجديد سيقوى ويصابر على أن يكنس مفاسد الماضي من جميع حجر البيت ويعيد فرشه من جديد، ويؤهل الأداة الحكومية لأن تنهض بالأعباء الضخمة الملقاة على عاتقها في هذه المرحلة الخطيرة.

وواضح من تطور ربع القرن الأخير أن نقص التوجيه وعجز التنفيذ لعبا دورًا كبيرًا في زيادة الاختلال بين الموارد والسكان، وفي انتشار الفقر مع التفاوت الكبير في الثروات. فلم تُمكَّن الأمة من استغلال إمكانياتها كاملة واستثمار مواردها جميعًا رغم قلتها، وتعقدت مشاكل اجتماعية كانت بسيطة الحل لو عولجت في حينها، وخُلقت أخرى جديدة وخطيرة كنا سلمنا منها، أو أحكمت خطط التوجيه ووسائل التنفيذ. وبهذا أضاع البلد جهدًا ووقتًا ومالاً هباء وبغير فائدة، وفوّت فرصًا سانحة ما كان أحوجه إلى الانتفاع منها، وتفاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها الآن.

ويقال إن الحكمة سهلة بعد وقوع الحادث، وأن ليس أحد معصومًا من الخطأ وسوء التقدير. لكن أسباب الأزمة كانت واضحة منذ زمن بعيد، وما زال الكتاب والمفكرون ينذرون بخطورتها واشتدادها المطرد. وربما عمل المسئولون جهد طاقتهم مخلصين لوجه الله والوطن، ثم ناءوا تحت عبء الصعوبات أو حرموا من الاستقرار اللازم ليتابعوا نشاطهم فتثمر جهودهم. قد يصح هذا، وقد يكون فيه عذر مقبول لدى العالم بالنيات؛ لكن العبرة في السياسة بالأعمال والنتائج، وقد أساءت الأعمال إلى الأمة وألحقت بها الضرر في مصالحها الحيوية، وأضعفت قواها المادية ومقوماتها المعنوية معًا.

ولا جدوى في البكاء والرثاء. وكان واجبًا أن نتجه بأنظارنا إلى الماضي، لنحلله ونتعظ به، فنفيد من تلك التجارب القاسية التي دفعنا فيها ثمنًا باهظًا، ثم نتجه إلى الأمام. فالطريق شاق والعمل كثير.

الباب الثالث

العلاج

خرجنا من تحليل أزمتنا الاقتصادية والاجتماعية بصورة مظلمة، ورأينا مستقبلنا القريب مستهدفًا بأخطار متعددة، لا يسع المتأمل أو المدبر إلا أن يرقبها في كثير من القلق والخشية. ولازم أن تجند قوى الأمة كلها لدرء مصدر هذه الأخطار وإزالة أسباب هذا القلق؛ فهي سياسة جديدة لا بد أن نشق لها الطريق ونفسح لها المجال، فنهيئ لها الجو الملائم والوسائل الضرورية، لكي تحقق للبلاد استغلالاً منظمًا ومنسقًا لمواردها وثرواتها، واستثمارًا كاملاً لإمكانياتها المادية والروحية.

ومن حسن الحظ أن تلك الإمكانيات ليست بالشيء القليل وأن مصر تحظى بكثير من أسباب النهوض ومقومات التقدم السليم، لو عرفت كيف تفيد منها. والبور لدينا ليس في الأرض فقط، بل في كثير من مصادر الإنتاج الأخرى، التي حال الارتجال والتناقض والبذخ دون استغلالها واستثمارها. وثمة بلاد أخرى لم تحظَ بنصيب أوفر من نصيبنا في خيرات الطبيعة استطاعت أن ترقى إلى أعلى مراتب الإنتاج الاقتصادي والنهوض الاجتماعي والثبات السياسي، وليس هناك ما يمنعنا من أن نحذو حذوها ونقتدي بقدوتها.

والشعب المصري مطبوع على الحماسة والقناعة في آن واحد، سريع التجاوب لكلمة الحق إن قدمت له، مستعد لإدراك حقيقة الأشياء وتفهم منطق الواقع. ولئن بدا منه شيء من التقلب في الرأي والتغير في حكمه على الرجال والأعمال، فلأن القيادة كانت أيضًا متقلبة ومتغيرة، لا تصارحه بحقيقة مشاكله ولا توضح له وسائل العلاج الممكنة، بل تضلله بوعود خلابة دون أن ترسم له طريق تحقيقها. وهو جدير بأن يصارَح بالحقيقة والواقع، وقدير على أن يتابع عمله في هدوء ونظام، ينقاد لقيادة حكيمة جازمة متى اطمئن إلى نزاهتها وعدالتها.

ولمصر أرضها الخصبة ومناخها المعتدل، ونيلها العظيم الذي تشارك فيه جنوب الوادي، وفيه ما يسد حاجة الشطرين الشقيقين إذا تعاون العلم وروح التفاهم على إحكام ضبطه والانتفاع به، ولها صحاريها الواسعة التي لم تجرد بعد كنوزها وثرواتها. ولها فوق هذا سواعد أبنائها، وهي ثروتها الأولى ومبعث الأمل والرجاء فيها. وكم من شعوب بلغت هدفها من الأمان والنهوض والرفاهية، رغم ضيق أرضها وقلة مواردها الطبيعية، وذلك بفضل سواعد أبنائها بعد أن جعل منهم التوجيه القومي والتعليم الفني مواطنين صالحين في سلامة عقلهم وجسمهم، وفي قدرتهم على العمل والإنتاج والذود عن وطنهم وكيانهم.

ولسنا في حاجة أن نطيل الحديث في «موجوداتنا القومية»، وكل مواطن يعرفها ويعتز بها، ويشكو من أنها لا تستغل ولا تستثمر، ومهمة العهد الجديد أن يخرج إمكانيات الوطن إلى حيز الوجود، ويرسم للأمة سبيل التقدم واضحًا أمامها، فلا يضللها بوعود خلابة لا سبيل إلى تحقيقها، بل ينبئها إلى المصاعب التي لا بد من تذليلها والتضحيات التي لا مفر من تحملها، ويطمئنها على أنها تقاد إلى ما فيه صالحها وخيرها، ويعمل على أن يشترك الكل في تحمل التضحية وعناء العمل والإنتاج.

وليس الطريق سهلاً وممهدًا، وليس ثمة علاج سريع لأزمتنا الاقتصادية والاجتماعية. وأغلب الظن أن الحالة سوف تسوء أكثر منها الآن قبل أن تبدأ في التحسن، فيزداد مستوى المعيشة هبوطًا فوق هبوطه لفترة ما قبل أن يأخذ في الصعود بإذن الله. ولا بد من حملة شاقة في ميدان العمل والإنتاج، وجهد طويل ومتصل الحلقات، لكي نخلص من أغلال الركود والكساد وآثار النوم والإهمال، فيتحول تيار الهبوط إلى صعود. على أن التيار متى تحول، أخذت عوامل الصعود تتفاعل وتتعاون وتسرع بنا الخطى إلى الأمام، كما تفاعلت وتضاعفت عوامل الهبوط فأسرعت بنا في انحدارها المخيف. فهي نقطة تحول يجب أن نسعى إليها بكل ما أوتينا من حماس ومثابرة، ونجند لها كل ما لدينا من وسائل معنوية ومادية.

والأساس الأول لتلك الحملة أن يرسم الطريق وتوضح معالمه ومراحله. فلم يعد الوقت للعبارات الجوفاء التي خُدِّر بها الناس مدة طويلة. وكفى ما ضاع علينا من وقت في سبيل أهداف مبهمة أو خيالية، وما بعثرنا من جهد ومال لأننا لم نوضح الخطة ولم ندرس الوسائل ولم نتابع التنفيذ. ولنوطد أقدامنا الآن على الواقع والملموس، والأهداف العملية التي نعرف سبيلها ونتمكن من وسائلها.

لتلك الأعمال المتعددة والنواحي المتشعبة التي تتكون منها حياة الأمة، لا بد من قواعد أولية هي الأساس اللازم لنشاط الحكومة ومقياس مشروعاتها وتصرفاتها، فتجعل من سياسة الدولة وحدة منسقة الأهداف والوسائل... قواعد يجب أن ترسخ في الأذهان وتتمكن من العقول، فتصبح عقيدة عامة تسمو عن تقلبات السياسة وتغير القائمين على مصالح الناس، بحيث تضمن احترام الخطط والبرامج ومواصلة العمل والتنفيذ شهرًا بعد شهر وعامًا بعد عام.

ومن بين تلك القواعد الأولية ما هو في غنى عن إيضاح أو توكيد، مثل المطالب الوطنية والأهداف السياسية والاجتماعية، لأن الكل يؤمن بها، فأضحت جزءًا من وعينا القومي. أما الأهداف الاقتصادية، فما زلنا في أمس الحاجة إلى درسها وإيضاحها، ونشرها وإذاعتها؛ لأن الدراية بها ناقصة بوجه عام رغم أنها أخطر ما يواجهنا في الظرف الحاضر. واقتصاد كل بلد إن تقدم، فهو سلمه إلى الرقي والرفاهية والاستقلال والحرية، وإن تأخر فهو الصخرة التي ترتطم عليها كل محاولة وكل مجهود في سبيل التقدم السياسي والاجتماعي.

وكان من آثار حملة الإصلاح الأخيرة أن همت الأحزاب والهيئات إلى عرض برامجها ورسم خططها، وأوضح ما فيها ضعف الناحية الاقتصادية وافتقارها إلى المبادئ الجلية والوسائل العملية، كأن واضعيها لا يدركون دقة الأزمة الاقتصادية ولا يشعرون بخطرها. على أن الشعب – وهو القريب بطبيعته من الواقع والملموس – يطالب دائمًا بتيسير سبل المعيشة، ويكاد يحكم على جميع الأحداث السياسية حسب النفع الملموس الذي يستفيده منها؛ وقد انتهت به تجاربه الماضية إلى هذه العقلية،

وجدير بالمسئولين عن مصيره أن يدركوا أن تبرير تصرفاتهم وتوطيد مركزهم لن يكونا إلا بتعهدهم الناحية الاقتصادية وتوفيقهم إلى معالجتها.

فالمهمة الأولى لسياسة الدولة في الآونة الحاضرة أن تسرع الخطى ما أمكن لتعويض الإهمال السابق واستغلال جميع مصادر الإنتاج وموارد الرزق. ولا نرمي بهذا إلى أنها المهمة الوحيدة وأن المهام الأخرى المتصلة بالأهداف الوطنية والدفاع والخدمات الاجتماعية يمكن أن نفرط فيها. كلا، وإنما نرمي إلى أن التقدم الاقتصادي – بالمعنى الذي سبق شرحه – هو شرط أساسي لنجاح سياسة الدولة ولبلوغ تلك الأهداف السامية التي تتطلع إليها جميعًا؛ وعلى هذا لا بد أن يحظى بالنصيب الأوفر من رعاية المسئولين وجهودهم، لكي توطد النهضة القومية على أساس متين وتقوم على دعائم ثابتة قوية.

ويقتضي إذن منطق الحقيقة والواقع أن تصوب جهود الأمة نحو تقوية الطاقة الإنتاجية وتوظيف جميع مصادر الثروة. ويجب أن يكون للاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بزيادة موارد السكان وزن خاص في جميع شئون الدولة دون استثناء وأن تراعى تلك الاعتبارات في جميع التشريعات والمشروعات والتصرفات. صحيح أن أعمال الدولة ليست كلها اقتصادية، وأن من بينها ما يخضع لاعتبارات أخرى، لكن يجب في كل حالة التأكد من ضرورتها أولاً، ثم الاطمئنان إلى أنها لن تتعارض مع مستلزمات زيادة الإنتاج، ولن تتطلب من ثروة البلاد وإيرادات الدولة نصيبًا يحول دون متابعتها في المستقبل أو يضيق المجال أمام أعمال أخرى قد تكون أنفع وأحق بالصرف عليها.

تلك هي القاعدة الأساسية التي لا بد من أن تلوّن نظرتنا إلى الشئون العامة. وفي بساطتها ما يجعلها في متناول الجميع؛ وفي الاقتناع بها حتى تصبح عادة وتقليدًا ما يسد ذلك الفراغ الخطير في التوجيه الاقتصادي الذي أدى إلى تفاقم الأزمة؛ وفي تطبيقها ما يقيم سياسة الدولة على أساس من التنسيق والاستمرار في التنفيذ، ويحول بينها وما بليت به في ربع القرن الماضي من تخبط وتناقض، ويضمن أحسن استثمار ممكن لجميع مصادر الثروة المهملة وعناصر الإنتاج العاطلة، وليس ثمة ضمان آخر لمستقبلنا الوطني.

كان البعض يقول إن مصر بلد زراعية، فلا تصلح فيها الصناعة اللّٰهُمَّ إلا في المنتجات الاستهلاكية العادية؛ ويذهب بعض آخر إلى أن عصرنا عصر صناعة، فيجب تصويب الجهود كلها نحو تصنيع البلاد. وحقيقة الأمر أن الزراعة والصناعة تتكاملان، وأمتن البلاد اقتصاديًّا هي التي ازدهرت فيها الاثنتان معًا. فالبلاد الزراعية المزدحمة بالسكان والتي لم تتقدم فيها الصناعة شديدة الحساسية بالتيارات العالمية لاعتماد اقتصادياتها على مواد أولية هي أول ما يتأثر بالأزمات، ومستوى المعيشة فيها منخفض لعجز الزراعة عن أن تسد حاجة السكان. أما البلاد الصناعية التي ضعفت فيها الزراعة، فتشكو أيضًا من عدم الاستقرار لاعتمادها على صادراتها للحصول على غذائها الضروري.

وفي مصر يرتبط تقدم الزراعة مع تقدم الصناعة أوثق ارتباط، فنمو الصناعة يفسح مجال العمل أمام الزراعيين الزائدين عن الحاجة، مما يسمح بإدخال الأساليب الفنية والوسائل الآلية في فلاحة الأرض وبهذا ترتفع الطاقة الإنتاجية للزراعيين وتتحسن مواردهم، ونمو الزراعة وتحسن إيراد المزارعين يفتح للصناعة سوقها الطبيعية التي إن حرمت منها عجزت عن أن تتقدم وتزدهر. هذا إلى أن الزراعة تنتج كثيرًا من المواد الأولية التي تعمل بها الصناعة، فتقدم الزراعة يوفر تلك المواد وتقدم الصناعة يوسع طلبها. ومشكلة تنمية الإنتاج الاقتصادي إذن مشكلة واحدة، لها وجه زراعي ووجه صناعي يكمل بعضهما بعضًا.

١ – تنمية الزراعة

ليس ثمة جديد كثير يقال في تنمية الإنتاج الزراعي، سواء ببسط المساحة المزروعة أو تحسين غلة الأرض، فالخطط معروفة والوسائل مجربة، وكل ما ينقصها إنما هو التطبيق الجدي والتنفيذ على نطاق واسع. ولعل في هذا العنصر الحيوي من اقتصادنا القومي أوضح مثل لمسافة الخلف لدينا بين القول والعمل، بين التصميم والتنفيذ. وهناك جهود بذلت بلا شك، وبذلت بنجاح في بعض النواحي، أخصها القطن، لكنها لم تشمل جميع النواحي، بل قصرت عن علاج كثير من المشاكل وعالجت الأخرى في نطاق ضيق لم يتعدَّ في الغالب مرحلة التجارب العملية. وكثيرًا ما ضاعت الخطط الواضحة وضعفت

التعليمات الصريحة في نزولها درجات السلم الإداري، من مكتب الرئيس المركزي الذي يضعها ويأمر بها إلى المنفذين المحليين بجمهور المزارعين.

وتقدر الزيادة في رقعة الأرض الزراعية منذ خمسين عامًا بنحو نصف مليون فدان، أي أن المساحة المزروعة زادت بنسبة العشر تقريبًا في مدى نصف قرن. أما في العشرين سنة الأخيرة، فلم تكد مساحة الأرض المستصلحة توازي مساحة الأرض المزروعة الخصبة التي افتقدتها الزراعة من جراء شغلها بمختلف لوازم التعمير، كالترع والمصارف والطرق، والمصانع والمدارس والمستشفيات والمطارات والأندية الرياضية، والامتداد المطرد في المدن والقرى والعزب، التي تزحف أبنيتها دون انقطاع فوق الحقول الخضراء. وها هي ذي الجبانات تمتد أيضًا؛ لأن زيادة الأحياء تتبعها زيادة الأموات، ولا بد من أن يُفسح لهم المحل اللازم.

على أن الكسب في مساحة الحاصلات، المترتب على تحويل الحياض إلى الري الصيفي أو المستديم، بلغ نحو ٢٥٪ مما كانت عليه في بداية القرن؛ لكن متوسط غلة الفدان لم يتحسن بوجه عام عما كان عليه إذ ذاك. فزادت كمية الإنتاج الزراعي بمقدار ٢٥٪ في نصف قرن، بينما زاد السكان بمقدار ١٠٠٪، ولسنا في حاجة أن نكرر الإشارة إلى ضآلة النمو الزراعي أثناء هذه الفترة الطويلة (سواء أكان مقياسنا في هذا ما كان يمكن أن نحققه لولا البطء والإهمال أو ما كان يجب أن نحققه لمسايرة نمو السكان)، ولا أن نعود إلى أثرها في هبوط مستوى المعيشة والتغذية.

على أن شدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أيقظت الناس إلى الخطر الذي يهددنا، وأفهمتنا – ولو متأخرًا – أن تنمية الإنتاج الزراعي أصبحت مسألة حياة أو موت. وفي النقط الآتية تلخيص وتبويب – لا أكثر – للخطط المعروفة والكفيلة بأن تحقق نهضة شاملة في الزراعة واستغلالاً كاملاً لإمكانياتها المختلفة في القطر المصري.

١- وضع برنامج ضبط النيل منذ زمن بعيد، ويشمل كما هو معلوم تحويل البحيرات الاستوائية التي ينبعث منها النيل الأبيض، وبحيرة تانا التي يتدفق منها النيل الأزرق ليشق طريقه عبر جبال

إثيوبيا، إلى خزانات دائمة لتعويض نقص المياه في السنوات الشحيحة، ثم قناة السدود في جنوب السودان لتوفير المياه التي تتبخر منها ولتعمير منطقتها لمصلحة أهلها، ثم الخزانات الموسمية الكبرى على النيل الأبيض والنيل الأزرق والنيل الرئيسي. وقد نفد إلى الآن خزان أون في جنجا على مصب بحيرة فيكتوريا في أوغندا، وخزانا جبل الأولياء وسنار في السودان، وخزان أسوان العظيم في مصر، وبقيت قناة السدود وخزان كبير في شمال السودان لري مصر وآخر على النيل الأزرق لري السودان، وخزان بحيرة تانا الذي تفيد منه مصر والسودان على السواء.

وطالما تابعت وزارة الأشغال ضبط النيل، رغم ما أصاب مراحله من بطء وتأخر لأسباب مختلفة أغلبها سياسي مع الأسف. ومن حسن التدبير أن خفض اعتمادات الري (الذي أوجبه أخيرًا نقص موارد الميزانية) لم يمس تلك المشروعات الكبرى والحيوية. وجدير بالملاحظة أن ضبط النيل من أعظم أعمال الإنسان التي بها يعدل الطبيعة لمصلحة العمران والمدنية، إن في اتساع أفقه أو دقة تصميمه أو صعوبة تنفيذه. وفيه من معاني التعاون وآثار التفاهم في ميدان الهندسة والاقتصاد ما يسهل التعاون والتفاهم في ميدان السياسة والأخوة الإنسانية.

٢- تستتبع المشروعات الكبرى – التي توفر الماء وقت هبوط النيل الطبيعي – شبكة الترع والمصارف الرئيسية والعمومية في أنحاء القطر. ومعروف أن وسائل الصرف كانت قد تأخرت كثيرًا عن نشر الري المستديم، مما أدى إلى رفع منسوب المياه الأرضية وإضعاف الأرض ومحصولها، وخاصة في الوجه البحري. وقد بدأ العمل على تدارك هذا النقص منذ ربع قرن تقريبًا، وتحسنت وسائل الصرف تحسنًا محسوسًا. ولا تستدعي مشروعات الري والصرف تفصيلاً خاصًّا اللّٰهُمَّ إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أمرين هامين:

أولهما نقص صيانة الترع والمصارف، مما يضيع على الزراعة والمزارعين كثيرًا من فوائد المشروعات، فليست الصيانة أقل أهمية من التوسيع أو الإنشاء، ويجب أن تكون في عداد الأعمال الإنتاجية التي لها أولوية في ميزانية الدولة. أما الأمر الآخر، فهو أن الغلات الشتوية لا تحصل في الغالب على ما

يلزمها من ماء، وأوضح دليل على ذلك أن محصول الأراضي التي تتمتع بطلمبة ارتوازية أوفر وأجود من محصول الأراضي المحرومة منها، وهي في الغالب الأراضي التابعة لصغار الملاك. ويجب العمل – ما أمكن – على إبطال المناوبات في نوفمبر وعلى أن تقصر مدة الجفاف. وحبذا لو أنشئت طلبمات ارتوازية – على أساس تعاوني أو من مالية الدولة – لتغذي بعض المناطق المكتظة بالسكان والتي تكثر فيها الملكيات الصغيرة، علاوة على وسائل الري العادية.

٣- وينتفع بزيادة الماء المترتبة على المشروعات الكبرى في تحويل باقي أراضي الحياض في الوجه القبلي إلى ري مستديم، وهذا من عمل الحكومة، وفي إصلاح الأراضي البور في شمال الدلتا، ويجب أن يكون هذا من عمل الشركات والنشاط الأهلي. والدولة غير قادرة على إدارة أعمال اقتصادية، لا من حيث الدقة ولا السرعة ولا الاقتصاد، ويجب أن تتخلص من كل عمل يمكن أن يقوم به النشاط الأهلي ولا يمس سيادة الدولة.

وهناك عدة أوضاع يمكن الاتفاق عليها بين الحكومة والمؤسسات الأهلية لإصلاح الأرض البور وبسط المساحة المزروعة، سبق أن كانت محل دراسة ومناقشة بين الفنيين والمسئولين والشركات الراغبة في الإقدام على هذا العمل، غير أن داءنا المعهود حال دون أن تتعدى هذه الفكرة مرحلة الكلام، فتمر الأشهر والسنوات دون أن تخطو خطوة عملية، لا لسبب سوى الانشغال بأمور أخرى أو الخوف من المسئولية أو مجرد الإعراض عن فكرة لأنها جديدة وغير مألوفة.

وتعتمد هذه الأوضاع على أساسين هما توقيت الاستغلال مع مساعدة الدولة، فمثلاً تسلم الأرض البور للشركة الزراعية بإيجار اسمي لمدة معينة، على أن تعود بعد إصلاحها إلى الدولة بغير مقابل، سوى أن تعفي الشركة من الضرائب والرسوم نظير سرعة إنجاز الإصلاح وتحديد مدة الاستغلال، ويراعى في احتساب هذه المدة تمكين الشركة من أن تصلح الأرض وتستغلها بحيث تحصل على ربح مناسب مع تكوين احتياطي يزيد بنسبة معقولة عن رأس المال المدفوع.

وقد أقامت المؤسسات الأهلية دليلاً واضحًا على قدرتها وخبرتها في إصلاح الأرض البور، ومن قصر النظر ألا تشجَّع بكل وسيلة ممكنة ومعقولة على الاستمرار في عملها. وقد أقامت مصلحة الأملاك دليلاً واضحًا أيضًا على أنها لا تقوى على إصلاح الأراضي، وإن أصلحت ففي بطء زائد وبتكاليف باهظة. ومن الخير أن نسرع الخطى في حل هذه المشكلة، وحمل أصحاب المال والخبرة، مصريين وأجانب على السواء، على أن يعملوا وينتجوا في هذا المجال الخصب، فيساهموا في بسط المساحة المزروعة وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين مستوى المعيشة.

٤- ومن أدهش ما يلحظ في بلدنا - الذي ازدحم فيه السكان وضاقت الأرض حتى أصبح طينها أثمن من الفضة والذهب - إسراف لا حد له في استخدام الأرض الزراعية في غير الزراعة، وإهمال يصل إلى حد الجنون في المحافظة على أهم مورد للثروة القومية. وهل يوصف بغير الجنون (من وجهة الاقتصاد القومي) مشروع مدينة الأوقاف مثلاً، الذي ينتزع عن الزراعة ١٦٠٠ فدان على أبواب القاهرة، بينما كان يمكن أخذ هذه المساحة - إذا لزمت للمدينة - من الأراضي الرملية الممتدة في شرقها شمالاً وجنوبًا؟ وألم يكن إجرامًا أن يهمل مشروع إنشاء منطقة صناعية بين المعادي وحلوان منذ عشرين عامًا، وأن يسمح للمصانع بأن تقوم بغير تخطيط ولا تنظيم بين شبرا وبهتيم على أبواب القاهرة أيضًا وفي أطيان زراعية ما كان أحوج للمدينة أن يحتفظ بها؟ وكذلك مدينة العمال في إمبابة، وغيرها وغيرها من المشروعات التي يختار لها عمدًا فيما يبدو أجود الأراضي الزراعية وأكثرها نفعًا.

ومع تقديري لصعوبة معالجة هذه المشكلة بالتشريع، أعتقد أنه يمكن إدخال بعض التنظيم عليه، كأن ترسم مجالس المديريات والمجالس البلدية حدودًا للمدن والقرى وتعتمدها بحيث لا يجوز أن تتعداها المباني. لكن الأمر على كل حال أمر فهم وحسن تصرف أكثر منه خاضع للتقييد والتشريع، وإذا خلقنا كما ينبغي تقليدًا جديدًا في أساليبنا الاقتصادية والإدارية، شعاره الإنتاج قبل الإنفاق والاقتصاد بدل الإسراف، فلا بد أن يمتد إلى الأرض الزراعية، فيضع حدًّا لاستخدامها لغير أغراض الزراعة في مشروعات ليست ضرورية ضرورة قصوى، أو يمكن وضعها في أراضٍ أخرى غير زراعية.

٥- على أن العمل على بسط المساحة المزروعة يجب ألا يقتصر على الري بالراحة في الأراضي الطينية، بل يمتد إلى الأراضي الرملية والصحراوية ما كان إلى ذلك سبيل، ويشمل الري بالطلمبات من مياه النيل أو المياه الجوفية، وبالآبار وسائر الوسائل المعروفة في كثير من المناطق التي تضعف فيها التربة ويقل الماء. والحقيقة أن وزارة الأشغال لم تهتم بهذه النواحي إلا أخيرًا، وكان يمكن أن تقطع فيها خطوات عملية وتبلغ بعض الفوائد الملموسة، لو لم يظل تفكيرها محبوسًا في دائرة الري بالراحة.

صحيح أنه قد أقيمت بعض السدود لمياه الأمطار في الصحراء، وأعيدت بعض الآبار الرومانية غرب الإسكندرية، وأجريت بعض التجارب في الواحات، لكن هذه جهود قليلة ومبعثرة، ولا تذكر إلى جانب ما كان يجب أن يعمل من وقت بعيد. ولا أدل على تأخرنا في هذه المسائل من أن كاتب هذه الأسطر لم يحصل على جواب شافٍ من الفنيين والمختصين عن إمكان بسط الزراعة في الواحات والصحاري وشاطئ البحر الأبيض، بل سمع أنه لا بد من تجارب كثيرة ودراسة دقيقة في مناطق متعددة لكي نكوّن فكرة واضحة عن مدى إمكان الزراعة في غير الوادي، ولنستطيع وضع برنامج عملي نتابع تنفيذه على مراحل في المستقبل. وكم يزيد إحساسنا بهذا التأخر وألمنا له عندما نشهد بلادًا أخرى تسبقنا، فتسير قدمًا في استثمار أراضٍ ومناطق كان يظن من قبل أنها سوف تبقى إلى الأبد صحراء جدباء.

وهناك حادث سنوي يلفت نظر كل من يشهده – من مصريين وأجانب – وهو تدفق مياه الفيضان المثقلة بالطمي الخصب في البحر المالح، ويحمل على القول – ولو في شيء من التسرع أو الظلم – أن ليس في مصر مهندسون ما دامت هذه الثروة الهائلة تترك لتضيع هباء سنة بعد أخرى منذ نشر الري الصيفي. وفي الحقيقة لا يعقل أن يستمر هذا الإهمال وأراضينا الرملية الشاسعة تنتظر هذا الماء وذلك الطمي. ولئن كانت الوسائل العلمية والفنية في الماضي لا تشجع على التفكير في تدارك هذه الخسارة السنوية، ففي تقدمها الآن – وحاجتنا الملحة إلى استثمار كل ما لدينا – ما يدعو إلى درس هذه المشكلة لنعرف ما هي الطريقة العملية للانتفاع بمياه الفيضان.

٦- كل هذا من جهة بسط المساحة المزروعة. أما الشطر الثاني من برنامج تنمية الإنتاج الزراعي، فهو أن تتحسن غلة الأرض ليزيد محصولها النباتي والحيواني. ولن نحاول التعرض لمختلف المسائل الفنية، كاستنباط الأنواع الجديدة وانتقاء البذور، وإبادة الآفات والحشرات المضرة، وتحسين مختلف الأساليب الزراعية المتصلة بتحسين التربة وخدمتها وتسميدها وريها وصرفها وآلاتها ومواعيد الزراعة وطرائقها. وكل هذه موضوعات تقوم ببحثها وزارة الزراعة والجمعية الزراعية، ولا ينقصها – كما قدمنا – أكثر من تعميم الانتفاع بها، وبالأخص لدى صغار المزارعين.

على أن تربية الحيوان جديرة بذكر خاص؛ لأنها تأخرت كثيرًا عن المسائل الزراعية الأخرى رغم أهميتها وخطورتها. وكذلك نشر صناعة الألبان، التي أقام لها أفراد من الأجانب والمصريين منشآت ناجحة تدل على أن هذه الصناعة يمكن أن تصل في مصر إلى مستوى عالٍ من وفرة الإنتاج وجودته. ونذكر إلى جانب هذا مصايد الأسماك وتربيتها، وهي أيضًا لا تحظى بما تستحق من عناية، وكان يمكن أن يسد السمك بعض النقص في التغذية لو عولجت مشاكل إكثاره وتربيته وصيده ونقله وتوزيعه.

ويلزم الزراعة فوق هذا بعض المؤسسات المحلية للأبحاث الفنية، تنشأ في مناطق الإنتاج؛ وأيضًا جهة خاصة بالتجارب الآلية، سواء أكانت آلات الحرث والري والدراس وما إليها، أو الأدوات اليدوية العادية؛ وتكاد هذه الأخيرة تقتصر على الفأس، التي يستعملها الفلاح بمهارة عجيبة في مختلف الأعمال، إلا أنها أداة بدائية ومتعبة، وينبغي أن يدرس تحسين الأدوات الزراعية اليدوية وتنويعها، على غرار الأبحاث التي تجري في هذا الصدد في مشروع الجزيرة بالسودان.

٧- ولا يفوتنا أن نشير أيضًا إلى ما تفيده الزراعة من نشر مختلف المرافق العامة. ويؤدي تيسير سبل النقل على الأخص أكبر خدمة لتنمية الزراعة؛ لأنه يضمن وصول لوازمها إلى الغيط وإرسال محصولاتها إلى مناطق الاستهلاك في أحسن حال وبأقل التكاليف، وفي هذا كسب للاقتصاد القومي، ومنع من الضياع أو الإهمال في استغلال ثروة البلاد. ومن نفس القبيل إنشاء الصوامع الحديثة

للغلال، لتحل محل تلك الطرق البدائية المنتشرة الآن، فتوفر علينا خسارتها الجسيمة في كل عام، وإيجاد بعض العربات المبرّدة لنقل السمك من السواحل إلى داخل البلاد.

وقبل الانتقال إلى تنمية الإنتاج الصناعي، لا بد من تناول الإصلاح الزراعي. وقد وضعته في هذا المكان لأنه وإن انطبق على البيئة الزراعية، فإن آثاره تتعداها إلى البيئات الأخرى؛ ولئن كان مبعثه اجتماعيًّا في الأصل، فإن نتائجه تمس جميع نواحي الاقتصاد القومي. فهو إصلاح أساسي وبعيد المدى، وجدير بأن يكون في مقدمة الشئون العامة التي تعني بها الحكومة وتسهر عليها، سواء في التصميم أو في التنفيذ.

٢- الإصلاح الزراعي

لم يكن الإصلاح الزراعي أمرًا سهلاً في أي زمن وأي بلد، وللأسف أنه قد تعقد لدينا في الفترة الأخيرة، شأنه في ذلك شأن كل مشكلة لم تعالج في الوقت المناسب. فمن جهة، زاد تطلع الرأي العام إلى إجراء تعديل شامل في أوضاع حيازة الأرض واستغلالها، ومن جهة أخرى، اشتدت الأزمة الاقتصادية بحيث أضحت تنمية الإنتاج في أقرب وقت ضرورة حيوية وملحة. ولا بد أن يؤدي التدخل في حيازة الأرض واستغلالها – إن تم بغير حيطة في التصميم ودقة في التنفيذ – إلى هبوط كمية الإنتاج الزراعي لفترة طويلة، إلى أن يألف الناس الوضع الجديد وتتناسق معه نظم الإنتاج والتصريف الأخرى. هذا إلى أن ما آلت إليه أداة التنفيذ من ضعف وعجز يزيد من صعوبة هذا الإصلاح، الذي يتطلب أكثر من أي عمل آخر إدارة دقيقة وسريعة وحازمة ونزيهة.

وإذا كان قد حدث تطور وتغير في الظروف العامة المحيطة بالموضوع، فلم يحدث منذ قبل الحرب الأخيرة تغير يذكر في عناصر المشكلة ذاتها، اللّٰهُمَّ إلا في واحد منها. فما كادت الملكيات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة تزيد أو تنقص؛ بل احتفظت كل فئة من هذه بنصيبها السابق على وجه العموم في جملة الزمام المزروع؛ أما الإيجارات والأجور، فقد ارتفعت تبعًا لارتفاع أسعار الحاصلات وهبوط

قيمة النقد، فلم يترك الإيجار للمستأجر نصيبًا أوفر من غلة الأرض، ولم يحقق الأجر للعامل قدرًا أكبر من لوازم المعيشة.

على أن العنصر الوحيد الذي تغير كان في غاية الأهمية، ومنشأه اطراد التقسيم في الملكيات الضئيلة حتى أصبح جزء كبير من الزمام المزروع، يقدر الآن بنحو ٥/٢، مفتتًا إلى ملايين القطع المتناهية في الصغر. وضآلة هذه القطع – وقد تنزل دون القيراط الواحد – تقلل من فائدة الأرض اقتصاديًا؛ لأن حجمها يحول دون حسن فلاحتها (في الخدمة والبذور والري والصرف ومقاومة الحشرات... إلخ) فيهبط بإنتاجها؛ واجتماعيًا، لأن إيرادها لا يفي بحاجة أصحابها، فهم ملاك زراعيون بالاسم فقط، ولا يتمتعون بمميزات الملكية الزراعية من حيث ما تحققه لصاحبها من استقلال اقتصادي وثبات اجتماعي.

ولا تقف مساوئ التفتت عند الحاضر، بل تتعداه إلى المستقبل القريب والبعيد، لأنه مستمر دون انقطاع، وقد أخذ تياره الجارف يودي ببعض الملكيات الصغيرة؛ وإذا لم يقف، فسوف يأتي يوم يبتلع فيه الجزء الأكبر من الزمام، وخاصة إذا ما نجح الإصلاح الزراعي في نشر الملكيات الصغيرة والتخلص من الملكيات الكبيرة. وإذن فلن يكون الإصلاح سليمًا ما لم يعالج هذه المشكلة، التي يكاد يغفلها الرأي العام رغم خطورتها.

ولن نتبسط في مختلف الأسباب التي تستوجب إصلاحًا في أوضاع الملكية والإيجار والعمل في الزراعة، وقد أشرنا إليها في هذا البحث وأوضحناها بالتفصيل في مناسبات كثيرة، وعلى كل حال لم تعد محل مناقشة الآن، بعد تردد ومحاربة دامت سنين طويلة. وقد أصبح هذا الإصلاح ضروريًا أكثر من ذي قبل، تنادي به اعتبارات قوية، سياسية واجتماعية واقتصادية، وفي روح العهد الجديد الذي أقبلنا عليه، والذي يتعهد مشكلاتنا المزمنة بشجاعة وصراحة، ما يبعث على الأمل أن يعالج هذه المشكلة بما يلزمها من حزم ودقة وبعد نظر، مما يعود بالخير الدائم على الأمة ويساعد على نهوضها اجتماعيًا واقتصاديًا.

ولئن كانت مشكلة الأوضاع الزراعية عامة في البلاد القديمة، وعولجت في مناسبات كثيرة في العصر الحديث، فإنها تختلف في مصر عنها في معظم البلاد الأخرى، وذلك من وجهين هامين: أولهما أنه ضروري – في الظروف الدقيقة الاقتصادية والمالية التي نعانيها – أن يراعى الإنتاج الاقتصادي بوجه عام، والزراعي خاصة، فلا يتخذ إجراء – قدر الإمكان – يؤدي إلى هبوط هذا الإنتاج أو يحول دون صعوده.

أما الآخر، فهو أن أرض مصر – بعكس الحال في البلاد الأخرى – لا تكفي حاجة السكان، وكلنا يعلم الأرقام المعروفة في هذا الصدد، وخطر أن يعتقد الناس أن الإصلاح الزراعي سيحقق كل طلباتهم من الأرض. فلا بد أن يؤدي إلى إرضاء أقلية منهم مع خيبة أمل الجزء الأكبر من المعدمين وشبه المعدمين (وقد يثير هذا بعض الحقد أو الاضطراب ينبغي الاحتياط له) ولا ينتظر منه إلا أن يخفف آثار النقص الأساسي في الأرض بالنسبة إلى كثرة السكان، إلى وقت الحل النهائي الذي يأتي عن طريق زيادة المساحة المزروعة وتقليل عدد المزارعين على إثر إفساح ميدان العمل في المنشآت الصناعية والمشروعات الكبرى.

وعلى ذلك، يجب التعويل على إصلاح أوضاع الاستغلال إلى جانب أوضاع الملكية، فيؤخذ من إعادة توزيع إيراد الأرض بين صاحبها ومن يفلحها بيديه أساسًا للإصلاح السريع، وذلك عن طريق تنظيم الإيجارات وتحديد الأجور بما يضمن لصغار المستأجرين والعمال الزراعيين نصيبهم العادل من خيرات الأرض. وينتفع بهذا الشطر من الإصلاح انتفاعًا سريعًا غالبية المزارعين، أي جملة الذين لا يملكون أرضًا أو يملكون قطعًا ضئيلة لا تفي بمعيشتهم.

أما الشطر الآخر، فهو إعادة توزيع الملكية التي تتخذ أساسًا أبعد مدى وإن كان أطول أجلاً. وذلك بأن تنشر الملكيات الصغيرة، أو ملكية الفلاح كما سميتها من قبل، على حساب الملكيات الكبيرة (التي تحدد مساحتها وينزل بها تدريجيًّا إلى الحد الذي يوافق بين الدواعي الاجتماعية والسياسية والمصلحة الاقتصادية والمالية) والملكيات الضئيلة (التي يعمل على ضمها وتجميعها). وبذلك تتحقق

للبلاد – في فترة معقولة وبغير هزة اقتصادية مضرة – أقوى دعامة للثبات والنهوض الاجتماعي، ألا وهي طبقة قوية من صغار الملاك الزراعيين.

أما تفاصيل هذا الإصلاح وتطبيقه العملي، فليس هنا محل عرضها وقد اقتصر هذا «التقرير» على المبادئ والخطط الرئيسية. وقد قدمت في مجلس النواب مشروع قانون «لتنظيم الملكية والإيجار والعمل في الزراعة» (وقدم مثله الدكتور إبراهيم مدكور في مجلس الشيوخ، ونام الاثنان سنوات مع الأسف في اللجان البرلمانية)، فيه معالجة كاملة وعملية لمختلف مقتضيات التوزيع العادل في ملكية الأرض وإيرادها، والاعتبارات المتعددة التي لا بد من مراعاتها في إصلاح يعتبر بحق أخطر وأهم إصلاح تقدم عليه أمة زراعية؛ وإن كان في حاجة إلى تعديلات أوجبها مرور بعض الوقت منذ نشره وتقديمه، فإني لا أرى ما يوجب تغييرًا في أسسه ومبادئه.

على أنه لا يفوتني أن أشير بوجه خاص إلى ثلاثة أمور تتصل بالإصلاح الزراعي أوثق اتصال، وفي تعهدها كما يجب ضمان لنجاحه. وأولها مسألة الأوقاف، ومعروف أن المساحة الإجمالية للأراضي الموقوفة تبلغ حوالي عشر زمام القطر. وقد اقتنع الرأي العام منذ زمن طويل بمساوئها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا بد من إلغاء جميع الأوقاف – الأهلية والخيرية – بغير قيد ولا توقيت، وإخضاعها فورًا فيما يتصل بالأراضي الزراعية لمختلف أحكام الإصلاح الزراعي والقانون العام.

أما الأمر الثاني، فهو ضرورة نشر الجمعيات التعاونية وتحسين الإشراف عليها ورفع مستواها بكل وسيلة. ذلك أن الأساليب الزراعية الحديثة لا يمكن أن تحقق فائدتها (من زيادة كمية المحصول وتحسين نوعه) في وحدات صغيرة، بصرف النظر عما إذا كانت حيازتها ملكًا أو إيجارًا، بل تحتاج إلى اتساع الوحدة الإنتاجية (وفي هذا سر تقدم الزراعات الكبيرة عن الصغيرة في أغلب الأحيان). وبما أن دواعي النهوض الاجتماعي توجب تقليل الحيازات الكبيرة والإكثار من الحيازات الصغيرة، فلا مناص من أن يعوض هذا اقتصاديًّا بأن توسع الوحدة الإنتاجية عن طريق آخر.

ولن يكون هذا إلا بأن يربط بين الوحدات الصغيرة تعاون وثيق في مختلف مراحل الإنتاج (بذور، حرث، ري... إلخ) والتصريف (بيع، نقل، صناعة الألبان... إلخ)، لكي تفيد كل وحدة من الخدمات والمميزات التي تفيد بها عادة الوحدات الكبيرة. وقد انتشرت لدينا الجمعيات التعاونية للاستهلاك، وهي أبسط أنواع التعاون، ولم تنتشر بعد الجمعيات التعاونية للإنتاج والتصريف التي تمثل خطوة أبعد مدى في سبيل التقدم التعاوني. والواقع أن رفع مستوى التعاون وتعميمه في أنحاء الريف وفي مختلف مراحل النشاط الزراعي إنما هو شرط أساسي من شروط نجاح الإصلاح الزراعي، وأهم ركن نرتكن إليه في النهوض بالريف وفي معالجة ضعف الإنتاج لدى صغار المزارعين.

وأخيرًا، قبل أن نترك الزراعة لننتقل إلى الصناعة ومشاكلها، لا بد من الإشارة مرة أخرى إلى ضرورة بسط المساحة المزروعة واستخدام أقصى ما في قدرتنا من جهود ووسائل في سبيله. وزيادة رقعة الأرض الزراعية، إنما هي العلاج الأساسي لمشكلات الريف الاجتماعية والاقتصادية، وفيها ما يوطد أركان الإصلاح الزراعي ويضمن دوام فوائده؛ وفيها فوق هذا ما ينمي الموارد العامة ويحسن مستوى المعيشة ويشجع التصنيع أعظم تشجيع.

٣- تشجيع التصنيع

كان التصنيع ركنًا هامًّا من نهضة محمد علي، وقام في جملته على النشاط الحكومي، وتمثل في كثير من المشروعات الإنتاجية، كمصانع حلج القطن والعزل والنسيج والسكر، والسفن الحربية والأسلحة الخفيفة. وهبط هذا النشاط بعد وفاة محمد علي، ثم أخذ يدب من جديد، فعادت الحركة إلى مصانع السكر مثلاً، غير أنه اتجه في النصف الثاني من القرن الماضي إلى إنشاء المرافق العامة، كسكك الحديد ومرافق المدن الكبرى، أكثر من الإنتاج الصناعي، وقام غالبًا على تمويل من الخارج، بعضه الأكبر عن طريق استدانة الدولة، والبعض الآخر من رؤوس المال الموظفة في مختلف المنشآت.

وبدأت نهضتنا الصناعية الثانية في إبان الحرب العالمية الأولى وتطورت تطورها المعروف إلى يومنا هذا. وقامت في قدر منها على أكتاف المصريين ورؤوس المال المصرية، وأبرز مثل لهذه الظاهرة الجديدة في تاريخنا الاقتصادي إنشاء بنك مصر والشركات المتصلة به، على أن الأجانب قد ساهموا بالمال والفنيين بنصيب وافر في هذه النهضة. وأوضح ما في حركة التصنيع في الثلاثين سنة الأخيرة أنها ارتكنت إلى النشاط الأهلي الحر، فكاد يقتصر دور الحكومة فيها على فرض شيء من الحماية الجمركية ابتداء من ١٩٣٠.

وتعتمد الصناعة المصرية في الغالب على خدمات محلية، زراعية ومعدنية، وأيدي عاملة كثيرة، وقوة محركة من آبار الزيت المحلية، وسوق داخلية لاستهلاك كثير من منتجاتها. إلا أن هذه الميزات يقابلها كثير من عوامل الضعف، مما كان سببًا في بطء التقدم الصناعي وركوده في الفترة الأخيرة وعجزه عن أن يساير نمو السكان؛ وتتلخص هذه العوامل في قلة رؤوس المال، ونقص الخبرة الفنية والقوة المحركة ووسائل النقل، وارتباك في الأداة الحكومية، وضيق في السوق الداخلية تبعًا لفقر غالبية السكان؛ ولا بد من معالجة هذه العوامل لكي تنشط حركة التصنيع ويزيد الإنتاج الصناعي بحيث يخفف من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

والأمر هنا أيضًا أمر تغيير نظرة وخلق جو واتفاق على توجيه جديد، بقدر ما هو أمر تشريعات وتعليمات. ومن المؤسف أن كثيرين – ومن بينهم موظفون وعمال – ينظرون إلى الشركة المساهمة كأنها شخص ظالم يدفعه مجرد الرغبة في استغلالهم، فينسون أنها عبارة عن مجموعة من الأفراد – قد تصعد إلى الآلاف أو تنزل إلى عدد محدود – أنفقوا على تجميع مدخراتهم قلت أو كثرت لإنشاء مؤسسة إنتاجية، تعود عليهم بالربح في الوقت الذي تفتح فيه باب العمل والرزق. والصناعة الحديثة تتطلب وحدات إنتاجية كبيرة، ولا يمكن إنشاؤها بغير أموال كبيرة أيضًا، ليس في مقدرة الفرد أن يقدمها دون التعاون مع آخرين.

ولم يبتدع بعد نظام أنسب لخلق المؤسسات الإنتاجية، اللّٰهُمَّ إلا أن تنشأ من أموال الدولة وتخضع لإدارتها. ولم تكن نتيجة هذه المنشآت مرضية في البلاد العريقة في الصناعة والإدارة، فكيف بها في بلد لا يزال في تأخر اقتصادي ولا يتمتع بإدارة محكمة؟ وإذن يدعو بعد النظر ورشد السياسة إلى أن يشجع الأفراد على مخاطرة مالهم وجهدهم في منشآت صناعية، وألا يقيد نشاطهم إلا في حدود الضرورة ولمصلحة الاقتصاد القومي في مجموعه، حتى تزيد ثروة البلاد فتزيد قدرتها سكانها على المساهمة في الصناعة والانتفاع بإنتاجها.

ولا نرمي بحال إلى أن تقدم الدولة للصناعة حماية زائدة أو تساعدها بالإعانات والاشتراك الفعلي في إنشاء المصانع وإدارتها، فكل هذه طرائق ينبغي استخدامها في غاية الحيطة وفي أضيق الحدود، لأنها في نهاية الأمر تضر الاقتصاد القومي بدل أن تفيده. فهي ليست في مصلحة الحكومة، التي تتعرض لخسارة أموالها وزيادة مشاكلها، ولا في مصلحة المستهلكين، الذين ترتفع أمامهم أثمان الحاجيات المحلية والمستوردة على السواء، ولا في مصلحة الصناعة ذاتها، التي تتعود الالتجاء إلى الحكومة في كل كبيرة وصغيرة، ولا تحس بالدافع القوي إلى تحسين إنتاجها وخفض تكاليفه.

وإنما الواجب المفروض على الدولة إزاء التصنيع أن تهيئ له الجو المناسب من حيث التشريعات والمعاملات الإدارية، وتحقق له الشروط اللازمة من حيث المرافق العامة، كطرق النقل والقوة المحركة والإرشاد الفني، وبهذا تمكن من رفع الطاقة الإنتاجية واستغلال مصادر الثروة المهملة. وقد انعكست الآية عندنا، فلم تتردد الحكومة في مساعدة الصناعة بالحماية الجمركية أو الإعانات أو التدخل في السوق بصورة أو أخرى، ولكنها لم تؤدِّ لها خدمات أساسية وضرورية هي من صميم أعمال الدولة، فلم تهيئ لها الجو الملائم ولم تنشئ لها المرافق اللازمة.

ولا بد الآن من وضع الأمور في نصابها، ورسم خطة واضحة وسليمة منطقيًّا وعمليًّا لسياسة الدولة إزاء الصناعات القائمة والصناعات التي يرجى أن تقوم. ولا بد إلى جانب هذا أن يراعى التنسيق التام بين مختلف التصرفات الحكومية التي تؤثر في الحال الاقتصادية وفي ميادين الزراعة والصناعة

والتجارة. فالإدارات كثيرة والاختصاصات موزعة والمشاكل معقدة، ومحتمل دائمًا – وكم يحدث بالفعل في كل وقت ولدى كل حكومة – أن يناقض التصرفات بعضها بعضًا، أو لا ينطبق التنفيذ على التصريحات والتعليمات، أو لا يحترم المنفذون البرنامج والخطة المرسومة، مما يعود بضرر جسيم على الإنتاج الاقتصادي.

١- ومشكلة التصنيع الأولى في إيجاد رؤوس المال وتشجيعها على أن تمول المشروعات الصناعية. وقد سار توظيف المصريين لأموالهم في الصناعة ببطء زائد، وذلك لعدة أسباب، من بينها أن الاهتمام كان موجهًا كله أو يكاد نحو شراء الأرض الزراعية وبدرجة أقل نحو إقامة المباني السكنية والتجارية؛ ولا شك أن الإصلاح الزراعي سوف يساعد على تحويل الاهتمام من الزراعة إلى الصناعة، وفي هذا مصلحة للاقتصاد القومي وتقدم في الثقافة الاقتصادية (بصرف النظر عن المال الذي كان يمثل ثمن الأطيان، والذي سينقص أو يحبس في سندات أو أوراق حكومية قد لا يمكن التصرف فيها بسهولة وبغير خسارة). ومن بينها أيضًا أن المال قليل في مصر بوجه عام، فجملة غير الموظف منه (أو وسائل الدفع كما يسمى) لا تبلغ أربعمائة مليون جنيه، نصفها تقريبًا في النقد المتداول والنصف الآخر في الودائع لدى البنوك؛ وهو رقم صغير إذا قيس بعدد السكان، ودليل آخر – إن كنا في حاجة إلى المزيد من الأدلة – على فقر البلاد وقلة مواردها.

هذا إلى أن حركة الادخار بطيئة. وقد نقصت بوجه خاص في السنوات الأخيرة، نظرًا لزيادة الاستهلاك من لوازم المعيشة تبعًا لنمو السكان، مما لا يترك فائضًا للادخار عند أصحاب الإيرادات الصغيرة. وفوق هذا لن تترك زيادة الضرائب – النسبية منها والتصاعدية – لدى أصحاب الثروة فائضًا كبيرًا للادخار والاستثمار، ولن تسمح بتكوين جميع رؤوس المال الوطنية اللازمة للتصنيع. وجملة القول إن التعويل على المال المصري وحده في تنمية الإنتاج الصناعي لن يقدمنا كثيرًا ولن يخلصنا من الركود الطويل الذي نجني الآن ثماره المرة.

وإذن فلا مناص من طرق الأبواب الخارجية والتعويل على رؤوس المال الأجنبية في تمويل المشروعات الإنشائية في مصر، ويمكن أن يتم هذا التمويل بطرائق ثلاث، لكل منها مميزاتها الخاصة. والطريقة الأولى عبارة عن الاقتراض من إحدى المؤسسات المالية الدولية، وأخصها بنك الإنشاء والتعمير، وتناسب هذه الطريقة المشروعات الكبرى والمرافق العامة الأساسية، كإنشاء شبكة من الآبار الارتوازية للري أو تحسين طرق النقل والمواصلات أو إنماء مصادر القوة المحركة؛ والمهم أن تدرس المشروعات دراسة وافية من الناحية العلمية والعملية والمالية؛ حتى تتأكد المؤسسة المختصة من صلاحية المشروع وفائدته الاقتصادية؛ لأنه سبق لها أن رفضت مشروعات مختلفة في بعض البلاد لنقص في وضعها وتصميمها أو عدم الاقتناع بفائدتها للإنشاء والتعمير.

أما الطريقة الثانية فهي الحصول على سلف من بعض الحكومات، كمختلف المساعدات التي تقدمها أمريكا تحت عناوين مختلفة؛ وهي ذات جانب سياسي واضح، إلا أن هذا لا ينقص من فائدتها الاقتصادية في البلاد التي تحصل عليها. وتقوم هذه المساعدة عادة على تقديم آلات ومعدات جاهزة، كالآلات الزراعية والمعدات اللازمة لتسليح الجيوش. وقد أفادت بلاد أخرى فائدة عظيمة من هذه المساعدات، وينبغي ألا نغفل أهميتها في ظروفنا الخاصة.

والطريقة الثالثة هي التي تساعد على تمويل المشروعات الصناعية العادية، وهي عبارة عن مساهمة رؤوس المال الأجنبية، التابعة للأفراد والمؤسسات الأهلية، بنصيب في تأسيس شركات جديدة في مصر وإنشاء مصانع تفسح ميدان العمل أمام العاطلين وتحقيق زيادة الإنتاج الصناعي. ولحسن الحظ أن هذا المال يتوافر الآن في بعض البلاد الغنية، كما يوجد الاستعداد لتوظيفها في الخارج متى تحققت الشروط اللازمة، وهي بالاختصار ضمان الاستقرار في الأوضاع السياسية والإدارية والحصول على أرباح مناسبة، والحرية في الإفادة بهذه الأرباح وفي تحويل رأس المال تحت شروط معقولة.

وقد وضعت بلاد متعددة أنظمة مختلفة ترمي إلى تشجيع رؤوس المال الأجنبية، ليس هنا محل عرضها، وكلها يدور حول السماح بأن تعود إلى بلادها في كل عام نسبة معينة من هذه الأموال، بحيث

يستطيع أصحابها الإفادة من أرباحها مع جواز استعادة بعض رأس المال أو كله بشروط خاصة. وكان لهذه الأنظمة أثر بالغ في استجلاب رؤوس المال من الخارج وإنعاش النشاط الاقتصادي وحركة الصناعة والتجارة، وجدير بنا أن نسلك هذا المسلك ونقتدي بتلك التجربة.

وقد أقدمت مصر على عهد جديد، باركه الرأي العام في أنحاء العالم، واستعادت به كثيرًا من احترام الأمم الأخرى وثقتها التي كانت قد فقدتها. والفرصة سانحة للإفادة من هذا الاحترام وتلك الثقة، ولإقامة الدليل على أن المصريين يرغبون رغبة أكيدة في أن يتعاونوا مع الخارج في تنشيط اقتصادياتهم وزيادة إنتاجهم. ولا تكفي في هذا التصريحات المطمئنة، وما أكثرها في كل عهد، بل لا بد من عمل إيجابي ملموس ومقنع. وقد خطونا بعض الخطوات في هذا السبيل، كخفض نسبة المال المصري اللازم في إنشاء الشركات المساهمة وتسهيل إقامة الأجانب، ولا بد من خطوات أخرى سريعة، أخصها أن يطمئن المساهمون الأجانب إلى استقرار الأوضاع وإلى أنهم يستطيعون تحويل مالهم إلى الخارج بشروط مناسبة.

على أنه لا بد أيضًا من وقت لينمحي أثر أخطاء الماضي، سواء في فساد الحكم وعدم استقراره أو في تخبط الإدارة وتضييقها المستمر على النشاط الاقتصادي. وتقتضي الصراحة التي التزمت بها في هذا البحث – رغم ما قد تثيره من انتقاد أو سوء تأويل – أن أشير إلى ضرورة الحيطة والحكمة في تدبير مختلف الشئون الاجتماعية والاقتصادية والمالية، وخاصة المتصل بها بالضرائب وتحديد الدخل؛ وذلك لكي لا نقع في خطأ ندمت عليه بلاد أخرى، ألا وهو تثبيط روح الإقدام والإنتاج بكثرة التضييق، وقلة ما يترك للأفراد من ثمار جهدهم وعملهم وخبرتهم.

٢- أما مشكلة التصنيع الثانية، فهي إيجاد الخبراء القادرين والمشرفين المدربين والعمال المرنين في مختلف الأعمال الصناعية. وقد قطعت مصر خطوات يعتد بها في خلق هذه الطوائف من بين أبنائها، وبعد أن كانت الأعمال الصناعية وقفًا تقريبًا على الأجانب – حتى في طائفة العمال كلما دعت الحاجة إلى شيء من التخصص – أضحت الآن تقوم على أكتاف المصريين في كثير من الوظائف

الرئيسية وفي القدر الأكبر من الوظائف الأخرى. على أن النشاط الصناعي – رغم هذا التقدم الذي يعتز به كل مواطن – لا يزال في حاجة إلى الأجانب، وخاصة في نواحي الخبرة العلمية والفنية وتنظيم أساليب الإنتاج.

ويجب ألا تغيب هذه الحاجة عن البال، وأن نوفي الصناعة دون تردد ما يلزمها من الأجانب المستعدين للعمل في مصر. وقد ظهرت منذ مدة، بالأخص في متخرجي المدارس الثانوية والكليات الجامعية، روح امتعاض من الأجانب لشغلهم كثير من الوظائف في المؤسسات الصناعية. وأفسح قانون الشركات أمام حملة الشهادات والعمال المصريين مجال العمل في هذه المؤسسات، إلا أن هذه الروح ما زالت موجودة، وإليها ترجع بعض الصعوبات التي كانت تلاقيها المؤسسات الاقتصادية في استقدام ما يلزمها من خبراء ومشرفين.

ويظن البعض أن كل أجنبي يعمل في مصر إنما يحرم مصريًّا من عمل هو أحق به، لكن الواقع أنه – إن كان كفئًا، ولا يستقدم غالبًا غير الأكفاء – يساعد على إنماء الإنتاج وإفساح ميدان العمل. وليطمئن شبابنا إلى أن الكفاءة، مع الجد في العمل، تجد حتمًا مكافأتها اللائقة، والسخية أحيانًا، كما أن قلة الكفاءة والرغبة في العمل لا تجد بسهولة مجالاً في الأعمال الحرة والمؤسسات الاقتصادية. والمهم أن يوجه الشباب، بعد مرحلة مناسبة من التعليم العام، نحو الدراسات التي تناسب ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية وميدان العمل فيها، كمدارس الفنون والصنائع وكليات الطب والعلوم مثلاً، فلا يُتركوا بغير توجيه ليتكدسوا في دراسات ليست البلاد في حاجة إليها إلا بقدر محدود، لينضموا فيما بعد إلى صفوف المتشائمين أو الحاقدين.

٣- وتعتمد الصناعة أكبر اعتماد على تيسير النقل؛ لأنه يمثل في أغلب الأحوال قدرًا كبيرًا من تكاليف الإنتاج، ومن ثمن البيع إلى المستهلكين؛ ومن ألزم لوازم النهوض الصناعي أن تتوافر وسائل النقل المنظمة والرخيصة. ومن الغريب أن مصر – التي كانت من أولى بلاد العالم في مد سكك الحديد – تأخرت كثيرًا في تنظيم النقل بما يساير نمو السكان وتطورهم الاقتصادي والاجتماعي، رغم

ما تتميز به في هذا المجال من ضيق المساحة المعمورة وانبساط الأرض. وسبق أن أشرنا إلى أهمية النقل بما يغني عن التوسع فيه مرة أخرى.

٤- أما القوة المحركة، فهي ركن أساسي من أركان التصنيع، وتستخدم في أغلب الصناعات الحديثة في صورة التيار الكهربائي، سواء أوزعته الدولة على المصانع من محطات كبيرة أنشئت بالأموال العامة، أو أنتجت المصانع الكبيرة حاجتها منه. وأساس الإنتاج في كلتا الحالتين إيجاد الوقود اللازم لتوليد التيار، وقد كان هذا الوقود في مصر فحمًا مستوردًا من الخارج، إلى أن حل محله الزيت المعدني. ولا تتمتع مصر بمساقط المياه التي تولد الجزء الأكبر من التيار الكهربائي في البلاد الجبلية التي تكثر فيها الأمطار؛ اللّٰهُمَّ إلا مسقط المياه بخزان أسوان، والظاهر أنه لن يمكن استخدام التيار الكهربائي المولد منها إلا في المنطقة الجنوبية القريبة من أسوان.

وقد انتشر استعمال الزيت المعدني في مصر انتشارًا لم يكن يتوقع منذ ربع قرن. وتقوم عليه – فضلاً عن الصناعة – الإنارة والطهي في غالبية منازل القطر، وتستهلك الزراعة مقادير كبيرة منه لإدارة طلمبات الري والصرف والآلات الزراعية، ويعتمد عليه كلية النقل بالسكك الحديد وبالسيارات، وكذلك مختلف المرافق العامة في المدن. ولا مبالغة في القول بأن نشاط البلاد أصبح يقوم كله على الزيت، فإن حرمت منه أصابها شلل تام في جميع أوجه الحياة والحركة، وما حوادث القنال الأخيرة والخوف من منع الزيت عن الوادي ببعيدة عنا.

ومن حسن الحظ أن في القطر آبارًا للزيت، استطعنا أن نقدر فائدتها أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد حال إنتاج الزيت محليًّا دون حدوث أزمة فيه كما حدث في معظم البلاد غير المنتجة. على أن هناك ظاهرة مزدوجة تدعو إلى كثير من القلق، وهي زيادة استهلاك القطر للزيت مع ركود استخراجه محليًّا (والخوف من هبوط إنتاجه في القريب العاجل)، مما أدى إلى زيادة المستورد منه. وواضح أن اعتماد الاقتصاد القومي على الخارج في الحصول على وقوده الوحيد يعرضه لصعوبات كثيرة وأخطار جسيمة؛ فهي نقطة ضعف خطيرة يجب أن تعالج دون إبطاء أو تردد. وبغير استعراض الأسباب التي

أدت إلى شبه توقف في البحث عن آبار جديدة في القطر، ولا محاولة الحكم على موقف الشركات المختصة أو موقف الحكومة منها، فإنه وضع شاذ للغاية وأثر بارز من آثار ارتباك الشئون العامة أن تترك هذه المشكلة الحيوية دون معالجة حاسمة وسريعة.

٥- والمؤسف حقًّا أن تأخرنا لا يقتصر على إهمال كثير من مصادر الثروة والإنتاج، بل يمتد أيضًا إلى أننا لم نحصِ بعد هذه المصادر ولم نكوِّن فكرة واضحة عن «إمكانياتنا وموجوداتنا الاقتصادية». وكم بنيت آمال على استغلال الثروة المعدنية، وكان يجب على المسئولين أن يساعدوا في كشف المعادن واستخراجها، لكنهم غلّبوا العقلية الإدارية على الهدف الاقتصادي؛ أنشأنا إدارة للمناجم وتناقشنا إلى حد الملل في نظامها وتبعيتها، وأصدرنا قانونًا للمناجم كان محل مآخذ أساسية ولم يعدّل بعدُ، ووضعنا مراقبة على الكشف والاستغلال في الصحراء كان أوضح أثرها أن ثبطت الهمم ونفرت الراغبين في العمل. وكل هذا الجهاز التشريعي والإداري لبعض مناجم متناثرة في عرض الصحراء وطولها، ولا يكاد عددها يتعدى أصابع اليد الواحدة.

٦- أما سوق الصناعة الوطنية، فهي قبل كل شيء السوق الداخلية، وقد رأينا كيف أنها ضيقة ولا تناسب عدد السكان؛ لأن قدرتهم على الإنفاق والاستهلاك محدودة؛ لكن الصناعة لم تفِ بعد بحاجة هذه السوق إلى كثير من منتجات الاستهلاك العادية، ولا يزال أمامها مجال واسع للتوسع في كمية إنتاجها والتنوع في الأصناف المنتجة. على أن السوق الخارجية تزداد أهمية في الآونة الحاضرة ويجب الاهتمام بها بوجه خاص؛ ذلك أن هناك بعض صناعات يزيد إنتاجها عن حاجة السوق الداخلية، وإن لم تصدر إلى الخارج تضطر إلى خفض إنتاجها، وفي عجز الميزان التجاري ما يشير ببيع كل ما يمكن من الإنتاج المحلي إلى الخارج، وليس ثمة ما يحول دون التفكير في إنشاء صناعات تعتمد على التصدير كلما وجدت الشروط الملائمة لقيامها.

ولا بد من الإشارة إلى أن مختلف الصعوبات الإدارية – التي سبقت الإشارة إليها مرارًا – تسيئ إلى التجارة بقدر ما تسيئ إلى الصناعة، بل قد يزداد ضررها في التجارة التي تتطلب السرعة وعدم

التردد. وكم ضاعت على الصناعة والتجارة من صفقات مربحة لمجرد بطء الناحية الإدارية وكثرة الجهات التي ينبغي أخذ رأيها في كل مسألة. ولا يقول أحد بإلغاء القيود على التجارة وتخفيف الرقابة اللازمة على التصدير، لكن المطلوب أولاً وبالذات هو سرعة البت في الطلبات وعدم إرهاق الناس بكثرة الإجراءات والاتصالات والاستعجالات والزيارات اللازمة لإتمام أي موضوع مع الإدارات الحكومية.

تلك هي المبادئ العامة والخطط الرئيسية لبرنامج تنمية الإنتاج الاقتصادي. ولم يفت القارئ أن يلحظ أنها مبادئ كثيرًا ما نودي بها من قبل، وخطط ذكر بعضها مرارًا في التقارير والتصريحات الرسمية وفي أعمدة الجرائد والمجلات، ولم ينقصها إلا تطبيق محكم وتنفيذ جدي. ولم يفته أن يلحظ أيضًا أنها لن تأتي بعلاج سريع، ولكن ما الحيلة في ذلك وليس ثمة علاج سريع لأزمتنا الاقتصادية والاجتماعية؟ ولا يعقل أن من المستطاع تحويل تيار الهبوط إلى صعود بين يوم وآخر، وحسبنا أملاً في الغد ورجاء في المستقبل أن أقبلنا على عهد جديد من النشاط والحركة، والنزاهة والسهر على الصالح العام، وعلينا الآن أن نحسن التدبير ونحكم المنطق وبعد النظر.

٤- توزيع الإيراد القومي

لئن أتى الخلاص من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق زيادة الإيراد القومي في نهاية الأمر، فإن لكيفية صرف هذا الإيراد وتوزيعه دخلاً كبيرًا في تخفيف حدة الأزمة وتقصير مدتها. ولا يستغني أي بلد، مهما يكن غنيًّا، عن الاقتصاد والتدقيق في استخدام موارده وحسن توجيهها، فكيف بمصر وهي تعاني فقرًا وهبوطًا اقتصاديًّا من جراء اختلال التوازن بين الموارد والسكان. وفي ضوء هذه الحقائق، كم تبدو جسيمة وخطيرة تلك الأخطاء السياسية والاقتصادية والمالية التي تعاقبت على الشئون العامة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويتلخص حسن استخدام الإيراد القومي وحسن توجيهه – بعد تحقيق الاقتصاد التام – في المفاضلة بين مختلف حاجات الأمة، حتى يقدم الأهم على المهم (ولو كانت حاجات الأمة مهمة كلها ولازمة)، فيوسع في الصرف نوعًا على الأولى ويضيق على الأخرى لفترة ما. ولم يعد محل إنكار أو مناقشة أن موارد القطر لا تكفي حاجات سكانه، لا من حيث معيشتهم الخاصة ولوازمهم ولا من حيث مصالحهم المشتركة التي تتعهدها الدولة، ولا بد من بعض المبادئ الثابتة والقواعد العملية لقياس أهمية تلك الحاجات ليمكن ترتيبها من حيث الضرورة والاستعجال والفائدة.

ويقول البعض إن هذا كلام نظري؛ لأن الحياة لا تخضع لخطة مرسومة ولا تسمح بتنفيذها حسب مراحل مرسومة مقدمًا، وإن أدق البرامج معرض دائمًا للمفاجآت. كل هذا مسلم به، لكن السياسة الرشيدة تسير في هدى مبادئ معينة وخطط واضحة، وتواصل تطبيقها وتنفيذها بقدر ما تسمح به الظروف القاهرة؛ أما وقد سارت سياستنا بغير هذا المصباح الذي يضيء أمامها الطريق ولا هذا الدليل الذي يسدد خطاها، فكان لا بد أن تنتهي بنا إلى تفاقم الأزمة وتعقد مشاكلنا وصرف كثير من الوقت والمال والجهد دون جدوى أو فائدة.

وأول تقسيم للإيراد القومي ينطبق على توزيعه بين ثلاثة وجوه رئيسية هي الاستهلاك والادخار والضرائب، وذلك بأن يترك ما يسد حاجات المعيشة والترفيه لدى الأفراد والأسر، على ألا يصرف الإيراد كله في الاستهلاك، بل يؤخذ جزء منه للضرائب، التي تمول خزانة الدولة، ويحجز جزء آخر قدر الإمكان للادخار، الذي يمول المشروعات الإنتاجية الضرورية لمواجهة نمو السكان. والمفاضلة بين هذه الأوجه الثلاثة هي دائمًا أصعب مسألة أمام أية حكومة.

وأول ضرورة بطبيعة الحال أن يتمتع الأفراد بما يلزمهم لسد نفقات المعيشة، فكلما كان إيرادهم لا يزيد عن الحد الأدنى اللازم لذلك (والمعروف أنه ينزل عنه لدى جزء كبير من السكان) امتنعت الدولة عن أن تستقطع شيئًا منه بواسطة الضرائب، أو المباشرة منها على كل حال، كما أن الادخار ينعدم من تلقاء نفسه. وتبدأ صعوبة التقسيم مع الأفراد الذين يزيد إيرادهم – صغرت النسبة أو

كبرت – عن اللازم للمعيشة، وهم الذين يعتمد عليهم المجتمع في تحقيق الادخار والاستثمار الذي يفتح أبوابًا جديدة للعمل والإنتاج، وتغذية الخزانة العامة للصرف منها على المصالح المشتركة بين الجميع.

وقد لاحظنا من قبل ضعف الادخار في مصر، نظرًا لكثرة النفقات الاستهلاكية اللازمة لمعيشة السكان، وأيضًا لقلة الثقافة الاقتصادية لدى بعض أصحاب الإيراد الكبير، كما لاحظنا عجز ميزانية الدولة عن الوفاء بكل الخدمات المطلوبة رغم ارتفاع فئات الضرائب. وإذا أردنا أن نعتمد على الموارد الوطنية لتمويل ولو جزء من المشروعات الإنتاجية اللازمة للبلاد، ورأينا من الحكمة ألا نلجأ إلى الخارج في كل المال اللازم للقيام بهذه المشروعات، فلا مناص من أن نترك مجالاً للادخار إلى جانب لوازم المعيشة وتسديد الضرائب.

على أن إنفاق الخزانة العامة ليس كله استهلاكيًّا، بل هناك خدمات اجتماعية تعتبر إنشائية لأنها ترمي إلى خلق أجيال المستقبل سليمة في العقل والجسم، ومشروعات عامة هي إنشائية أيضًا لأنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي. لكن نسبة المشروعات الاقتصادية الإنشائية تهبط عامًا بعد عام في مصروفات الخزانة؛ كما أن الدولة غير قادرة بحال من الأحوال على أن تنشئ وتدير المشروعات الصناعية لمصلحة المجتمع، ولذلك فلا بد من التعويل على النشاط الأهلي والأموال الأهلية، الوطنية والأجنبية منها على السواء.

صحيح أن ضرائبنا لم تبلغ ما بلغته في بعض البلاد من حيث ارتفاع فئاتها وتعميم التطبيق، لكنها ارتفعت سريعًا، وخطت في بضع سنوات خطوات ومراحل قطعتها البلاد الأخرى في أجيال. وأصبحت الدولة تستقطع ما بين ربع الإيراد القومي وثلثه، حسب آراء مختلف الفنيين؛ وهذه نسبة مرتفعة، لم تصل إليها البلاد المتقدمة إلا بعد أن قويت فيها الطاقة الإنتاجية وكونت رأس مال ضخم ومستديم من مختلف المنشآت والمرافق العامة والخاصة. أما في مصر، فكل هذا لم يتم بعد، أو

تم منه الشيء القليل بالنسبة إلى نمو السكان وزيادة حاجاتهم، وأغلب الظن أن الدولة إذا ما زادت استقطاعها ستصرف الزيادة في سد عجز قائم أو مصروف طارئ أو مشروعات غير إنتاجية.

وتؤدي زيادة الضرائب المباشرة مع تأخر الإنشاء وركود الإنتاج إلى انكماش في الإيرادات الفردية، كما تؤدي زيادة الضرائب غير المباشرة فوق حد معين إلى انكماش الاستهلاك، وفي كلتا الحالتين تنتهي زيادة الفئات إلى نقص الحصيلة إذا لم تزدد الطاقة الإنتاجية. والشعور العام لا يتقبل هذا الرأي بسهولة، لكن الناس أهل لأن يصارحوا بالحقيقة ليبنوا حكمهم وموقفهم. فإذا كان لا بد من زيادة استقطاع الدولة من الإيراد القومي، إما لضغط من الرأي العام أو بعض طوائفه وإما لعجز في الميزانية لا سبيل لتغطيته عن طريق آخر، فلا نغش أنفسنا ولندرك أن هذا إنما يتم على حساب المستقبل.

هذا عن تقسيم الإيراد القومي بين الأفراد والدولة. أما توزيع موارد الدولة بين مختلف أعمالها وخدماتها ومشروعاتها، فهو أيضًا موضوع في غاية الدقة، على وزير المالية وأعوانه الفنيين أن يعالجوه بما يعود بالخير الأكبر على العدد الأكبر؛ وكم تعظم صعوبته في الأزمات، عندما تقل موارد الخزانة وتكثر الطلبات عليها. والدولة تتصرف في جزء كبير من الإيراد القومي كما ذكر، ومن ثم كانت ميزانيتها أهم عامل في توجيه النشاط الاقتصادي وتكييف الأوضاع الاجتماعية، وأقوى سلاح في يد الحكومة لتحل بها المشاكل العامة، المؤقتة والمزمنة.

وتشمل ميزانية الدولة المصرية ثلاثة أبواب رئيسية؛ أولها خاص بالماهيات والمرتبات والأجور، والثاني بالمصروفات الإدارية والعامة، والثالث بما جرت العادة على أن يسمى الأعمال الجديدة. ولم يعد هذا التبويب القديم يفي بالغرض منه ومن ميزانية الدولة، ألا وهو توزيع موارد الدولة على أحسن وأنفع وجه وإيضاح هذا التوزيع لكل راغب في الاطلاع أو الانتقاد؛ وميزانية المصروفات في صورتها الراهنة معقدة بحيث لا يسهل على غير المتمرن أن ينفذ إلى الحقيقة، كأنه أريد بها أن تكون من بين أسرار المهنة البعيدة عن متناول الناس.

ومن أمثلة ذلك أن الماهيات والمرتبات والأجور لا تقتصر على الباب الأول، بل منها في الباب الثاني وفي الباب الثالث أيضًا؛ والأعمال الجديدة ليست كلها إنتاجية كما يظن عادة، بل تدخل في عدادها الإنشاءات والتوسعات من شتى الأنواع، والتبويب الثلاثي ذاته لم يحترم في السنوات الأخيرة، بل أضيف باب رابع لمصروفات خفض تكاليف المعيشة وغيرها من الأعمال التي لم يوجد لها محل مناسب في الأبواب الثلاثة القديمة. وكم يصعب أن يستخرج من الميزانية جملة ما يدفع في الماهيات والمرتبات والأجور، أو يستدل منها على حساب الأرباح والخسائر لمنشآت الدولة الاقتصادية، أو يعرف حقيقة تقسيم موارد الدولة بين المصروفات الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية.

ولا يتسع المجال لعرض مشروع جديد كامل لتبويب الميزانية وتقسيمها، وحسبنا أن نشير هنا إلى ضرورة إعادة النظر في مبدأ وحدة الميزانية، الذي يتمسك به رجال المالية كأنه من بين الحقائق المنزلة. فننتزع من الميزانية العامة جميع المشروعات الجديدة التي ترمي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ونشر المرافق الاقتصادية، ونضعها في «ميزانية الإنشاءات»، ونرصد لها أرباح أملاك الدولة (ثروة طبيعية، منشآت صناعية، حصص مالية، مرافق عامة مؤممة) والقروض الخاصة إن وجدت، والمأخوذ من الاحتياطي العام إن وجد، ونسبة ثابتة من إيرادات الدولة العامة في كل عام. وبهذا نعطي للأعمال الاقتصادية حقها من الاهتمام والاحترام، ونفتح الباب لبرنامج إنشائي أسلم وأحكم من برنامج السنوات الخمس، ونضمن مواصلة تنفيذه دون أن تطغى عليه أبواب الصرف الأخرى، فلا نعرض عندنا للخطر في سبيل التخفيف عن يومنا.

وننتزع أيضًا جميع المنشآت الاقتصادية التي تديرها الدولة، كسكك الحديد والتلغراف والتليفون؛ ومصنع تكرير البترول، والمطبعة الأميرية، ومنجم السكري وغيرها؛ وتدار هذه المنشآت أسوة بالمنشآت الأهلية وبعيدًا عن «الروتين» الحكومي، فيقوّم رأس مال كبير منشأة وتعمل لها ميزانية سنوية وحساب لأرباحها وخسائرها، ويكوَّن لها الاحتياطي اللازم؛ ولا يدوّن في ميزانية الدولة، العادية أو الإنشائية، سوى صافي الربح أو الخسارة. وبهذا نخرج هذه المنشآت عن الجو الحكومي

ونضمن استغلالها على أسس عصرية في ميدان الاقتصاد الحر، ونعطي القائمين عليها دافعًا قويًّا للإجادة والنشاط؛ لأن نتيجة إدارتهم سوف تظهر بوضوح بدل أن تخفى في ثنايا الميزانية العامة للدولة.

وإذا وضعنا كمبدأ أول أن الأعمال الإنتاجية تكون آخر ما يمسه التخفيض في أيام الضيق، فنضع إلى جانبه مبدأ آخر مستمدًا من نفس الروح، هو أن تصوب السياسة دائمًا – في حدود الإنسانية بالطبع – إلى المستقبل أكثر من الحاضر؛ فتتعهد النشء الجديد قبل أية طائفة أخرى، وتعنى بتغذية الأطفال أكثر من تغذية الكبار، وتعمل على الوقاية من الأمراض واستئصال أسبابها أكثر من علاج المرضى كلما وُجد إلى ذلك سبيل، وتعمد إلى فتح أبواب العمل أمام الفقراء والعاطلين أكثر من صرف الإعانات وتوزيع الإحسانات. هذا هو الاتجاه الذي يجب أن تتجه إليه سياسة الدولة كلما سمحت الظروف؛ لأن الواجب الأول إزاء الأمة والوطن إنما هو خلق جيل جديد يكون أكثر قوة وصحة، وأمتن تربية وتعليمًا، وأسعد حظًّا من الأجيال السابقة.

١- لم تعد معاني الاقتصاد والتقشف والسهر على الأموال العامة في حاجة إلى التوكيد، وقد بادر العهد الجديد إلى اتخاذ بعض قرارات للقضاء على مظاهر الإسراف والترف، وقطع دابر الفساد والمخالفات المالية، مما يبعث على الأمل بأن أموال الدولة سوف تصان من كل عبث. وجدير بالملاحظة أن إصلاح الأداة الحكومية لا بد أن يحقق اقتصادًا كبيرًا، وفي تبسيط الإجراءات وتحديد الاختصاصات وتحسين الإنتاج الإداري ما يوفر كثيرًا من المال إلى جانب الجهد والوقت.

٢- ويجب أن تحصل الخدمات المتصلة بالتعليم والصحة والإرشاد الاجتماعي على قسط وافر من موارد الخزانة، على أن تصوّب دائمًا إلى المستقبل أكثر من الحاضر، كما سبقت الإشارة إليه. والتعليم بالأخص في حاجة إلى عناية وتوجيه، لا سيما في المرحلة الأولى من التعليم العام، التي يبدو أنها أهملت في حمومة إنشاء الجامعات والكليات؛ وفي التعليم الفني والمهني، الذي أهمل أيضًا أو أهمله الطلبة في فرحتهم بفتح أبواب الجامعات على مصراعيها.

٣- على أنه يبدو أن الضائقة المالية سوف تقضي بإعادة النظر في الإعانات والمساعدات الاجتماعية ما أمكن. والمهم أن ننظر إلى المستقبل، فصرف مبالغ طائلة في خفض تكاليف المعيشة مثلاً أو الضمان الاجتماعي، إنما هو أخذ فائدة عاجلة ومحدودة مقابل ترك مصلحة آجلة وكبيرة. ومع عدم التعرض للروح الكريمة التي أوحت بتحقيق هذه الفائدة العاجلة، فإن مصلحة المجتمع فوق مصلحة أية طائفة أو طبقة، وليس من مصلحة المجتمع أن تصرف عشرات الملايين من الجنيهات سنويًّا كان يمكن أن يستخدم بعضها في زيادة الطاقة الإنتاجية وإفساح ميادين العمل المنتج.

٤- وسبق أن تكلمنا عن ضرورة المشروعات الإنشائية والإنتاجية والمرافق العامة الاقتصادية بما فيه الكفاية. ويجب أن يقتنع الكل بأن تعطيلها أو التفريط فيها يلحق بالوطن أضرارًا أعظم شأنًا وأبعد مدى من تخفيض بعض الاعتمادات الإدارية أو الاجتماعية لفترة من الزمن. ويهمنا أن نضيف إلى عداد المشروعات الإنتاجية المعروفة، كبسط المساحة المزروعة وتيسير وسائل النقل وإيجاد القوة المحركة، مختلف البحوث العلمية والفنية التي تعتبر ركنًا هامًّا من أركان النهوض في البلاد المتقدمة.

وإذا كان الاقتراض خطرًا كبيرًا لو استخدم لسد مصروفات الميزانية العادية (وحسنًا فعلت الحكومة إذا وازنتها أخيرًا بغير الالتجاء إليه)، فليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالأعمال الإنشائية. ويجب وضع نظام لتمويل سلسلة من تلك الأعمال، التي تفتح باب العمل على عدد كبير من العمال، وتحسن الطاقة الإنتاجية في البلاد، ولا تحتاج إلى استيراد كثير من الآلات والمعدات الغالية مما يسيء إلى الميزان التجاري. وأنسب المشروعات لتحقيق هذه الأغراض الثلاثة هي المتصلة بالري والطرق.

٥- ويجب أن تعطى الصيانة حقها من الاعتمادات والتنظيم، سواء أكانت في الري والصرف أو الطرق أو الأبنية أو الآثار أو غيرها. وهي ناحية تبدو مهملة إلى حدٍّ كبير في مصر، في دائرة أعمال الحكومة ولدى الأفراد على السواء؛ والصيانة ضرورية في كل شيء، وتوفر – إن تمت في حينها – كثيرًا من الأموال والمتاعب في المستقبل.

٦- أما الجيش، فيجب أن تقف عليه الدولة أقصى ما يمكن من جهد ومال لرفع مستواه والنهوض به. وليست العبرة في الجيش العامل بكثرة العدد، بل باكتمال التسليح والتمرين ليصبح أداة فعالة وماضية، مع الإكثار من الضباط الأكفاء ليكونوا في ساعة الحاجة نواة لتوسع سريع في قوة الدفاع. غير أن للعدد مقتضياته أيضًا وضروري ألا يتخلف مواطن عن أداء الخدمة العسكرية، لما فيها من تربية وطنية وأخلاقية نحن في أمس الحاجة إليها، ومن استعداد سابق يستفاد منه عند الحاجة إلى التوسع في الجيش العامل. والمهم أن يبتكر نظام يسمح عن قرب باستيعاب جميع اللائقين للخدمة في نوع من التدريب العسكري العام يتناسب مع الموارد الاقتصادية والاستعداد الإداري. وقد أصبحت هذه المسائل الآن في أيدٍ أمينة وقادرة على أن تعالجها على أحسن وجه.

وبعد، فقبل الانتقال إلى إصلاح الأداة الحكومية، الذي نختتم به هذا التقرير، لا بد من الإشارة إلى موضوعين يشغلان الرأي العام من حين لآخر، ويتصلان اتصالاً وثيقًا باختلال التوازن بين الموارد والسكان، وهما الهجرة إلى الخارج وتنظيم النسل. وقد ترددت في أن أتعرض لهما في هذه الصفحات، التي ترمي إلى أن تكون عملية قبل أي شيء آخر، غير أن الظروف قد تجعل منها مسألة عملية على كل مواطن أن يكوّن رأيه فيها، وإن كانا الآن من عالم النظريات في رأي البعض.

٥- الهجرة وتنظيم النسل

إذا كانت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لكثرة السكان مع قلة الموارد، وإذا كان العلاج الطبيعي أن تنمو الموارد نموًّا يفي بحاجات السكان ويساير زيادتهم في المستقبل، فإن ثمة احتمالاً كبيرًا أن الموارد لا يمكن أن تنمو إلى هذا الحد، وأنها ستبقى دائمًا دون الحاجة مما يقضي على الأمة بألا ترتفع معيشتها إلى المستوى الذي يحقق أملها من الحياة ويرضي كرامتها وعزتها. وبناءً عليه، قد يحسن البحث عن طريقة لخفض عدد السكان في القطر المصري، حتى تخف الأزمة وتتمكن الأمة من السير بخطوات سريعة نحو الرفاهية والرقي.

وأول ما يلاحظ في هذا أن العبرة – هنا أيضًا – ليست بالعدد، بل بالنوع وبما يتمتع به أفراد الشعب من صحة وثقافة وموارد. وثمة أمم لا تبلغ نصف عددنا أو ثلثه أو ربعه، وتفوقنا كثيرًا في النفوذ السياسي والقوة العسكرية والثروة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وما من شك – نظريًّا وعمليًّا – في أن أغلب المشاكل التي نعانيها (الفقر وقلة الادخار، والركود ونقص الإنتاج، ومختلف الآفات الاجتماعية) كانت تحل سريعًا لو قل عددنا إلى حد يتناسب مع موارد القطر.

فهذه المسألة جديرة إذن بأن تكون محل تفكير وتأمل، ومن الفائدة أن تثار وتناقش وتكون حاضرة في الأذهان؛ لأنها قد تبرز قبل فوات وقت طويل إلى مقدمة المسائل العملية التي يجب البت فيها.

١- كانت الهجرة عاملاً أساسيًّا في حياة كثير من البلاد في العصر الحديث، سواء منها التي هاجرها أبناؤها فخففوا الضغط عن الباقين، أو التي رحبت بالمهاجرين لتكوّن منهم أمة جديدة في عالم جديد؛ ومن أمثال الأولى كثير من بلاد أوربا، ومن أمثال الثانية أغلب بلاد القارة الأمريكية. ولم يكن لهؤلاء المهاجرين دوافع أقوى – من ناحية اقتصادية على الأقل – لترك بلادهم والاستوطان في الخارج من غالبية المصريين، إلا أن هذه مسألة يصعب تكييفها؛ لأنها تتصل بالأمزجة الخاصة بكل شعب وكثير من العوامل التاريخية والطبيعية المحيطة به.

وبالقرب من القطر المصري عدة مناطق تتسع اقتصاديًّا لعدد كبير من المزارعين المصريين، وهي السودان وسوريا والعراق، ولا يختلف مناخها كثيرًا عن المناخ المصري، اللّٰهُمَّ إلا في شمال سوريا، وروابط الأخوة واللغة والدين واضحة وقوية. لكن تنظيم الهجرة أمر في غاية الصعوبة، ويتطلب جهودًا شاقة وأموالاً كثيرة، فضلاً عما قد يثيره من مشاكل سياسية. وعلى كل حال ليس هنا محل دراسته؛ ومن الخير أن تقوم جامعة الدول العربية بدراسة تفصيلية تلم بأطراف المشكلة ليعرف الرأي العام ما إذا كانت الفكرة عملية أم لا.

٢- وقد أثار تنظيم النسل مناقشات عنيفة، انتهت إلى أن تأخذ به أو تتسامح فيه البلاد البروتستانية بينما لا تزال البلاد الكاثوليكية ترفضه وتحاربه. أما في مصر، فقد وضع على بساط البحث منذ خمسة عشر عامًا تقريبًا، وتكونت وقتئذٍ جمعية لنشر مبادئه استصدرت فتوى معروفة مؤداها أن الإسلام يجيزه في حالات ولأسباب متعددة. ويجدر بالذكر أن هدف الجمعية لم يكن بالطبع التقليل من عدد السكان، بل حماية الأسرة من المتاعب الصحية والمادية المترتبة على كثرة النسل وتتابع الولادات بغير فترة من الراحة بين الحمل والحمل.

ومن هذه الناحية، لا شك في أن مصر تفيد كثيرًا بتنظيم النسل، ولن يترتب حتمًا على تقليل المواليد أن يقل عدد السكان، بل سوف يقل عدد الوفيات؛ لأن الأطفال يولدون في صحة وقوة أكثر، والوالدين يصبحان أقدر على العناية بهم. وفي هذا ما يوفر على الأفراد كثيرًا من التعب والإرهاق، وعلى الدولة كثيرًا من الخدمات الصحية والاجتماعية، ومن الخير دون نزاع أن تأخذ وزارة الصحة ووزارة الشئون الاجتماعية بهذه النظرية، التي تساعدهما كثيرًا في أداء مهمتهما.

أما أن يؤدي تنظيم النسل إلى تحديده، بمعنى أن يقلل من عدد السكان، فلن يتحقق هذا إلا إن وجه إلى ذلك الهدف توجيهًا قويًّا. والملحوظ في أغلب البلاد أن تحسين مستوى المعيشة ينتهي بطبيعته إلى تحديد النسل، عسى أن نمرّ نحن بهذا التطور. وعلى كل حال، أعتقد أن تنظيم النسل ضروري لنا من الناحية الاجتماعية والصحية، وأنه جاء وقت إرشاد الناس إلى فوائده ووسائله. وقد يجيء يوم غير بعيد نرى فيه لزامًا أن نلجأ إليه لتخفيف ضغط السكان، فنجد استعدادًا لقبوله وتنفيذه.

٦- إصلاح الأداة الحكومية

يظن أحيانًا أنه انتقاص لمنزلة الأداة الحكومية أن تشبه بالآلة أو الجهاز أو المصنع، لكنها في الواقع ليست شيئًا آخر، ومن الخير أن تنتشر لدينا هذه الفكرة. وثمة مؤسسات إنتاجية في العالم لا تقل عن الأداة الحكومية المصرية من حيث ميزانيتها وعدد العاملين فيها. والمهم كما رأينا أن ننتج،

وننتج سريعًا لتحل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية قبل فوات وقت طويل. وما من شك في أن الشرط الأول لتنمية الإنتاج الاقتصادي، إنما هو إصلاح الجهاز الحكومي، لكي يصبح دافعًا للنشاط الأهلي لا مثبطًا له، وحارسًا على الأموال العامة لا مبددًا لها، وساهرًا على مصالح الناس لا مستهترًا بها.

والنهضة الشاملة، بل البعث الشامل الذي تنتظره الأمة بفارغ الصبر لن يكون له قوام بغير أداة صالحة وقادرة على تطبيق القوانين وتنفيذ المشروعات. والأداة الحكومية إن لم تصلح وتجدد كفيلة بإفساد أحسن سياسة وتعطيل أنفع برنامج؛ ولن تتحقق الآمال المعقودة على العهد الجديد، الذي جاء لينسخ صفحة جديدة نظيفة في تاريخ الوطن، إن بقيت أداة التنفيذ في حالتها المعروفة من انهيار وتفكك.

ولذلك الإصلاح شطران؛ أحدهما يمكن تنفيذه سريعًا ويتطلب الآخر وقتًا قد يطول؛ ذلك أن الأداة الحكومية، فوق أن أنظمتها بالية ودواليبها كادت تتآكل مع مرور الزمن، لا تؤدي مجرد الخدمات التي كان يمكن أن تؤديها هذه الأنظمة البالية لو أحكم توجيهها ومراقبتها. هذا هو الإصلاح العاجل، الذي يتمثل أولاً وبالذات في التطهير، ليس فقط في المراكز الرئيسية بل أيضًا في كثير من المصالح العامة والخدمات المتصلة بالجمهور، الذي يعيد للناس ثقتهم بالإدارة الحكومية واحترامهم لها.

أما الشطر الثاني، فهو تجديد هذا الجهاز الضخم لنجعل منه أداة فعالة ونشطة ومنتجة. ولا يتحقق هذا بسرعة؛ لأنه يتطلب بحثًا شاملاً ودقيقًا، حتى تتضح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الأداة الحكومية، وتدبر الأنظمة والأوضاع التي تضمن سيرًا سليمًا وإنتاجًا مطردًا. وهناك دراسات سابقة في هذا الصدد، قامت بها الجهات الحكومية أو بعض الخبراء والفنيين أو أفراد من الكتاب والباحثين، يمكن التعويل عليها والإفادة منها.

ويتلخص هذا التجديد في عدة أمور يكاد يُتفق عليها في جميع الدول، من بينها تحديد الخدمات العامة وطريقة توزيعها على المصالح والإدارات اللازمة للقيام بها؛ وتوضيح الاختصاصات بحيث لا

تتعدى إدارة على أخرى ولا يتوزع عمل بين إدارات متعددة؛ ومعالجة المركزية الزائدة، إن في صورتها الجغرافية التي ترجع بكل أمر إلى العاصمة، أو في صورتها التصاعدية التي تجعل البت للرؤساء دون المرءوسين؛ وتنظيم شئون الموظفين في تعيينهم وترقبهم ونقلهم، وفي ماهياتهم ومعاشاتهم؛ وتحسين أساليب العمل، بما فيها اللوائح والتعليمات الإدارية، ومراقبة الإنتاج الإداري.

كل هذا يتطلب وقتًا بلا شك وجهودًا متصلة، واستقرارًا في الأوضاع العامة نرجو أن يكون قد تحقق الآن بعد تخبط وتبدل استمر سنوات طويلة. وقد اتخذت الحكومة بعض قرارات مبدئية في هذا، هي خطوات في الطريق السليم، ولا بد بعد ذلك من أن يوضع البرنامج الكامل اللازم، بواسطة الفنيين والمختصين وذوي الخبرة، ليؤخذ في تنفيذه بطريقة منسقة ومطردة.

وبعد، فليست الأنظمة كل شيء، والأداة الحكومية مريضة في جانبها الروحي والمعنوي كما هي مختلة في نواحيها المادية والنظامية. ولم يعد الموظفون – في غالبيتهم مع الأسف – يشعرون بواجبهم إزاء الجمهور والدولة. وكل واجب يقابله حق، وكل حق يقابله واجب، ومن الإنصاف أن نقرر أن حقوقهم كثيرًا ما أهدرت في تيار المحسوبية والاستثناءات والتقلبات الحزبية، وأن واجباتهم كثيرًا ما ضلوا عنها من جراء الأمثلة السيئة والأعمال الفاسدة التي ما كانت تلاقي مؤاخذة أو عقابًا.

على أن معاقبة المسيئين وإقصائهم، وتمسك الرؤساء بالحق والقانون في تصرفاتهم، والتزام القادة والرؤساء بتقديم المثل الطيب في أشخاصهم، كل هذا كفيل بأن يصلح روح الموظفين. لكن التحول لن يتم بسرعة، وكما أن الفساد استمر وقتًا طويلاً ينخر في هيكل الأداة الحكومية وينتشر من درجاتها العليا إلى درجاتها السفلى، كذلك لا بد من وقت لينزل المثل الطيب من فوق، فتنتشر الروح الجديدة في مختلف درجات السلم الإداري. وإذا وجب الضرب بشدة على أيدي العابثين، فسوف يجب أيضًا شيء من الاستقرار وطول البال إلى أن تنمحي آثار الماضي.

ونرجو أن تكون أولى ثمار هذه الروح الجديدة معاملة عامة الناس بالعدل والرفق، والعدل يتمثل في تطبيق القانون ولا يتعارض الرفق مع الحزم والقوة. لكي يستطيع كل فرد مهما تكن منزلته

أن يحصل على حقه ويقضي حاجته في يسر وسرعة، ويعلم ألا سبيل له – ولا لغيره – أن يحصل على أكثر من حقه أو يقضي حاجة غير مشروعة. وبهذا يشعر الجمهور بأن شيئًا تغير في البلاد، وتنتقل المثل الطيبة من الإدارة إلى الشعب؛ والإدارة بما لها من وازع وسلطان في بلادنا تستطيع أن تربي الشعب وترفع مستواه الأخلاقي، كما تستطيع أن تفسد عليه معالم الحق والواجب.

وفي سبيل تكوين المواطن الصالح، الذي يعرف حقه ويطالب به ويقدر واجبه ويقوم به، ينبغي استخدام جميع وسائل النشر والدعاية، وتجنيد من يؤهلهم عملهم أو مركزهم – وبالأخص رجال الدين ورجال التعليم – لإرشاد الناس وتوجيههم. ولا يقتصر التوجيه على النصح والوعظ، بل يشمل المعلومات العامة والأمثلة العملية المأخوذة من البيئة المحلية، لتفهيم كل واحد كيف يكون مواطنًا صالحًا، وأيضًا لإرشاده في عمله وصحته وثقافته الاقتصادية والاجتماعية.

خاتمـــة

وفي نهاية الحديث، أذكر أنه أخذ عليّ في مناسبات سابقة بعض التشاؤم في تصوير شئوننا العامة؛ وقبلت وقتئذٍ هذا الانتقاد، ورجوت مخلصًا أن تسفر السنوات في تتابعها عن خطأ تقديري، لكن هذا الرجاء لم يتحقق. وقد حاولت جهد طاقتي ألا أفارق الحقيقة والواقع في تصوير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وأملي أن تكون النتائج التي انتهيت إليها محل بحث ومناقشة، بعيدًا عن النزعات الخاصة والاعتبارات العاطفية.

والرجل العملي لا يعرف تشاؤمًا ولا تفاؤلاً، أو إن شعر بالأول فإن هذا يحمله على مضاعفة الجهد، وإن تظاهر بالثاني فلكي يشجع الناس ويوطد عزمهم. على أن الصراحة التامة أجدى وأسلم طريقة؛ حتى يقف الرأي العام على حقيقة الأمور ويدرك الخطط اللازمة ويقدر صلاحية السياسة والوسائل. والروح الوثابة تزيل الجبال كما يقال، والنملة المتواضعة الكادحة تزيلها أيضًا، ومطلوب لنا مزيج من هذه وتلك لكي نخلص من أزمتنا عن أيسر طريق.

ولم أهتدِ إلى حلول سريعة وعلاج كامل، رغم طول التفكير والتأمل؛ والنقص الاقتصادي في بساطته وقسوته لا يدع مجالاً لآمال غير مبنية على أساس أو أفكار غير معتمدة على البحث والتمحيص، والاختلال الأساسي بين الموارد والسكان لا يوازن إلا بزيادة الموارد أو تقليل السكان؛ ولا يمكن أن يتم رفع الطاقة الإنتاجية واستغلال جميع مصادر الثروة في يسر وسرعة، بل لا بد من جهود ضخمة وعمل مطرد قبل أن يأخذ مستوى المعيشة في الصعود من جديد، وتنتشر أسباب الرخاء والرفاهية بين الجميع.

على أنه لا يجول بخاطري أن قدمت برنامجًا كاملاً للعلاج، ولا أن الوسائل المقترحة هي أحسن وأنفع ما يمكن اقتراحه؛ ورجائي أن يؤدي التعليق والمناقشة إلى إيجاد وسائل أخرى، أوسع نفعًا وأسرع أثرًا، وإلى بيان الطريقة لخلق الثروة اللازمة وتوفير المال الضروري للخلاص من المأزق الحالي. وعلى كل مواطن في هذه الفترة التاريخية أن يشغل بالشئون العامة – في دائرته وفي حدود طاقته – وهذا ما أردت أن أساهم فيه بنصيب. والله أسأل أن يهدينا سواء السبيل.

لمحة عن كاتب التقرير «مريت غالي»

ولد مريت بك نجيب بطرس غالي في مدينة القاهرة في ١٠ مايو عام ١٩٠٨، وهو ابن نجيب باشا غالي، وحفيد بطرس باشا غالي. وقد حصل على ليسانس الحقوق، ودبلوم مدرسة العلوم السياسية من جامعة باريس عام ١٩٢٩، ليلتحق بعدها بالعمل الدبلوماسي في وزارة الخارجية المصرية. كما تولى منصب وزير الشئون البلدية والقروية في وزارة أحمد نجيب باشا الهلالي الثانية (من ٢٢ إلى ٢٤ يوليو عام ١٩٥٢)؛ ويرجع سبب اختياره لهذا المنصب إلى الرؤية الإصلاحية في المجال الزراعي التي نادى بها في كتابيه «سياسة الغد»، و«الإصلاح الزراعي».

وقد انصب اهتمام مريت بك غالي كذلك على دراسة الآثار؛ حيث قام بتأسيس جمعية الآثار القبطية، وشغل منصب عضو المجلس الأعلى للآثار عام ١٩٣٨، ورأس مجلس إدارة جمعية الآثار القبطية منذ عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٨٨. وكان عضوًا كذلك بعدد من الجمعيات منها: الجمعية العلمية الجغرافية المصرية، وجمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، والمجمع العلمي المصري عام ١٩٦٠، وعضوًا في لجنة المساعدة الطبية للحبشة، وعضو مجلس نواب ما قبل ثورة ١٩٥٢. وفوق كل ذلك كان كاتبًا ومؤلفًا للعديد من الكتب الخاصة في السياسة والاقتصاد باللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية، وأشهرها على الإطلاق كتابه «سياسة الغد»، مما أهله لحمل نيشان الاستحقاق من الدرجة الأولى.

واللافت للنظر في سيرة مريت بك غالي هو الدور الأهم الذي لعبه في السياسة الخارجية المصرية، خاصة في العلاقات المصرية الأثيوبية على مدار أربعة عقود، وهو دور غير رسمي، وكان مدخله الأساسي فيه مكانته في المجتمع القبطي المصري، وصلته الوثيقة ببطريرك الكرازة المرقسية. وقد تبلور دور مريت بك غالي في العديد من المواقف بدءًا من الثلاثينيات إلى نهاية السبعينيات.

الدوران الاجتماعي والدبلوماسي لمريت غالي في الحبشة

• لجنة مساعدة الحبشة

مع نشوب الحرب بين إيطاليا والحبشة عام ١٩٣٥ سادت في مصر حالة من الاستنفار لمساعدة الحبشة، ممثلة في القيام بتأسيس لجنة لمساعدة الحبشة تحت رعاية الأمير عمر طوسون، والتي تفرعت إلى عدة لجان؛ حيث رأس الأمير عمر طوسون لجنتين؛ الأولى للدفاع عن مصلحة واستقلال أثيوبيا بإصدار التقارير والنشرات المختلفة عن الأحوال في أثيوبيا وأرسلها إلى المنظمات والدول العالمية للتعريف بوضعها. أما اللجنة الثانية فقام من خلالها الأمير إسماعيل داود بتشكيل لجنتين للدعم الطبي، وهذا العمل يقام على مستوى دولي بالتنسيق مع لجنة الصليب الأحمر للمقيمين الأجانب في أثيوبيا. وقد تشكلت اللجنة الطبية من اثني عشر طبيبًا وثلاثة كيميائيين وثمانية وستين ممرضًا وطاقم غير فني كان يعمل في مستشفى الأميرة Asfa-Wossen.

وقد أعجب الأثيوبيون والأجانب بعمل الأطباء المصريين في تلك الوحدات، التي كان من بين أعضائها مريت بك غالي؛ حيث أقدم المصريون على تقديم المساعدات والتبرعات، وتقدمت الحكومة المصرية بمساعدات للأحباش.

ولم يتوقف دور لجنة المساعدة بانتهاء الأعمال الحربية، بل استمرت اللجنة في مساعدة اللاجئين والمهاجرين بعد الحرب، وساعدت من هاجر إلى فلسطين، وكذلك دأبت اللجنة على استخدام علاقاتها الدولية لتوجيه اهتمام منظمات دولية إلى أثيوبيا مثل الصليب الأحمر، كما استعادت اللجنة نشاطها في مكافحة الأمراض الزهرية والتيفود، التي انتشرت في أثيوبيا في بداية الأربعينيات، وإن كانت طبيعة ما قامت به اللجنة من دور في خدمة الأثيوبيين لم يختلف في وقت السلم عنه في وقت الحرب؛ حيث كانت اللجنة تقوم على مساعدة الأحباش طبيًّا، وتنحي فكرة التطوع العسكري جانبًا، كما كانت هذه اللجنة تقوم بمتابعة دقيقة لحالة الكنيسة الأرثوذكسية في الحبشة وترصد احتياجاتها وتمدها

بما تحتاج، وكان أعضاء هذه اللجنة يرون أن دورها نابع من دور مصر في قيادة الأمم الشرقية، وأن مساعدة الأحباش في مواجهة الغزو أو المرض واجب لا يقتصر على الأقباط فقط ولكن أيضًا على المسلمين، ولقد وثقت هذه اللجنة علاقاتها مع جمعية فؤاد الأول للهلال الأحمر.

وكان لمريت بك غالي دور هام داخل اللجنة لما يملكه سواء من علاقات مع منظمات إنسانية دولية يستطيع تحريكها لنجدة الأحباش، أو علاقاته مع المصريين والأثيوبيين داخل أثيوبيا؛ في رصد واقع الموقف في أثيوبيا، وتحديد متطلباته، والإشارة بما يجب عمله على اللجنة، بل وقد كان مريت وأخوه جيفري من المتبرعين في هذه اللجنة.

ومع معاناة أثيوبيا في الشهور الصيفية من عام ١٩٧٤ من موجة شديدة من الجفاف اجتاحتها ودولاً إفريقية أخرى، بدأت المنظمات المصرية ممثلة في الكنيسة المصرية في دعم جهود الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية لنجدة أبناء الشعب الأثيوبي.

وكان مريت بك غالي خلال هذه الفترة لا يزال مقيمًا في أثيوبيا ضمن اللجنة، التي لم تكن مجرد لجنة مساعدة ولكنها كانت قائدة ومحركة للعديد من المساعدات الدولية الأخرى لمساعدة الحبشة. ولذا كان لا بد أن يكون لمصر دور في هذه المرحلة. ولأن الإمكانيات المادية في مصر لم تكن تسمح بذلك فقد تم تعويض ذلك بالأمور المعنوية؛ فبعث إلى البابا شنودة الثالث؛ بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية، رسالة طلب منه فيها أن يرسل مندوبًا عنه محملاً بالهدايا والدعم للشعب والكنيسة والإمبراطور الأثيوبيين في هذه الفترة الزمنية العصيبة، على أن يحضر هذا المندوب كذلك عيد ميلاد الإمبراطور، مع إمداد هذا المندوب برسالة يحدد له فيها الأفراد المستهدفون من هذه الهدايا من أبناء الكنيسة والمجتمع الأثيوبيين. وبالفعل أرسل البابا شنودة الثالث برقية يساند فيها الإمبراطور والشعب الأثيوبيين في ظل الظروف التي تعاني منها أثيوبيا، كذلك يهنئه بعيد ميلاده، وقد كان أحد اقتراحات مريت غالي إرسال مبلغ مالي رمزي بنحو ١٠٠٠ دولار أمريكي مع تأكيده على إمكانية أن يوفره شخصيًّا ويقدمه باسم البطريرك للإمبراطور، وكان رد البابا شنودة الثالث هو

التبرع بـ ٣٠٠٠ دولار للأثيوبيين المتضررين من الجفاف في أثيوبيا، وسافر الأنبا باخوميوس إلى أثيوبيا في هذه الفترة ورافقه مريت غالي خطوة بخطوة، وكان لزيارته أثر كبير في توضيح رسوخ العلاقة بين الكنيستين القبطية والأثيوبية من جهة وبين الشعبين المصري والأثيوبي من جهة أخرى.

ويتضح من هذا الموقف إلى أي مدى كان حرص مريت غالي على عدم تفويت أي فرصة مهما كانت ضئيلة لترسيخ العلاقة بين الكنيستين القبطية والأثيوبية، كما كانت لديه رؤية خاصة لهذه العلاقة، وبذل كل ما في وسعه لكي تظل العلاقات بينهما حميمة، وكالعادة نقل الموقف بدقة، وشرح كيفية استخدامه لصالح هذه العلاقة، واقترح آلية التنفيذ.

• الجالية القبطية في الحبشة

اهتم مريت غالي بأفراد الجالية القبطية الموجودين في الحبشة؛ فقد حرص على إسماع صوتهم لقادة الكنيسة القبطية في القاهرة، فأرسل في ٨ إبريل عام ١٩٥٦ رسالة إلى المجلس الملي في القاهرة يطلب تعيين مدير جديد للمدرسة الإكليركية في أديس أبابا لإقامة القداس بالطقس القبطي، وقد طلب سرعة إيفاد هذا المدير لما يمثله ذلك من إرضاء للأسر القبطية والأسر الأثيوبية التي يحب الكثير منها حضور القداس القبطي من وقت لآخر، كما نصح قادة المجلس الملي بأن يكون المدير المرشح راهبًا حتى يستطيع اكتساب احترام الأثيوبيين وإجلالهم له.

• الكنيسة الأثيوبية

ارتبطت الكنيستان المصرية والأثيوبية بعلاقة ممتدة منذ القِدم، غير أنه خلال الاحتلال الإيطالي لأثيوبيا شهدت العلاقات نوعًا من التوتر ومحاولة فصل الكنيسة الأثيوبية عن الكنيسة القبطية المصرية، ولكنها لم تفلح؛ حيث توطدت هذه العلاقة أكثر وأكثر بعد عودة الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى عرشه، غير أن هذه العلاقة قد تعرضت لبعض الاهتزازات الناتجة عن مطالبة الكنيسة الأثيوبية بالمزيد من الاستقلال عن الكنيسة القبطية، ولكن تفهُّم البطريرك القبطي لذلك قاد للعديد من

التفاهمات وعَقْد برتوكول عام ١٩٥٩ الذي سمح للكنيسة الأثيوبية ببعض ما أرادت. ولكن استمرار المحاولات المضنية لقطع هذه العلاقة وإضعاف مكانة الكنيسة الأرثوذكسية في أثيوبيا بعد قيام الثورة الأثيوبية الاشتراكية، خاصة في ظل العداء الذي ساد علاقة الرئيس السادات الداعم للصومال وموقفه من مانجستو؛ رئيس أثيوبيا الاشتراكية، الذي دخل في مواجهة عسكرية مع الصومال؛ أدى إلى إضعاف علاقة الكنيستين ببعضهما بعضًا. وبدأ مريت غالي يلعب دورًا هامًّا في إعادة العلاقة بين الكنيستين والعلاقة السياسية بين مصر وأثيوبيا عمومًا.

وأثناء غزو إيطاليا للإمبراطورية الأثيوبية قامت القوات الإيطالية على مدار ما يقرب من خمس سنوات بمحاولة السيطرة على الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية، وقامت بترسيم مطران جديد دون وضع في الاعتبار علاقة الكنيسة الأثيوبية بالكنيسة القبطية، وكذلك دون الالتفات إلى القانون الكنسي القاضي بأن ترسيم المطران هو حق يقوم به بطريرك الكرازة المرقسية وحده. وعند عودة الإمبراطور مرة أخرى إلى أديس أبابا، أمر الأنبا يؤنس – الذي رسمته قوات الاحتلال – بعدم الخروج من المطرانية، كما أمره وزملاءه الأساقفة بالامتناع عن الاشتراك في إقامة الشعائر الدينية، إلى حين الخروج من هذا المأزق الديني الذي وُضعت فيه الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية.

وأرسل أثناء ذلك بطريرك الكرازة المرقسية وبابا الإسكندرية الأنبا كيرلس السادس وفدًا مصريًّا للتفاوض مع الأثيوبيين كنيسة وحكومة للخروج من هذا المأزق، وكان أعضاء الوفد المصري هم نيافة المطران السابق بأثيوبيا؛ سعادة صادق باشا وهبة، وفرج بك موسى، ومريت بك غالي، والقمص عازر.

وبدأ مريت غالي خلال هذه الزيارة بالتفاوض مع ممثلي الكنيسة الأثيوبية حول عدد من القضايا؛ أولها قضية رفع الحرم عن الكنيسة وعن الأساقفة الذين رُسموا في عهد الاحتلال الإيطالي، وأبدى الوفد المصري مرونة عالية. ليبدأ الوفد الأثيوبي من بعد ذلك بنقل رأي الشعب الأثيوبي المنقسم حول إعادة رسامتهم من عدمه. كذلك طرح الجانب الأثيوبي مستقبل الأفراد الذين تزوجوا، ومن توفي

منهم، وكل من كان له تعامل مع الأساقفة والكنيسة أثناء فترة الاحتلال، وطالبوا برفع الحرم عن هؤلاء جميعًا؛ لأن من شأن استمرار الحرم عليهم اضطراب الحياة بين أفراد الشعب الأثيوبي.

وتحدث كذلك مندوبو الكنيسة الأثيوبية عن قضية استقلال الكنيسة الأثيوبية في بعض سلطاتها عن الكنيسة القبطية، فمع اعتراف الكنيسة الأثيوبية بالفضل الكبير للكنيسة القبطية التي ستظل الشقيقة الكبرى لها، فإن الكنيسة الأثيوبية قد خرجت من طور الطفولة وتسعى لمزيد من السلطات في إدارة شئونها الداخلية، ومنها مَنْح المطران الأثيوبي حق وسلطة ترسيم أساقفة الكنيسة الأثيوبية؛ حيث إن ترسيمهم هو من اختصاص بطريرك الكرازة المرقسية طبقًا للقانون الكنسي، ولا يستطيع أن ينوب عنه في هذا الأمر أي مطران.

واشتكى الوفد الأثيوبي كذلك لممثل الكنيسة القبطية من الوفد المصري، من عدم إجادة المطران المصري وحاشيته للغة الأمهرية، وعدم اهتمامهم بتعلمها حتى يخاطبوا الشعب ويتقربوا إلى قلوبهم، ويخشى الوفد الأثيوبي إذا استمرت هذه الحالة أن يَنْفُر الشعب الأثيوبي من المطران؛ إذ إنه يرى في هذا الوضع تحقيرًا له وللغته الوطنية. وكانت استجابة الوفد المصري فورية لهذا الطلب بإعلانه على لسان صادق باشا أن البطريرك لن يرسل مستقبلاً أي شخص تابع للكنيسة القبطية إلى أثيوبيا دون تعلمه للغة الأمهرية، وأن المطران وحاشيته الحاليين سيشرعون في تعلم الأمهرية، وطلب الوفد المصري من القمص عازر أن يبدأ في تعلم اللغة الأمهرية بطريقة علمية.

ومن المسائل التي تمت مناقشاتها كذلك، عودة المطران الذي كان موجودًا قبل عهد الاحتلال، وقد أيد هذا الاقتراح ٣٠٪ من رجال الكنيسة الأثيوبية، في حين رفض الباقون ذلك، ويرجع هذا الأمر للدعاية التي قام بها عدد كبير من الأساقفة أثناء الاحتلال الإيطالي. وكان المطران المصري المرسَل للكنيسة الأثيوبية قد ترك الكنيسة الأثيوبية وانتقل إلى الخرطوم بسبب رفضه التعاون مع قوات الاحتلال الإيطالية، واستخدام الدين لصالحهم، وعند استبدال الإيطاليين به مطران آخر ورسامة أساقفة آخرين قاموا بتوقيع الحرم على الشعب الأثيوبي مباشرة. فراح الوفد المصري يؤكد على أنه لا

يوجد أثيوبي مخلص لوطنه ولعرشه يحبذ بقاء أساقفة من صنائع الإيطاليين، وأوقعوا الحرم على كل من يقاوم السلطات الإيطالية.

ولم يقتصر دور الوفد المصري على الالتقاء بالوفد الممثل للكنيسة الأثيوبية والتعرف على مطالبه، ولكنه حمل معه مهام سياسية؛ فقد التقى بجالية من العرب المسلمين الذين أكدوا دعمهم وتقديرهم لدور مصر الرائد بين الأمم الشرقية. كذلك التقى الوفد المصري بوزير خارجية أثيوبيا الذي وعد الوفد بإنشاء مفوضية مصرية بأديس أبابا، وأكد الوزير أن أثيوبيا تتطلع إلى المساعدة من شقيقتها مصر، طالبة منها العون لتحقيق النهضة في كل نواحي الحياة الأثيوبية. والتقى الوفد أيضًا بوزير المعارف الأثيوبية الذي طالب مصر بتزويد أثيوبيا بمعلمين في كافة المواد الدراسية، كذلك أشار إلى محدودية مقدرة الحكومة الأثيوبية فيما يخص الكتب والأدوات الدراسية.

وعند التقاء الوفد بالإمبراطور تناقشا كثيرًا في موضوع رفع الحرم عن الشعب الأثيوبي، وقد طلب الإمبراطور من المطران المصري مناقشة وضع الأساقفة والمطران الذين رسموا أثناء الاحتلال الإيطالي بعد بعث برقية لبطريرك الكرازة المرقسية لرفع الحرم عن الشعب الأثيوبي. ولكن المطران المصري رد أن وضع هذا المطران والأساقفة المزيف والباطل هو السبب في وضع الحرم على الشعب الأثيوبي، وأن إنهاء هذا الوضع يستدعي إعادتهم إلى وضعهم الأصلي قبل بعث البرقية لرفع الحرم عن الشعب الأثيوبي، ولكنه أخيرًا نزل على رغبة الإمبراطور وبعث ببرقية لرفع الحرم عن الشعب الأثيوبي لبطريرك الكرازة المرقسية. وفي المقابل، حاول المطران إقناع البطريرك بأن بقاء صنائع الإيطاليين في الكنيسة يؤخر من رفع الحرم، ولقد تلقى الوفد العديد من التحذيرات من وزير المعارف بأن العديد من أفراد الشعب الأثيوبي ربما يخرجون عن الكنيسة ويتبعون مذاهب أخرى.

وقد كان رد الوفد المصري على الأثيوبيين – فيما يتعلق بالمطالب الكنسية – أنه سيجعل مطالب الأثيوبيين هي رفع الحرم عن الشعب الأثيوبي والأساقفة، وكذلك تولية مطران أثيوبي في الكنيسة الأثيوبية يكون له حق ترسيم الأساقفة، وأكد المندوبون الأثيوبيون أن الشعب الأثيوبي يطالب بهذه

المطالب، ويصر عليها، وقد يقاتل من أجلها، لكن إمبراطور أثيوبيا يود أن يحل هذا الأمر وديًّا دون أي توتر أو خسارة للعلاقة مع الكنيسة الأم القبطية. وقد عبر صادق باشا عن رؤيته لتلبية وحل هذه المطالب، مؤكدًا أن دور الوفد المصري هو تسهيل وإزالة أي صعوبات تواجه الكنيسة الأثيوبية الشقيقة في مقابل أن يتفهم الإخوة في أثيوبيا موقف الكنيسة القبطية وموقف بطريرك الكرازة المرقسية، خاصة أن أحد هذه المطالب لا يستطيع البطريرك نفسه تلبيته، لذا فإن الوفد سيحاول تلبية كافة رغبات الأثيوبيين عدا ما يتعارض مع القانون الكنسي ذاته. ففيما يخص رفع الحرم، طلب الوفد المصري أن يكتب الأساقفة استرحامًا للبطريرك القبطي، ليعودوا للحياة المدنية العلمانية ثم يُرَسَّموا شماسين من البداية، إذا رأى فيهم المطران صلاحية لذلك. كذلك سيحاول الوفد نقل رغبة أثيوبيا في ترسيم مطران أثيوبي على الكنيسة الأرثوذكسية من أجل تلبيتها. أما الأمر الذي من المؤكد أنه سيرفض فهو رغبة الجانب الأثيوبي في تفويض سلطة الترسيم للأساقفة للمطران الأثيوبي، وهذا ما لا يملكه البطريرك؛ لأن هذا الأمر جزء من القانون الكنسي، ولقد حاول مريت بك غالي أن يشرح ذلك الأمر موضحًا أن البطريرك هو خليفة مرقص الرسول، وأن الروح القدس ينزل بمجرد اختياره كخليفة للرسول، ومن هنا يملك سلطة ترسيم الأساقفة.

ورغم الضغوط الأثيوبية الشديدة من أجل تنفيذ مطالبهم الثلاثة فإن الوفد المصري لم يقدم وعدًا محددًا بتلبية أي مطلب، في مقابل إعطاء وعد عام أنهم سينقلون هذه المطالب ووجهة النظر الأثيوبية فيها، وسيدافعون عنها، وإن كانوا لا يضمنون أي نتيجة أو موافقة؛ خاصة فيما يخص مطلب تفويض حق ترسيم الأساقفة لمطران أثيوبي، وأن أكثر ما يمكن أن يعدوا به هو أن يرجع البطريرك إلى المجمع المقدس، رغم أن هذه المطالب قد أكد على دعمها الإمبراطور الأثيوبي نفسه، مع الوضع في الاعتبار أن مندوبي الكنيسة الأثيوبية لم يكونوا سوى ممثلين لأغلبية الشعب الأثيوبي من المسيحيين الأرثوذكسيين الذين رأوا أنه قد حان الوقت لاستقلال كنيستهم.

على أية حال، لم تكن المفاوضات المصرية-الأثيوبية حول المزيد من السلطات التي تبغي الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية أن تحظى بها، لم تكن هي الحلقة الأولى من مطالب الاستقلال،

ولم تكن الأخيرة؛ فطَلَبُ الحصول على حق الترسيم لمطران الكنيسة الأثيوبية لأساقفته هو ذاته الطلب الذي قد تم تقديمه في القرن الثالث عشر من جانب الكنيسة الأثيوبية. وأن الإكليروس الأثيوبيين قد أظهروا مقدرتهم مرارًا على إدارة كنيستهم سواء من الناحية الروحية أو الإدارية؛ فقد شغل «نفاهيمانوت» عام ١٢٣٥ مركز المطران عدة سنوات دون أي تعطل في الحياة الروحية في الكنيسة. وفي مدة حكم الملكة يهوديت والملك مرهان كان كرسي المطرانية شاغرًا لنحو ١٧٠ عامًا، وكانت الكنيسة متقدمة ونامية على أيدي الأساقفة الأثيوبيين. وأثناء مدة الاحتلال الإيطالي اختار الكهنة والشيوخ أحد الأثيوبيين لإدارة الشئون الروحية للكنيسة الأثيوبية في مدة غياب المطران القبطي الذي ترك البلاد.

وقد تمتعت الكنيسة الأرثوذكسية بمكانة خاصة في المجتمع الأثيوبي عمومًا؛ فقد كان لها مواقف في بدايات حياة الشعب السياسية، وكانت كلمتها مقبولة في آذان وقلوب الشعب، وتمتعت الكنيسة بثقة تابعيها وانتمائها الوطني. وقد أدارت كذلك العديد والعديد من الشئون المالية الخاصة بممتلكاتها لتمثل مركزًا سياسيًّا واقتصاديًّا، واجتماعيًّا بأنشطتها الخيرية، وثقافيًّا بنشاطها التعليمي الهام، ولذلك فقد اعتبر بقاء الكنيسة تحت قيادة أجنبية أمرًا يفقد ثقة تابعيها بها. وهي الحجج التي ساقتها الصحف الأثيوبية في أعقاب عدم إجابة الكنيسة القبطية في طلبها بتفويض حق الترسيم وتعيين مطران أثيوبي على البلاد، خاصة أن أثيوبيا في هذه الفترة بجميع طوائفها كانت ترى أن الكنيسة الأثيوبية قد تخطت مرحلة الطفولة، وأن الوقت قد حان لاستقلالها عن أمها الكنيسة القبطية.

وقد استطاعت البعثة إقناع البطريرك والمجمع المقدس برفع الحرم عن الشعب الأثيوبي حسب رغبة الإمبراطور في اجتماع للمجمع المقدس الذي حضره مريت غالي، وحبيب باشا المصري. وكذلك تقابل مريت غالي وحبيب باشا كممثلين عن الوفد مع رئيس الحكومة المصرية، ليعرضا عليه ما حدث في المفاوضات، وآخر النتائج التي تم التوصل إليها، ولينقلا المطالب والآمال الأثيوبية رغبة أن تمد مصر يد المساعدة لشقيقتها أثيوبيا من أجل نهضتها ونموها، وكان ذلك في حضور كامل باشا صدقي.

وكان لرفض المجمع المقدس مطلبين من المطالب الثلاثة الأثيوبية رد فعل سلبي في الكنيسة والصحافة الأثيوبيتين؛ فقد هاجمت الصحافة الأثيوبية المطران القبطي للكنيسة الأثيوبية قائلة إنه اقترف ما يهين كرامة مركزه، رغم أنه ترك أثيوبيا بعد رفضه رغبات الإيطاليين في إنزال الحرم على من يقاومهم، وهذا ما أثار حفيظة المطران القبطي فتقدم بشكوى صريحة لإمبراطور البلاد هيلاسيلاسي، ليشتعل الموقف في أثيوبيا بين الكنيسة والشعب من جهة، والكنيسة القبطية ومندوبيها من جهة أخرى، فقاد كل هذا الإمبراطور هيلاسيلاسي للتوسط لدى البطريرك القبطي والمجمع المقدس الذي عقد جلسة في ٣١ يناير عام ١٩٤٦. وكان مريت بك غالي قد لعب دورًا هامًّا أثناء حضوره لهذه الجلسة؛ حيث كان يرى إمكانية تلبية المطلب الخاص بأن يكون المطران أثيوبيًّا، وقد دافع عن هذا المطلب؛ فصدرت قرارات المجمع المقدس كالتالي:

١ - موافقة المجمع بعد وساطة الإمبراطور الأثيوبي على أن يكون مطران الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية أثيوبيًّا، بعد أن كان يُختار من أحد الرهبان المصريين.

٢ - يؤيد المجمع قراره السابق بعدم إمكانية تغيير قوانين الكنيسة، وإدخال تعديل لإعطاء المطران الأثيوبي حق رسامة الأساقفة.

٣ - زيادة عدد الأساقفة من خمسة إلى سبعة، منهم اثنان مصريان ملمان باللغة الأمهرية.

٤ - يمثِّل الكنيسة الأثيوبية مندوبون في انتخاب البطريرك القبطي، وهم المطران، والأساقفة، والأتشجي، ومندوب الإمبراطور، والوزراء، واثنا عشر رجلاً من كبار رجال المملكة يعينهم الإمبراطور.

٥ - تمثَّل الكنيسة الأثيوبية في المجامع المقدسة التي تعقد بالدار البطريركية، بالمطران، والأساقفة.

٦ - التأكيد على ضرورة تبادل بعثات من الرهبان بين الكنيستين.

٧ - إنشاء مدرسة إكليركية تقوم عليها هيئة تدريس مصرية، على أن يشكر المجتمعُ الإمبراطورَ هيلاسيلاسي على رعاية مشروع البطريرك بإنشاء هذه المدرسة وترقيتها إلى درجة الكليات اللاهوتية، وإنشاء مدارس دينية ابتدائية في المقاطعات الأثيوبية.

٨ - الموافقة على حق الكنيسة الأثيوبية في عقد مجمع إقليمي تحت رئاسة المطران؛ للفصل في المسائل الداخلية المحلية.

٩ - يتم رفع الحرم عن الأساقفة الذين قبلوا رتبًا من إيطاليا أثناء الاحتلال، على أن يعودوا لرتبهم الأولى.

وقد كان مريت بك غالي من أهم المشرفين على برامج التبادل الطلابي الدينية، وكان يرعى الطلبة الأثيوبيين الذين يقيمون في البطريركية، ويوفر لهم الدعم المادي الذي كان يدفعه من جيبه في بعض الأحيان.

وجاء رد فعل الكنيسة والشعب الأثيوبيين مرحّبًا بهذه الخطوة على مضض؛ لأنهم كانوا يأملون في أن يحصلوا على كل مطالبهم، ولكنهم اعتبروها خطوة على الطريق، وحاولوا توثيق علاقاتهم فيما بينهم، واستمرت هذه المحاولات حتى وصلت لمفاوضات في نهاية الخمسينيات، تمخض عنها برتوكول حاكم للعلاقات بين الكنيستين عام ١٩٥٩، وتم التوصل إليه بعد أن التقى وفد يمثل الكنيسة الأثيوبية وأثيوبيا في القاهرة بوفد يمثل الكنيسة القبطية، وتم من خلاله توثيق هذه العلاقة. وقد لعب مريت غالي دورًا هامًّا أثناء هذه المفاوضات بين الجانبين، وأهم هذه النقاط التي وردت في الاتفاقية:

١ - يظل بطريرك الكرازة المرقسية هو صاحب السلطة العليا والمكانة الروحية السامية للكنيستين القبطية والأثيوبية.

٢ - يشارك عدد محدود من ممثلي أثيوبيا في انتخاب البطريرك القبطي.

٣ - يتم اختيار البطريرك في أثيوبيا من المطران وليس الأساقفة.

٤ - لا بد أن تكون عملية رسامة وتنصيب البطريرك من جانب بطريرك الإسكندرية.

٥ - مطران أثيوبيا مفوض في رسامة الآباء والأساقفة، على شرط أن يبعثوا بسيرهم الذاتية إلى البطريرك في الإسكندرية.

٦ - عند النقاش في أمور هامة أو مذهبية، يقوم بطريرك الإسكندرية بدعوة بطريرك أثيوبيا إلى مجمع مقدس للتناقش في هذا الأمر.

٧ - أن يحدث تبادل طلاب وأساتذة بين الكنيستين في التعليم الديني.

وتعكس هذه البنود للبروتوكول قبول الكنيسة القبطية كافة مطالب الكنيسة الأثيوبية التي طلبتها عام ١٩٤٤. وكانت وجهة نظر مريت غالي في هذه المفاوضات هي أنه لا يجب النظر بسطحية لأي مطلب أثيوبي، وأنه يجب تلبية كل المطالب الأثيوبية في سبيل الاحتفاظ بالعلاقات الحميمة بين الكنيستين، وتنحية كل ما من شأنه تعكير صفو هذه العلاقات، مع الاحتفاظ بالسلطة العليا والروحية للكنيسة القبطية وبطريرك الكرازة المرقسية.

وقد كان هذا البرتوكول بمثابة نهاية حلقة من أهم حلقات محاولة الكنيسة الأثيوبية في سبيل الحصول على الاستقلال من الكنيسة القبطية، خاصة فيما يخص تعديل القانون الكبير المعني بتفويض سلطة الرسامة لمطران الكنيسة الأثيوبية. ولعب مريت غالي دورًا هامًّا للغاية من خلال مقابلات ومفاوضات استمرت منذ الأربعينيات حتى عام ١٩٥٩.

وقد عانت الكنيسة الأثيوبية كمؤسسة ضخمة منذ نهاية الستينيات إلى بداية السبعينيات من العديد من المشاكل الخاصة بإداراتها وكفاءتها، سواء على المستوى المالي أو الإداري. وقد صادف أن تزامن ذلك مع وفاة الأنبا باسيليوس وأصبحت هناك ضرورة أن يختار خليفة له، وهنا حدث انقسام خطير داخل الكنيسة الأثيوبية حول من يخلفه، وهذا الانقسام داخل الكنيسة لن يكون له تأثير سلبي على مستقبل الكنيسة الأرثوذكسية فحسب، ولكن أيضًا على علاقاتها بالكرازة المرقسية. وقد

كتب مريت غالي الذي كان على الأراضي الأثيوبية في هذه الآونة تقريرًا مفصلاً حول هذا الموضوع إلى الكنيسة القبطية في مصر؛ فأكد أن هناك اتجاهًا معارضًا لوجود شرط اختيار البطريرك من بين الرهبان، ويناصر هذه المعارضة عدد من المطارنة والأساقفة وبعض الوزراء حديثي العهد بالوزارة، بالإضافة إلى الجزء الأكبر من الشباب وأصحاب الآراء التقدمية. ويرجع مريت غالي السبب في ذلك إلى الدوافع الذاتية لدى أحد المطارنة ليرتقي إلى كرسي البطريركية، وكذلك لوجود النزعة القديمة للاستقلال عن الكنيسة القبطية والرغبة في إصلاح كنيستهم والنهوض بها؛ حيث إن المطران سيكون أكثر خبرة ومرونة في هذا الأمر من أحد الرهبان رغم أن هذا مخالف لبرتوكول ١٩٥٩.

أما الاتجاه الآخر المتمسك بالبروتوكول فيؤيده كبار السن من الوزراء والمفكرين والإكليروس والشعب الأرثوذكسي، ودوافعهم في ذلك هي التمسك بالعلاقة القانونية والتقليدية بالكرازة المرقسية. وخاصة أنه لا يوجد من بين الآباء المطارنة من يصلح لأن يصبح بطريرك، وكذلك لوجود اعتبار سياسي قبلي مؤداه أنهم يرغبون في أن يكون البطريرك القادم من أهل مقاطعة شوا، وهذا يتوافق مع تفسير بروتوكول عام ١٩٥٩، وهو الأمر الذي ترفضه المعارضة التي تريد أن يكون البطريرك الجديد من غير أهل شوا.

وكذلك توجد اعتبارات تتعلق بمراسم السيطرة على البطريرك الجديد؛ فعلى الرغم من علم الجميع بمرض بطريرك الإسكندرية، فإن هناك من يعتبر أن سفر البطريرك الجديد للسيطرة عليه في الإسكندرية ضد كرامة أثيوبيا، وهذا ما يدعو من وجهة نظر مريت غالي لسفر بطريرك الإسكندرية إلى أديس أبابا لإبطال كل الحجج الرامية لإضعاف العلاقة بين الكنيستين المصرية والأثيوبية، وأن قدوم البابا في هذا التوقيت تحديدًا سيُجهِز على كل محاولات الانقسام داخل الكنيسة الأثيوبية. وقد رفع كل جانب وجهة نظره إلى الإمبراطور الذي أحال دراسة هذا الموضوع إلى لجنة، حتى لا يستشف اتجاه ونية الإمبراطور. ورأى مريت غالي أن النية كانت متجهة لتأجيل رسامة البطريرك إلى ما بعد عيد القيامة.

واتجه تفكير كبار رجال أثيوبيا إلى أن يُختار البطريرك الجديد من بين الرهبان كبار السن ممن يعرفون بالتقوى؛ حتى لا يدين بمركزه لفريق أو لآخر، على أن تتم رسامته في أديس أبابا، وهذا ما دعمه مريت غالي؛ فبالإضافة للتقرير الذي أرسله مريت غالي إلى البطريركية، بعث كذلك برسالة يطلب فيها من البطريرك أن يأتي إلى أديس أبابا للقيام بمراسم رسامة البطريرك الأثيوبي، مع التأكيد على أنه سيحاط بكافة أنواع الرعاية الصحية الممكنة التي ستوفرها له الكنيسة الأثيوبية، وأكد على أهمية تأثير هذه الزيارة في نفوس كلٍّ من الإمبراطور والشعب الأثيوبيين، وكان لهذه الرسالة ولذلك التقرير دور كبير في إحساس البطريرك كيرلس السادس بخطورة الموقف رغم حالته الصحية، فبعث برسالة إلى الإمبراطور يرجوه فيها الحيطة والحذر في اختيار بديل الأنبا باسيليوس، وأنه لو كانت حالته الصحية تسمح لسافر إلى أديس أبابا لرسامة البطريرك، وأعرب عن سعادته لإعطاء الإمبراطور المزيد من السلطات للكنيسة الأثيوبية لتأدية دورها على أكمل وجه في المجتمع في مواجهة تفشي المادية في المجتمعات الإفريقية.

ولأن البطريرك لم يستطع أن يسافر فقد أرسل مندوبًا عنه لحضور احتفالات عيد القيامة، ثم توفي البطريرك، وسافر قائمقام لرسامة بطريرك أثيوبيا في أديس أبابا.

• العلاقات المصرية الأثيوبية

أما على الصعيد الدبلوماسي، فقد وعد الوفد المصري - كما أسلفنا - بافتتاح مفوضية مصرية في أثيوبيا. كذلك طلب الوفد المصري من العديد من الوزراء الذين طلبوا مساعدات مصرية مثل وزير المعارف، أن يبعثوا بمفوضيهم من خلال مفوضية أثيوبيا في القاهرة للإشراف على ما يحتاجونه من مساعدات سواء من معلمين أو كتب أو مساعدات مالية. وحمل الوفد معه كذلك تحيات إلى شيخ الأزهر والحكومة المصرية الوفدية من العرب المقيمين في أثيوبيا، مقدرين دور مصر الرائد سياسيًّا ودينيًّا كقائدة لأمم الشرق.

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أكد الإمبراطور أن أثيوبيا تسعى لإعادة إقامة ما هدَّمه وخرَّبه الاحتلال الإيطالي في أثيوبيا، وهذا لن يتحقق كما لن تتحقق نهضة أثيوبيا عمومًا دون أن تمد الشقيقة الكبرى مصر يد العون إلى الشقيقة الصغرى أثيوبيا؛ فقد طلب الأثيوبيون أن يعاونهم أخصائيون مصريون في إدارة المصانع الأثيوبية، خاصة الغزل والنسيج وكذلك الأسمنت والدواء ومصانع الدخان، وقد طلب الوفد المصري معلومات تفصيلية عن هذه المصانع للوقوف على حالتها، لاقتراح ما يمكن فعله بخصوصها. كذلك أعلنت أثيوبيا عن حاجاتها لأخصائيين في الشئون المالية لإدارة بنك أثيوبيا، وحاجة أثيوبيا كذلك لواردات مصرية من الأقمشة والسيارات مقابل صادرات أثيوبية تحتاجها السوق المصرية من اللبن والجلود.

وتبرز مهام البعثة المصرية واجتماعاتها المتعددة في أثيوبيا عددًا من النقاط والإشارات ذات الدلالات الهامة؛ فلم يكن الوفد بأية حال من الأحوال مجرد وفد قبطي يسافر ليناقش شئون كنيسة تابعة في دولة إفريقية وإنما كان له دور أكبر من هذا، صحيح أنه كان يقدم نفسه بهذه الصورة عند التقائه بمندوبي الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية، ولكنه في الوقت نفسه كان يُعامَل بصفة سياسية واقتصادية كممثل للحكومة المصرية، وقد تقابل كذلك مع وفود عربية وإسلامية أشادت بدوره، وبعثت معه التحية لرموز الإسلام في مصر؛ وهو الأمر الذي يعكس مكانة الأقباط في ظل الحكومات الوفدية، ويعبر عن مدى التضامن الوطني بين المسلمين والأقباط في هذه الفترة، كما يشير للدور غير الرسمي الذي لعبه مريت بك غالي في العلاقات المصرية-الأثيوبية.

• أزمة دير السلطان ١٩٦١

نشبت أزمة جديدة عام ١٩٦١ ضمن سلسلة من الأزمات التي نشبت حول الدير؛ فقد وقعت في يد مريت غالي مذكرة تتضمن شكاوى الأثيوبيين في الدير، كما تتضمن الأزمات التي افتعلت حوله.

ففي عام ١٩٥١، أثير أن العلم المرفوع على الدير هو علم مصر الإسلامية، وأن الأقباط في مصر ليس لهم علم. وفي عام ١٩٥٢، هوجم أحد المسئولين الأثيوبيين، واتُّهم بأنه غير متعاون مع السلطات، وطُلب منه ترك البلاد. وقد تدخل السفير المصري لوقف هذا الأمر. وفي عام ١٩٥٣، كتب رئيس الجالية الأثيوبية لمحمد نجيب رسالة تدور حول ما يواجهه الأثيوبيون من مشاكل في الدير. وفي عام ١٩٥٥، تم إيقاف العمل في العديد من المباني التي يقوم الأثيوبيون بتشييدها بدعوى عدم ملكيتهم لها.

ويتضح من هذا أن الأمر كله يتعلق بالسيادة على الدير والنزاع على ملكيته. ولذا فقد بعث البابا في ١٩ نوفمبر عام ١٩٦٠ برسالة يخبره فيها بالفتنة الدائرة في دير السلطان، ولجوء الأنبا فيليس إلى الحكومة الأردنية، وطلب منه عقد اجتماع لمواجهة هذا الأمر. وبالفعل عقد مريت غالي اجتماعًا في ١ ديسمبر عام ١٩٦٠، جمع فيه العديد من رموز المجتمع القبطي في مصر وعلى رأسهم البابا كيرلس السادس؛ بطريرك الكرازة المرقسية، وانتهى الحاضرون إلى:

١ - الاتصال بالأنبا باسليوس؛ مطران القدس، في أسرع وقت لمعرفة حقيقة الوضع.

٢ - تشكيل لجنة ثلاثية من الآباء المطارنة، يختارهم بطريرك الكرازة المرقسية وبعض ممثلي الشعب، على أن تقوم هذه اللجنة بدراسة الموضوع من كافة جوانبه، واقتراح الحلول المناسبة له، وكتابة تقرير عنه وتقديمه للمؤتمر.

٣ - توزيع هذا التقرير وتقرير الأستاذ متري رزق على أعضاء اللجنة قبل الجلسة القادمة بـأربع وعشرين ساعة على الأقل.

٤ - عقد الجلسة القادمة للجنة الاستشارية في الساعة الرابعة.

وكان أحد أعضاء اللجنة المشكلة مريت غالي، الذي أكد أنه سيبدأ هو وأعضاء اللجنة مفاوضات لحل هذه المشكلة، مع التأكيد على أن بطريرك الكرازة المرقسية يبحث عن مصلحة أبنائه الأثيوبيين المقربين إلى قلبه مثل أبنائه الأقباط، وهو الأمر نفسه الذي ذكره البابا كيرلس السادس في مقابلته

مع السفير الأثيوبي في القاهرة. ورغم التقدم الذي نتج عن المفاوضات التي خاضها مريت غالي فإنها لم تؤدِّ إلى حل شامل للقضية، فتم رفع العديد من الاحتجاجات للإمبراطور هيلاسيلاسي لعودة الدير فورًا للكنيسة القبطية سواء من الكنيسة القبطية نفسها أو من مجلس الأمة المصري. وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد تدخل بذاته لدى الأردن المسيطرة على الضفة الغربية في هذه الآونة، من أجل هذه المشكلة التي ظلت دون حل لفترة طويلة. والذي يهمنا في هذا الجانب هو التدخل السريع والفوري الذي ساعد فيه بقوة مريت غالي؛ حيث بدا منظمًا في تدخله هذا، وعيناه على الهدف النهائي، وهو وحدة وتماسك علاقة الكنيستين القبطية والأثيوبية.

وعندما سيطرت إسرائيل على القدس بعد حرب يونية عام ١٩٦٧، لجأ الأقباط المصريون للقضاء الإسرائيلي لحل هذه المشكلة. وقد أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قرارًا بتمكين الأقباط من الدير، على أن تبقى الكنيستان في هذا المكان طبقًا للحقوق التاريخية في عام ١٩٧٤، ولكنهم أجلوا التنفيذ حتى تحل الحكومة الخلاف خاصة في ظل رفض الأثيوبيين بقيادة الأنبا جوزيف تنفيذ الحكم. ورفض الأمن الإسرائيلي التدخل لأسباب سياسية خاصة برغبة إسرائيل في استخدام هذه الورقة سياسيًّا لتحسين العلاقات مع أثيوبيا في مواجهة السادات عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

• الثورة الأثيوبية

في عام ١٩٧٤، قامت الثورة الأثيوبية ضد الحكم الإمبراطوري لهيلاسيلاسي، وكانت الثورة ذات طابع راديكالي اشتراكي عنيف؛ حيث قام بها عدد من رجال الجيش الأثيوبي، الذين أطاحوا بالإمبراطور هيلاسيلاسي وعائلته من الحكم، فانتشرت الفوضى في أثيوبيا، وكانت إراقة الدماء أمرًا هينًا لمجلس الحكم العسكري، الذي فضل عند إطاحته بالعائلة الإمبراطورية، أن يريق دماء العديد من أفراد العائلة المالكة من الرجال من جهة والعديد من أفراد الشعب من جهة أخرى، ونتيجة لذلك بعث مريت غالي إلى بطريرك الكرازة المرقسية يطلب منه أن يخاطب مجلس الحكم العسكري من أجل الرحمة والتمسك بمبادئ المسيحية السمحة؛ وذلك حتى لا يتم المساس بالكنيسة الأرثوذكسية

في أثيوبيا. وبالفعل قام البطريرك بإرسال رسالة بهذا المضمون من خلال الأنبا باخوميوس الذي قابل الجنرال عندوم، وأكد البطريرك على ضرورة وضع حقوق الإنسان في الاعتبار عند معاملة رموز النظام الأثيوبي السابق، مؤكدًا له أن هيلاسيلاسي عمل على رفع مكانة أثيوبيا بين دول القارة وحررها من الفاشية.

وقد تم القبض على العديد من أفراد العائلة المالكة وإيداعهم في السجون، مثل سيبل ديستا، وروس ديستا، وصوفيا ديستا، فعمل مريت غالي على مساعدة الأميرات والمساجين الأثيوبيين في السجون الأثيوبية، واستطاع أن يسهم في ذلك رغم عودته للقاهرة عن طريق دبلوماسية هولندية تدعى ماريت فان دي لو؛ حيث شعر مريت غالي بأن وجوده في القاهرة سيساعده أكثر على مساعدة الأميرات والشعب الأثيوبي.

وقد كان للثورة توجه علماني تجاه المؤسسات الدينية، فحاولت صياغة دستور جديد ليكون وثيقة تؤكد على فصل الدين عن الدولة، قاصدة بذلك الكنيسة الأرثوذكسية خاصة، التي كانت صاحبة دور مؤثر في بدايات الأحداث السياسية والاقتصادية الهامة في أثيوبيا. بالإضافة إلى ذلك تم إيداع البطريرك السابق في السجن، وتعيين آخر بطريقة غير قانونية، وخارجة على القانون الكنسي، وهو الأمر الذي دفع بطريرك الكرازة المرقسية إلى عقد المجمع المقدس، الذي اتخذ بدوره قرارًا ببطلان تعيين البطريرك الأثيوبي الجديد، وأن المجمع المقدس قد قام بعزله.

وأثناء ذلك دأبت ماريت فان دي لو؛ الدبلوماسية الهولندية، على مساعدة الأميرات داخل السجون الأثيوبية، والتنسيق مع مريت غالي من أجل استغلال علاقاتهما السياسية والدولية لإشعار المجتمع الدولي بما يقبع فيه المجتمع الأثيوبي من عناء وفوضى، وحاولت كذلك جذب الدعم المادي له، وكان لماريت دور هام؛ حيث كانت على اتصال دائم بمريت غالي كي تطلعه على آخر التطورات في أثيوبيا عامة وأخبار الأميرات خاصة، كما كانت دائمة الزيارة للأميرات الأثيوبيات، كي تمدهن باحتياجاتهن من الطعام والمشروبات والملابس لمواجهة الشتاء القارص، إضافة إلى بعض الأدوات

المساعِدة لمواجهة حياة السجن البائسة والقاسية، وكانت كذلك دائمة الرعاية لأطفال العائلة المالكة الذين عانوا كثيرًا دون أهاليهم، وتداوم - بالإضافة لرعايتها لهم - على زيارة الأميرات الأمهات، وتصحب أطفالهن إليهن كي يراهن الأطفال من ناحية، وكي تطمئن الأمهات عليهم من ناحية أخرى.

وبوجه عام، كانت معيشة الأطفال في أثيوبيا صعبة للغاية في ظل الظروف القاسية؛ حيث لم يكن لديهم الأموال للعيش في أثيوبيا، ويصبح الموقف أكثر صعوبة للغاية عند دخول المدارس. وفي ظل قلق ماريت المستمر على الأطفال فقد بذلت مجهودًا كبيرًا لرعايتهم، وحاولت توفير فرص مستمرة ليروا أمهاتهم، لكنها كانت تتعرض لمضايقات عديدة للحصول على أي إذن للزيارة، رغم كونها دبلوماسية، وقد أوعزت إليها الأميرات بضرورة أن يتم إخراج وتهريب الأبناء خارج أثيوبيا إلى أوروبا، ومنها إلى أقاربهم في الولايات المتحدة وإنجلترا. وبالفعل تم تهريب عدد من الأطفال إلى السويد وآخرين إلى ألمانيا؛ تمهيدًا لنقلهم إلى أقاربهم في الولايات المتحدة. وقد تظاهرت ماريت في خطاباتها لمريت غالي بأنها لا تعرف كيف هرب الأطفال؛ لأن هروب الأطفال أثار وقتها المجلس العسكري الأثيوبي الذي يراقب خطابات ماريت فان دي لو. وأثناء ذلك كشفت الصحافة السويدية عن وجود بعض أفراد العائلة المالكة الأثيوبية ممن تم تهريبهم من الأراضي الأثيوبية، لتثير هذه الأخبار استياء ماريت التي أرسلت لمريت غالي غاضبة تخبره بأنه لا بد أن يعلموا أن مثل هذه الأخبار قد تسيء إلى الأميرات الأثيوبيات في السجون، وتعرِّض حياتهن لخطر حقيقي. ورغم ذلك كله فقد تم تهريب الأطفال إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان لماريت صديقة وثيقة العلاقة بالعائلة المالكة الأثيوبية، وكان لها نشاط اجتماعي واسع؛ حيث ساعدت الأميرات قبل ذلك في إنشاء جمعية رعاية المرأة الأثيوبية EWWA، وتولت إدارة هذه الجمعية بعد دخول الأميرات السجن، لعلها تستطيع رفع المعاناة عن المرأة الأثيوبية؛ حيث اعتقلت السلطات الأثيوبية العديد من الرجال، فتركوا بذلك أسرهم وزوجاتهم وأطفالهم دون عائل. وحاولت ماريت بالتنسيق مع مريت غالي الحصول على أموال لكفالة هذه الأسرة، واستطاعا الاتصال بعدد من الدول والمنظمات الدولية لإعانة المجتمع الأثيوبي؛ فقد توجهت ماريت إلى السفارة الإيرانية

في أديس أبابا؛ حيث كان لزوجة سفير إيران اهتمام خاص بأميرات أثيوبيا، فتبرعت لهن ولأبنائهن بمبلغ من المال. أما مريت غالي فقد خاطب منظمة الصليب الأحمر الدولية لإعانة الشعب الأثيوبي، فوعدته المنظمة بأن تفعل ما في وسعها لذلك، كذلك اتصل بالسفير البريطاني الجديد في القاهرة ليونارد شيسهير ليهنئه بمنصبه ويسأله في الوقت نفسه ألا ينسى الشعب الأثيوبي وأبناءه، الذين يعانون كثيرًا على يد مجلس الحكم العسكري الأثيوبي. وخاطب كذلك منظمة الصليب الأحمر البريطانية التي واجهت كثيرًا من الصعوبات بسبب السلطات الأثيوبية التي كانت تتفنن في وضع العقبات لمنعها من القيام بدورها. واتصل كذلك بأحد أعضاء اللجنة الدولية للقضاء التي كانت تضم ابن عمه بطرس بطرس غالي ليحدثه عن أثيوبيا، خاصة في ظل المعلومات الواردة إليه من ماريت التي تثبت أنهم يعيشون في دولة بوليسية هناك، وأن أكثر من ٢٠٠٠ طفل دون عائل، وأن المستقبل قد يشهد عدم القدرة على الاتصال أو نقل شيء من أو إلى أثيوبيا؛ حيث إن سلطات الثورة الأثيوبية تقوم بتفتيش كل شيء بما في ذلك الحقائب الدبلوماسية الأثيوبية.

ولم يكتفِ مريت غالي بذلك، فقد اتصل باللجنة الدولية للصليب الأحمر وعلى رأسها جون راسل، الذي قام بنفسه برحلات إلى أديس أبابا للتعرف على مدى تدهور أحوال المسجونات الأميرات ومصيرهن الذي يبدو سيئًا. وقد وصل الأمر إلى درجة مخاطبة هذه المنظمات الدولية للدول الكبرى من أجل الإفراج عن هؤلاء الأميرات السجينات. ولكن المشكلة التي أرسلتها ماريت إلى مريت غالي تكمن في أن هذه المنظمات الغربية لا تستطيع مساعدة هؤلاء السجينات لطبيعة العمل المختلفة، ولذلك أسباب سياسية؛ حيث إن أثيوبيا دولة اشتراكية تعتمد كثيرًا على الاتحاد السوفيتي والصين، وتخشى المنظمات الغربية أن تحسن من أحوال المجتمع لصالح نظام اشتراكي ماركسي. ويستشف ذلك من خلال الخطاب الذي أرسله جون راسل إلى مريت غالي، الذي شرح له فيه محاولته التي استمرت لثلاث سنوات لحماية الأميرات السجينات والإفراج عنهن، كما أكد لمريت غالي أن جهود الإدارة الأمريكية تتقلص، وأنه حاول أن يجعل إيدن يضغط على الرئيس الأمريكي ليتدخل، ولكنه لم يفعل شيئًا، وحاول نفس الشيء مع رئيس السنغال الشاعر سنجور Senghor. ومن ناحية

أخرى، بعث الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي خطابًا للرئيس الأوغندي عيدي أمين، ليطلب منه أن يضم الشعب الأثيوبي إلى منظمة الوحدة الإفريقية، خاصة أن السفير الأثيوبي الذي كان مبعوث هيلاسيلاسي أصبح أقل انتماءً للتاج الإمبراطوري.

وفي سياق ذلك، كانت ماريت فان دي لو تؤكد في العديد من الخطابات لمريت غالي على ضرورة أن يبذل جهده في تعريف العالم بالقضية الأثيوبية، وأنها تملك أصدقاء يقومون بنفس المهمة في السويد والمملكة المتحدة في منظمة العفو الدولية، وأنها تحاول الاتصال بمسئول الصليب الأحمر عن الشئون الإفريقية نيروبي للحصول من خلاله على مزيد من المساعدات الإفريقية. هذا في الوقت الذي كان مريت غالي يلجأ فيه إلى ابن عمه بطرس يوسف بطرس غالي الذي أصبح عضوًا في لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لعرض أوضاع أثيوبيا على اللجنة، واستطاع الاتصال بالتحالف الدولي للمرأة ليؤكد أن قضية الأميرات السجينات الأثيوبيات هي قضية المرأة بالأساس.

وحاول مريت كذلك من خلال علاقاته داخل الكنيسة القبطية، أن يطلب من بطريرك الكرازة المرقسية، أن يرسل للأعداد المتزايدة من الفارين إلى بريطانيا من أثيوبيا والنظام الأثيوبي، كاهنًا أرثوذكسيًّا ليرعى الأثيوبيين في لندن، بناءً على طلب من ولي عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي، كما طلب من البطريرك أن يتكفل براتب الكاهن ومعيشته. وبعث مريت غالي كذلك لولي عهد الإمبراطور بمساعدات مالية من جيبه الخاص. وعلى جانب آخر، استمرت الكنيسة القبطية في شن هجوم واضح على كيفية التعامل مع تهميش النظام الماركسي لدور الكنيسة الأثيوبية في الحياة السياسية، واختراقه للقانون الكنسي في تعيين البطريرك الأثيوبي، ولكن أكدت أن هناك ضرورة لعدم الاصطدام بالنظام الماركسي الحالي، لكي لا تسوء علاقتنا مع الكنيسة والشعب الأثيوبيين حتى نستطيع أن نحتفظ بقنوات لمساعدة الكنيسة والشعب الأثيوبيين، ولكن في المقابل، دافع مندوبو الكنيسة الأثيوبية في كل مؤتمر دولي عن النظام الأثيوبي مؤكدين أن مهاجمتهم تتم بالدعاية الإمبريالية الغربية من عملاء الاستعمار.

وفي حين تجنبت الكنيسة القبطية الاصطدام بالنظام الأثيوبي، لم يتردد الرئيس محمد أنور السادات في مواجهة أثيوبيا وجهًا لوجه عند اندلاع الحرب بينها وبين الصومال بقيادة سياد بري عام ١٩٧٧؛ فقد أكد الرئيس السادات أنه لن يسمح للاشتراكيين والشيوعيين أن يمسوا أو يهددوا الأمن القومي المصري فيما يتعلق بمنابع النيل. ولذا دعم السادات سياد بري تحت ستار جامعة الدول العربية، حيث أراد أن يضرب عصفورين بحجر واحد؛ إذ أراد أولاً أن يؤكد ولاءه للغرب بمطاردة النفوذ الشيوعي في النظام الجديد في أثيوبيا، وحاول ثانيًا أن يكسر العزلة العربية التي بدأت ملامحها تتضح بعد سير السادات في طريق السلام مع إسرائيل، وكان رد الفعل الأثيوبي شديد العداء تجاه السادات، فأكدوا أن السادات يقع في تناقض نظري خطير؛ فكيف يظهر بمظهر الداعي للسلام لحل أزمة الشرق الأوسط، وهو يؤجج نار الحرب في شرق إفريقيا بدعمه للغزو الصومالي لأثيوبيا، مما سيذكي روح العداء بين أثيوبيا والأفارقة عمومًا والعرب خصوصًا، الذين كانوا يدعمون الصومال في مواجهة أثيوبيا، وكانت هذه الحرب بمثابة ساحة من ساحات الحرب الباردة؛ حيث إن أثيوبيا تمثل كتلة استراتيجية هامة في إفريقيا، ولم تكن الدول الغربية ترضى بوجود النفوذ فيها، وكانت مخاوف السادات والدول الغربية من امتداد هذه الثورة إلى السودان حيث المزيد من منابع النيل، ولذلك كان السادات يدعم سياد بري بالسلاح والأموال والتخطيط العسكري.

وفي ظل هذه الظروف، أصبح من الصعب أن يستطيع مريت غالي دخول أثيوبيا في رحلات دورية ليقابل ماريت، ويطمئن على أحوال المجتمع الأثيوبي بشكل عام؛ حيث أصاب السلطات الأثيوبية الجنون، وأصبحت تفتش كل الأماكن التي يقيم فيها المواطنون الأجانب للبحث عن أسلحة أو منشورات.

علم الآثار

اهتم مريت غالي بالآثار، خاصة الآثار القبطية، وأودع مجموعة من شهادات الاستثمار باسمه لتصرف على هيئة جوائز للطلاب الفائقين بكلية الآثار جامعة القاهرة، كذلك كان عضوًا بالمجمع العلمي المصري. وشارك ونظم العديد من المؤتمرات الخاصة بالدراسات القبطية خاصة الفن القبطي والآثار القبطية في شتى دول العالم والجامعات الكبرى.

ولم يقتصر دوره على المجال الأثري القبطي فحسب، بل امتد أوسع من ذلك؛ فقد وُجد خطاب منه لوزير الثقافة بخصوص قبة سيدنا الحسين، كما كتب رسالة لوزير الثقافة بمشاركة الدكتور حسن عبد الوهاب، يقدمان فيها اقتراحًا بشأن الحفاظ على الآثار الإسلامية، وذلك بتاريخ ٢٩ مارس عام ١٩٦١.

كما لم يقتصر دوره على الجانب النظري للآثار، بل شارك ورأس مجموعة من بعثات الحفائر بوادي النطرون، ولذلك كانت بحوزة أسرة بطرس باشا غالي وبجمعية الآثار مجموعة كبيرة من الآثار. وعند صدور قانون حماية الآثار عام ١٩٨٣، تقدم مريت بقوائم بالآثار الموجودة بحيازة الأسرة أو حيازة الجمعية. وشارك في تأسيس الاتحاد الدولي للدراسات القبطية بمراكزه الثلاثة (إيطاليا – ألمانيا – مصر). واهتم بدراسة القبطيات باعتبارها عنصرًا من عناصر التراث الثقافي العالمي، ومصدرًا من مصادر فهم التاريخ المصري والروح القومية المصرية والشعور الوطني المصري؛ حيث استطاعت تلك القبطيات أن تجمع كل عناصر التراث المصري في صورة منسجمة وواضحة.

الأوسمة والنياشين

حصل مريت غالي على رتبة البكوية عام ١٩٣٨، كما حصل على وسام الاستحقاق من مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٦.

مؤلفاته

لمريت غالي العديد من المؤلفات نذكر منها:

- سياسة الغد: برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي، صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة عام ١٩٣٨، وصدرت الطبعة الثانية بالقاهرة عام ١٩٤٥.
- الأداة الحكومية (بالاشتراك مع الدكتور إبراهيم مدكور)، صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة عام ١٩٤٣، والطبعة الثانية بالقاهرة عام ١٩٤٥.
- الإصلاح الزراعي (الملكية والإيجار والعمل)، صدر بالقاهرة عام ١٩٤٥.
- مشروع قانون الإصلاح الزراعي، صدر بالقاهرة عام ١٩٤٨.
- تنمية الاقتصاد القومي (مترجم من بحث باللغة الفرنسية للأستاذ هنري مونييه)، صدرت الطبعة الأولى بالقاهرة عام ١٩٣٥، وصدرت الطبعة الثانية بالقاهرة عام ١٩٥٤.
- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، صدر بالقاهرة عام ١٩٥٢.
- البرنامج الاجتماعي لمشروع السنوات الخمس، صدر بالقاهرة عام ١٩٥٤.
- الأقباط في مصر، صدر بالقاهرة، ١٩٧٩.
- *Tradition for the Future: Human Values and Social Purpose*, 1970.

وفاته

توفي مريت بك نجيب بطرس غالي في ٢٤ إبريل عام ١٩٩٢.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية